الباب الرابع

العالم الإسلامي

- موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ..... د. خالد المعيني
- أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها.. رؤية استراتيجية ..... أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أهل السنة في لبنان ..... أ. علي حسين باكير
- كشمير والمتغيرات الإقليمية والدولية ..... أ. محمد عادل
- أزمة الجنوب.. القديم الجديد في تقسيم اليمن ..... أ. أنور قاسم الخضري

موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

د. خالد المعيني
رئيس مركز دراسات الاستقلال

ملخص الدراسة

انطلقت المقاومة العراقية في ظروف دولية غير مناسبة، خضع فيها العالم إلى أقوى دولة عظمى كقطب منفرد، ومهيمن يتحكم في تقرير مقدرات السياسة الدولية، ورغم الإمكانات البسيطة لهذه المقاومة إلا إنها استطاعت فرض نفسها، وتكبيد الاحتلال خسائر فادحة.

وكان للاحتلال الأمريكي تأثيره على طبيعة ومستويات الصراع في العراق؛ إذ أسفر عن تحول الوضع العراقي إلى بؤرة لتداخل عدة مستويات من الصراع دولية، وإقليمية، ومحلية في آنٍ واحد؛ من حيث المدى والعنف، وصار مآل الوضع في العراق محدِّدًا لمستقبل المنطقة برُمتها، ونقطة حاسمة في تحوّل منحنى وتراتبية القوى في النظام السياسي الدولي برُمّته.

لقد شكَّلت الانطلاقة السريعة لعمليات المقاومة العراقية منذ الأيام الأولى للاحتلال العقبة الأساسية، أمام المخططات الأمريكية، ونجحت في إفشال وتعطيل وتفكيك الصفحات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للاستراتيجية الأمريكية الشاملة، وذلك بعد أن كبّدت قوات الاحتلال وعملاءه، في فترة قياسية، خسائر بشرية ومادية فادحة.

وحققت فصائل المقاومة العراقية في المرحلة السابقة إنجازات ونجاحات على المستوى الاستراتيجي، سواء أكانت منظورة أم غير منظورة، ليس فقط على المستوى العسكري، بل على المستويين السياسي والمعنوي، وهي الآن تدشّن المرحلة الجديدة للصراع مدعومة بعوامل قوة دافعة للأمام.

ويمكن تصنيف النظرة إلى موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية إلى مرحلتين: الأولى شملت ثلاث استراتيجيات تمتد منذ عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠٠٦م وهو العام الذي شكَّل متغيرًا كبيرًا في تراكم عمل المقاومة، وتأثيرها على الاحتلال بعدما وصل حجم العمليات والخسائر الأمريكية حدًّا غير متوقع.

ومع تكسر الاستراتيجيات الثلاث الأولى على جدار المقاومة العراقية؛ لجأ الاحتلال إلى الاستراتيجية الأخيرة المسماة «الطريق الجديد – إلى الأمام». والتي حظيت باهتمام خاص من قِبل الإدارة الأمريكية بدعوى تحقيقها الأهداف المتوخاة منها، رغم أن تقرير مكتب المحاسبة التابع للحكومة الأمريكية أكد أن الفشل الذريع كان مصير هذه الاستراتيجية كسابقاتها، وهو الأمر الذي يطرح أسئلة غاية في الخطورة تمسّ مستقبل العراق من مثل: ماذا بعد؟ وكذلك إلى أين يسير العراق؟

موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

د. خالد المعيني
رئيس مركز دراسات الاستقلال

المحتويات:

١- مقدمة.
٢- طبيعة ومستويات الصراع في العراق.
٣- تقييم وضعية فصائل المقاومة العراقية.
٤- موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية:
المرحلة الأولى (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦م) الاستراتيجية القديمة.
المرحلة الثانية (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م) الاستراتيجية الجديدة.
٥- الخاتمة والاستنتاجات.

أولاً: المقدمة:

يُعدّ نموذج المقاومة العراقية ذا خصوصية، إذا ما تمت مقارنته بنماذج حركات التحرر الوطنية التي شاهَدَها عالمنا المعاصر في البلدان التي خضعت للاحتلال الأجنبي، ولا يأتي هذا التفرد من أن هذه المقاومة انطلقت في ظروف دولية غير مناسبة، خضع فيها العالم إلى أقوى دولة عظمى كقطب منفرد، ومهيمن يتحكم في تقرير مقدرات السياسة الدولية، وبالتالي غياب أيّ دولة حاضنة لها، كما حصل في معظم تجارب المقاومة العالمية لدعم أعمال هذه المقاومة، أو أن تشكّل لها عمقًا سياسيًّا وعسكريًّا وماديًّا وإعلاميًّا.

إنّ هذا التميز لا يأتي من تلك الإمكانات البسيطة، مقارنة بما يملكه العدو من تفوق كامل، وحيازته لأعتى وأعقد صنوف الأسلحة، معززًا بالدعم التكنولوجي والفضائي والاستخباراتي من قبل عدة أطراف سانِدَة لمشروعه محليّة وإقليمية ودولية، بل إنّ هذا التميز ينبع من قدرة هذه المقاومة على فرض نفسها، رغم كل هذه العناصر السلبية؛ وسط سيطرة تامة للاحتلال على مستوى التضليل والإعماء الإعلامي، ومحاولته التقليل من شأن هذه المقاومة، والإيحاء بهامشيتها، ولصق مختلف التُّهَم بها، بقصد تقليص الدعم لها، وحَجْب الحاضنة الشعبية لها.

وفي هذه الدراسة يحاول الباحث من خلال دراسة طبيعة الصراع، وتحليل نتائج الاستراتيجيات الأمريكية في العراق، وآخرها استراتيجية (الطريق الجديد– إلى الأمام) تلُّمس عناصر تأثير المقاومة العراقية من خلال التأثير الناجم عن فشل صفحات الاستراتيجيات الأمريكية المتتابعة، وبكافة أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية، هذا الفشل يمثّل انعكاسًا واضحًا لمدى تأثير عمليات فصائل المقاومة العراقية على مدى سنين المنازلة.

ثانيًا: طبيعة ومستويات الصراع في العراق

دشّنت الولايات المتحدة الأمريكية بغزوها للعراق في آذار ٢٠٠٣م -الذي استوفى كافة أركان العدوان- عهدًا جديدًا في نمط العلاقات الدولية، ضربت فيه بكافة تطورات ومؤسسات النظام السياسي الدولي التي سادت القرن الماضي عرض الحائط، وأعادته إلى عصر القوة وشريعة الغاب، كما ورد تمامًا في نظرية (هوبس) للقوة.

توالدت جرّاء هذا الغزو، وتداخلت عدة مستويات من الصراع، وانتظمت بمصفوفة رياضية لا يمكن التنبوء باحتمالاتها، فمن النادر في تاريخ العلاقات الدولية أن يشكل صراعٌ ما بؤرةً لتداخل عدة مستويات من الصراع في آنٍ واحد؛ من حيث المدى والعنف، كتلك التي تحصل حاليًا في العراق.

دشّنت الولايات المتحدة الأمريكية بغزوها للعراق في آذار ٢٠٠٣م -الذي استوفى كافة أركان العدوان- عهدًا جديدًا في نمط العلاقات الدولية

ويمكن -لأغراض منهجية- أن نقسم هذه المصفوفة إلى ثلاثة مستويات، وهي حتمًا ليست معزولة عن بعضها، ومتداخلة مع بعضها في بعض الحالات إلى حدّ التماهي:

أ- المستوى الدولي للصراع.
ب- المستوى الإقليمي للصراع.
ج- المستوى المحلي للصراع.

ويُعدّ ذلك نموذجًا حريًّا بالباحثين أن يدرسوه، ومجالاً رحبًا للتأمل والتعمق فيه. فما سيؤول إليه الوضع في العراق لن يحدد نمط الحكم الذي سيسود، أو حتى مستقبل العراق كدولة فقط، بل سيصبغ شكل المنطقة برمتها، ويترك أثرًا فاعلاً ليس على التوازنات الإقليمية السائدة، ولكنه سيمثل نقطة ومفصلاً محوريًّا حاسمًا في تحوّل منحنى وتراتبية القوى في النظام السياسي الدولي برُمّته، وسيكون بقاء الولايات المتحدة كقطب أوحد على قمة الهرم السياسي الدولي رهنًا بنتائج الصراع الدائر في العراق واحتمالاته.

المستوى الدولي للصراع:

يتعلق هذا المستوى بطبيعة التنافس الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي بين الأقطاب الدولية الرئيسة؛ سواء منها التي تغرب شمسها، أو الأقطاب البازغة التي تتطلع إلى القمة، وما يمثله العراق في معترك هذا التنافس؛ حيث يتربع على أكبر احتياطي للبترول في العالم، سيستمر إنتاجه طيلة القرن الحادي والعشرين [1].

لقد شكّل انهيار الاتحاد السوفييتي بلا شك نصرًا استراتيجيًّا وتاريخيًّا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولكنه في نفس الوقت دشّن بداية مأزق لها، فقد رافق هذا النصر -لسوء حظ الولايات المتحدة، وربما من حسن حظ العالم- فقدان في التوازن؛ نتيجة هوس وفلسفة المحافظين الجدد بالقوة العسكرية، واعتمادها عاملاً رئيسًا ووحيدًا في السياسة الخارجية الأمريكية.

مثّلت السنوات الأولى التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م قمة التفرد الأمريكي بمقدرات العالم، فقد تمكنت من حشد أكثر من ٣٠ دولة لضرب العراق، وتحولت الأمم المتحدة إلى مكتب ملحق بدوائر وزارة الخارجية الأمريكية، وأصبح النظام السياسي الدولي أقرب إلى القطبية الأحادية الصلبة، يسوده الانضباط والانصياع الكامل لأوامر الولايات المتحدة.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إلقاء نظرة على عدد، وكثافة، وطبيعة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في مطلع عقد التسعينيات، مقارنة بعددها، وكثافتها طوال حقبة الحرب الباردة، إلاّ أن تحوُّلاً طرأ على طبيعة مواقف الأقطاب الصاعدة، والتي تعدّ نفسها للتنافس على قمة الهرم الدولي، من خلال اتخاذ مواقف أكثر استقلالية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) حمدان حمدان، حرب بوش الديمقراطية بين خسارة اليوم المبكر أو كارثة الغد المتأخر، دار الخيال للطباعة والنشر، لبنان سنة ٢٠٠٧م، ص١٧.

لقد توهمت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال نصرها السريع والمزيف باحتلال العراق، أنها ستحقق بأبخس ثمن ثلاثة أهداف استراتيجية تمثلت في:

- السيطرة المباشرة على أكبر خزين للنفط في العالم، والتحكم بعصب الطاقة في القرن الحادي والعشرين، وقطع الطريق على بقية الأقطاب المنافسة.
- إزالة العراق كقوة مادية بشرية متوازنة من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي.
- إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط على وفق الرؤية الأمريكية، والبدء بالعراق كنموذج.

إنّ خطورة بقاء الحال على ما هو عليه في معادلة الصراع الدائر في العراق؛ يعني، في كل يوم على مستوى الصراع الدولي، استنزافًا وخسارة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية إزاء تنافسها الدولي، فهي تدرك -وكذلك العالم- أنها باتت أعجز من أن تستطيع معالجة أو التعامل مع أيّ خطر، أو تهديد استراتيجي ثالث قد تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية، فالقوى الرئيسة المنافسة، وكثير من الدول لا تبدو فقط مرتاحة، بل تساهم بشكل أو بآخر باستنزاف الثور القوي الهائج إلى أن تخور قواه، وتتعمد عدم مدّ يد المساعدة لإنقاذ القوة العظمى من المستنقع الذي أغرقت نفسها فيه، رغم طلب الأخيرة ذلك مرارًا إلى حد الاستجداء؛ لأن هذا الوضع من الناحية الواقعية يعني عمليًّا كسبًا استراتيجيًّا مجانيًّا لبقية القوى دون عناء، وربما يفسر هذا ما يدور في أمريكا اللاتينية وتصريحات قادتها من أن الدبابة الأمريكية التي تُحرَق في شوارع بغداد كأنها أُحرقت في (كراكاس)، وكذلك يفسر انتفاضة روسيا ودورها لاستعادة مجالها الحيوي السابق في أوروبا، وإعادة تنشيط جذوة سباق التسلح.

ب: المستوى الإقليمي للصراع:

شكَّل العراق على الدوام؛ بثرواته وموقعه الجيوبولتيكي المتميز، مسرحًا لأطماع الشعوب المحيطة به، والتي تسكن الهضاب والجبال والصحاري الجرداء، فإيران التي كانت عبر التاريخ بلاد عيلام وفارس لم تنفك يومًا تستطيع أن تمنع نفسها من النظر إلى العراق. وأدى العراق عبر تاريخه وظيفتين: الأولى كان فيها حجر الزاوية في توازن المنطقة برمتها؛ فكلما كان قويًّا توازنت المنطقة ما بين شرق جبال زاكروس وغربها، وكلما كان ضعيفًا أصبح منطقة تخلخل في الضغط، وتنافست تركيا وإيران أيهما يكون العراق مجاله الحيوي. الوظيفة الثانية أن العراق كان بمثابة مصدر يحمي الجناح الشرقي للوطن العربي من النفوذ الفارسي.

أدى انهيار العراق بهذه الطريقة التي أزالت أية مقومات للدولة والنظام إلى إحياء الإطماع الإيرانية وإيقاظها، وإن لبست هذه الأيام لبوس الدين والطائفية، وإلى انكشاف الأنظمة العربية الهشة التي ساهمت بغباء وتآمر شديدين في انهيار النظام السياسي في العراق، الذي كان -في أسوأ حالاته- بمثابة جدار عازل وسدّ صادّ يحميهم من النفوذ الإيراني.

بعد خسارتها الحرب أمام العراق في حرب الخليج الأولى في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، استثمرت إيران في عقد التسعينيات انشغال المجتمع الدولي بحصار العراق بعد غزو الكويت؛ لبناء ترسانة أسلحة، وتطوير البرنامج النووي، مستغلة تفكك جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وشراء مصانع ومواد، وعلماء ذرة من هذه الدول التي باتت بحاجة ماسة للمال، ثم جاءت المرحلة الأخطر، وهي تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ودعمها للأحزاب الطائفية الإيرانية في العراق، الأمر الذي أعطى إيران نفوذًا مضاعفًا لتحييد موقف الولايات المتحدة، وإجبارها على الاعتراف لإيران بدور ونفوذ إقليمي.

الأمر الذي بدت فيه الولايات المتحدة أعجز من أن تحُدّ من التعاظم المضطرد للتهديد الإيراني، ليس إزاء دول الخليج الضعيفة بل امتداد قدرة إيران وذراعها الضارب ليطال خاصرة إسرائيل مباشرة من خلال حركات وأحزاب مقاتلة تحظى بدعم مادي وبتكنولوجيا

صواريخ، باستطاعتها أن تدكّ العمق الإسرائيلي، أو أكثر من ذلك مستقبلاً [٢].

أمّا بالنسبة إلى تركيا فلا يمكنها إغفال وجود ملفين يعدان الأخطر، ويمسان جوهر أمنها القومي، وهي تنظر من خلالهما إلى الشأن العراقي:

الملف الأول: يخص الأكراد، والثاني يخص قضية كركوك. فيما يخص الأكراد فإنها تنظر بحذر وريبة شديدين إزاء تعاظم استقلاليتهم في العراق، وما يمثله ذلك من تهديد مباشر لمستقبل تركيا الموحدة.

الملف الثاني: الذي يحظى بأهمية استثنائية لدى الأتراك هو قضية كركوك ذات الأغلبية التركمانية، والتي تعرضت منذ الاحتلال إلى عملية (تكريد)، وكُرّس ذلك في الدستور من خلال نص يمهّد لضمها إلى إقليم كردستان، مما يعطي أرجحية جغرافية واقتصادية، ويقوي دعائم الانفصال؛ حيث تمثل كركوك عصب الطاقة بالنسبة للمنطقة الشمالية، ففيها ١٢٪ من خزين العراق النفطي [٣].

شكّلت الانطلاقة السريعة لعمليات المقاومة العراقية منذ الأيام الأولى للاحتلال العقبة الأساسية، والتي لم تكن في حسبان المخططين

ج: المستوى المحلي للصراع:

رسمت إدارة الاحتلال حال دخولها إلى العراق ملامح الصراع المحلي على شكل مرحلتين: تمثلت المرحلة الأولى في إصرار هذه الإدارة، سواء أكان ذلك بنية مسبقة -وهو المرجح- أو بغباء وتخبط على إلغاء وإزالة كافة صمامات الضبط الاجتماعي، وتفكيك المؤسسات السيادية للدولة العراقية؛ من خلال إلغاء الجيش العراقي والشرطة، وأجهزة الأمن والمخابرات، وفتح المجال لأوسع عملية نهب وسرقة لكافة المؤسسات الحكومية، والوزارات والآثار والمكتبات الوطنية، عدا وزارة النفط!!

وعلى الرغم من ذلك كله لم يشهد المجتمع العراقي، ولمدة سنة كاملة حتى حزيران ٢٠٠٤م، ورغم غياب أية حكومة أيّ حادث مسجل لانتقامات طائفية أو مذهبية، وخاصة في بغداد المختلطة، ويُعدّ ذلك دليلاً لا يقبل الدحض على زيف ادعاءات الاحتلال وعملائه من وجود احتقانات وثارات، وانقسامات طائفية حادة في عمق نسيج الشعب العراقي.

ويقف وراء ذلك التماسك الوطني أسباب موضوعية وتاريخية، فطبيعة المجتمع العراقي وجذوره لا تزال ريفية وعشائرية متداخلة، ومتصاهرة منذ مئات السنين، بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو القومي، فتجد على سبيل المثال قبيلة طي، وهي أكبر قبيلة عربية في العراق تتكون من ٧٩ عشيرة يقطن أكثر من نصف أفرادها في الجنوب، ثم تمتد إلى الوسط صعودًا إلى الموصل.

اضطرت إدارة الاحتلال بعد أن توسعت دائرة المقاومة مطلع عام ٢٠٠٤م إلى أن تباشر بالمرحلة الثانية، والتي مثلت وصفة جاهزة لإثارة العنف، وتأجيج الصراع الطائفي والعرقي من خلال تصنيع وغرس قواعد لعبة سياسية، هي مولّد ومحرّك حقيقي للصراع، وذلك من خلال تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية كأساس يحكم الدستور والبرلمان والحكومة، وتم اعتماد معيار مزدوج ومصطنع لتقسيم العراقيين: (قومي عنصري - مذهبي طائفي)، وذلك لتحفيز الحسّ الطائفي والعرقي، ووضع القوميات والطوائف أمام بعضها البعض، وإثارة الاحتقان والصراع على السلطة والثروة.

ولغرض تدعيم هذه الماكينة استعانت دوائر الاحتلال بطاقم فاسد من طبقة سياسية ليست لديها أية جذور في العراق، تم استئجارها من أصقاع الأرض، لبس بعضها عمائم وعباءات من كافة الألوان؛ بغية تحريك النعرات الطائفية، في حين لبس البعض الآخر رداء الليبرالية والديمقراطية الزائفة، وكانت فِرَق الموت والقتل والإبادة الجماعية، من هذا الطرف أو ذاك، الوقود اللازم لبدء

(٢) عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق صراع حدود أم وجود؟ الدار الثقافية للنشر، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، ص ١٦٧.
(٣) إيدن اقصو، كركوك.. صراع النفط ورحلة البقاء، مؤسسة المختار للنشر، بغداد، سنة ٢٠٠٧م، ص٣٩.

الحركة، ومحاولة تعميق الصراع والانقسام؛ لكي يصل عمقَ النسيج الاجتماعي، والذي صمد طويلاً، ولم يُستدرَج إلى أتون هذا التقسيم المصطنع والزائف [٤].

ثالثًا: تقييم وضعية فصائل المقاومة العراقية

لم تكن المقاومة العراقية بدعة بين نظيراتها فيما عُرف من تاريخ الحروب، فحيثما وُجد الاحتلال فثمة مقاومة، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل أجنبيٌّ إقليمَ شعب، ولولا الاحتلال ما عرفنا المقاومة، وهي وسيلة الشعب المضطهد في انتزاع استقلاله، ولا تشكل عدوانًا ضد أحد، إنما تُعد بمثابة الدفاع عن النفس [٥].

لقد شكّلت الانطلاقة السريعة لعمليات المقاومة العراقية منذ الأيام الأولى للاحتلال العقبة الأساسية، والتي لم تكن في حسبان المخططين، ونجحت في إفشال وتعطيل وتفكيك الصفحات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للاستراتيجية الأمريكية الشاملة، وذلك بعد أن كبّدت قوات الاحتلال وعملاءه، في فترة قياسية، خسائر بشرية ومادية فادحة [٦]، فلا شك أن النجاح الذي حقّقته فصائل المقاومة العراقية تجسّد في القدرة على شلّ إرادة العدو، وتحطيم معنوياته من خلال استنزافه، وإنهاك قوته يوميًّا، ولعل الإنجاز الأكبر الذي تحقّق في بداية الصراع هو كسر حاجز الخوف النفسي الناجم عن تفوق وسمعة الولايات المتحدة، ومن ثم تحقيق التوازن، وكسر إرادته، وتحطيم معنويات جنوده.

إن الاستنزاف المعنوي لقوات الاحتلال قد بدأ يفعل فعله، وإن الإنهاك قد طال إدارته وقيادته، وعندما يبدأ الانقسام في مركز قراره السياسي، ويشتد الرأي العام ضد الحرب في عقر دار المحتل حول قيمة ومدى شرعية هذه الحرب، فإن ذلك من أهم الإشارات على نجاح تأثير المقاومة.

من الواضح أن فصائل المقاومة العراقية قد حقّقت في المرحلة السابقة إنجازات ونجاحات على المستوى الاستراتيجي، سواء أكانت منظورة أو غير منظورة، ليس فقط على المستوى العسكري، بل على المستويين السياسي والمعنوي، وهي تدشّن المرحلة الجديدة للصراع مدعومة بعوامل قوة دافعة للأمام [٧]، فقد يتوهم البعض

(٤) محمد العرب، ما لم يذكره بريمر في كتابه، مكتبة مدبولي، القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، ص٧٣.

(٥) خليل إسماعيل الحديثي، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، عمان، الأردن، سنة ٢٠٠٥م، ص٣٠.

(٦) حصيلة القتلى من الجيش الأمريكي التي تنشرها وزارة الدفاع غير حقيقية، ويتم التلاعب بها لأغراض التحكم بالرأي العام الأمريكي وتضليله، ويأتي عدم الكشف عن الحجم الحقيقي للخسائر الأمريكية بحجة عدم إعطاء رسالة إلى العدو (المقاومة العراقية) بأنها تحقق انتصارات، والمعطيات الحقيقية لعدد القتلى الأمريكيين إذا ما أخذنا أعداد غير الحاملين للجنسية الأمريكية، والمتعاقدين والمرتزقة، والشركات الأمنية؛ فإن المعلن لا يشكل سوى ٢٠٪ من العدد الحقيقي مع أكثر من خمسين ألف جريح ومعوق حرب، جراء إحصائية جمعية المحاربين القدامى الأمريكية، عدا تزايد أعداد الهاربين من الخدمة العسكرية والمنتحرين.

(٧) يمكن وضع العمليات العسكرية لفصائل المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الأمريكي تحت أربعة أصناف بعد عمليات التوحيد التي شهدتها هذه الفصائل في الأشهر الأخيرة:

ا- مجلس شورى المجاهدين، والذي تأسس في يناير ٢٠٠٦م ويضم سبعة تنظيمات مسلحة هي: القاعدة، جيش الطائفة المنصورة، سرايا الجهاد الإسلامي، كتائب الأهوال، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الغرباء، والتحق بالمجلس لاحقًا جيش أهل السنة والجماعة، أعلن هذا المجلس عن قيام الدولة الإسلامية في العراق.

ب- جبهة الجهاد والإصلاح: تأسست في مايو عام ٢٠٠٧م، وتضم أربعة فصائل، هي: الجيش الإسلامي، وجيش المجاهدين، والهيئة الشرعية في جيش أنصار السنة، وجيش الفاتحين، وأعلنت هذه الجبهة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)، المجلس السياسي للمقاومة العراقية.

ج- جبهة الجهاد والتغيير: تأسست في أيلول ٢٠٠٧م، وتشكلت من ثمانية فصائل مسلحة: كتائب ثورة العشرين، جيش الراشدين، جيش المسلمين، الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، سرايا الدعوة والرباط، سرايا جند الرحمن، سرايا التمكين، كتائب محمد الفاتح.

د- الفصائل الوطنية وتتراوح هذه الفصائل ما بين القيادة الموحدة للجهاد والتحرير، والتي أعلنت من قبل حزب البعث -جناح عزت الدوري في أيلول ٢٠٠٧م، والمكونة من ٢٢ فصيل: أهمها جيش رجال الطريقة النقشبندية، وكذلك القيادة العامة للقوات المسلحة التي توحدت من ثلاث قيادات عامة سابقة، وتمثل فصائل وطنية عسكرية مستقلة.

عدا برنامج الدولة الإسلامية الذي يتزعمها تنظيم القاعدة، والذي لا يحظى بقبول معظم العراقيين، ويتخذ من العراق ساحة معركة، وتتجاوز أهدافه خارطة العراق، فإن الأصناف الثلاثة الباقية، والتي تتراوح ما بين إسلامي سلفي وطني (الصنف ب)، والذي استطاع من خلال المجلس السياسي المزاوجة مع الفكر الإخواني الذي تمثله (حماس) و(جامع)، وإسلامي معتدل وطني (الصنف جـ)، ووطني (الصنف د)، متفقة جميعًا على استقلال العراق، وقيام دولة حديثة، بل إنّ جبهة الجهاد والتغيير التي تعد هيئة علماء المسلمين بزعامة الشيخ الدكتور حارث الضاري مرجعيتها الشرعية الوطنية، التي تحظى بثقل رمزي ونوعي كبير، ليس في أوساط المقاومة العراقية فقط، بل في عموم العراق والبعدين العربي والإسلامي، تذهب أبعد من ذلك في أنها تؤمن بأن صناديق الاقتراع هي الوسيلة الوحيدة لاختيار الحاكم، وأن ممثلي الشعب العراقي ليسوا فقط رجال المقاومة، والقوى السياسية المناهضة للاحتلال، بل كافة شرائح وكفاءات الشعب العراقي. ومن=

أنّ تقلّص حجم العمليات العسكرية ضد الاحتلال بمثابة علامة ضعف، إلاّ أنّ معطيات الأرض تؤكد عبور تجربة المقاومة الميدان العاطفي، وكثرة الأخطاء والأضرار التي لصقت بها؛ جرّاء تراكم انحرافات التنظيمات المتطرفة، ويمكن تلخيص مؤشرات وعوامل هذه القوة كما يلي:

١- يمكن أن نعزو أحد أهم أسباب نجاح المقاومة في العراق إلى ذلك الغموض واللا يقين الذي اكتنف عملياتها، وقيادتها وعدد فصائلها، طيلة المرحلة السابقة، وجعل من شدة ضرباتها وعملياتها على الأرض أفضل ناطق وممثل يعبّر عنها. وفي خِضَم تلك المرحلة التي كانت أبعادها عسكرية صرفة، كان للباحث والمراقب أن يعد أكثر من مائة راية وعنوان تنفّذ تحتها العمليات العسكرية، ثم بلغ العدد نهاية المرحلة السابقة إلى ثلاثين فصيلاً رئيسًا لتحصل الانتقالة الأهم في توحد جميع الفصائل تحت ثلاث جبهات رئيسة، وهي قاب قوسين أو أدنى للتوحد جميعًا في مجلس سياسي موحد للمقاومة.

يمكن أن نعزو أحد أهم أسباب نجاح المقاومة في العراق إلى ذلك الغموض واللا يقين الذي اكتنف عملياتها، وقيادتها، وعدد فصائلها

٢- نجاحها في الفرز فيما بينها وبين الفصائل ذات التوجهات المتطرفة، أي الفرز ما بين المقاومة وبين ما يسمى (بالإرهاب)، وفي الوقت الذي تعد دوائر الاحتلال والتابعون له أن انحسار دور هذه المجموعات المتطرفة انتصارًا لهم؛ فإن الحقائق والوقائع تشير إلى أن هذه المجموعات المتطرفة قد فقدت حاضنتها، ليس بسبب دور القوات الأمريكية، وإنما بسبب تنامي رفض الكثير من فصائل المقاومة والعشائر لمشاريع هذه المجموعات، وإعلانها دولة إسلامية كنوع من الإقرار بتقسيم العراق، وتراكم أخطائها تجاه الكفاءات والشخصيات الاجتماعية والدينية والعلمية، إضافة لتصفيتها لكثير من قيادات ورموز المقاومة.

والنتيجة هي حرمان الاحتلال من إحدى وسائله في خلط المقاومة بالإرهاب، وكذلك فإن من المتوقع أن ينخرط معظم مقاتلي هذه المجموعات في صفوف باقي فصائل المقاومة، التي لا تزال تحظى بدعم وحاضنة شعبية.

٣- بعد وصول التعزيزات العسكرية الأمريكية إلى مرحلة الذروة، وعدم تحقيقها سوى نجاحات محدودة ومؤقتة، هي طبيعية في نوبات الكرّ والفرّ لحروب التحرير الوطنية، وحروب العصابات، فالقدرة على قطع التماس مع العدو، وليس إدامة التماس هي واحدة من أهم ملامح نجاح حروب التحرير وحرب العصابات، فهذه المجموعات الصغيرة التي تتصرف كبقعة زئبقية، تختفي أو تظهر في هذه المنطقة أو تلك في الزمان والمكان الذي تحدّد، الأمر الذي دفع قادة وجنرالات الاحتلال إلى الإقرار بالعجز والإنهاك والجهد.

ومع تفكك التحالفات والتكتلات الطائفية التي استعان بها الاحتلال طيلة المرحلة السابقة، يبدو أن فصائل المقاومة قد أعدت نفسها طبقًا لقواعد اللعبة الصفرية (Zero-game) بمعنى المراهنة على الوقت والاستنزاف ليفعل فعله، فهي لا تحتاج طبقًا لمقتضيات الحال سوى إلى ٢٪ من الشعب لحمل السلاح، خاصة وأن عمودها الفقري هو من ضباط ومراتب الجيش العراقي، وفنيّي التصنيع العسكري ذوي الخبرة والتمرس في قتال القوات الأمريكية والإيرانية، مضافًا إلى ذلك عامل بشري ديموغرافي في صالح المقاومة العراقية، يتلخص في أن نصف الشعب العراقي هم من فئة الشباب، فالجيل الذي كان في بداية الاحتلال عمره عشر سنوات، أصبح الآن في سن الخامسة عشرة.

٤- يعيش جنوب العراق حاليًا نوعًا من الغليان المتصاعد، سيفضي حتمًا -لمن يعرف طبيعة الجنوب-

= المتوقع قريبًا أن تتوحد هذه الجبهات ذات البعد الإسلامي الوطني في مجلس واحد للمقاومة، وتختلف حاليًا في أمور ليست جوهرية من قبيل من هو العدو الأول، والأكثر خطرًا على مستقبل العراق، النفوذ الإيراني أم احتلال الولايات المتحدة، وكذلك في النظرة إلى جدوى الانخراط، أو المناورة في دخول العملية السياسية الجارية.

إلى ثورة، ورغم التعتيم الإعلامي حول عدد العمليات ضد مواقع الاحتلال، وهي في حالة تزايد، لاسيما بعد انكشاف زيف وخداع رجال الدين والأحزاب ذات التوجهات السياسية الطائفية؛ الذين عملوا جاهدين في المرحلة السابقة على تهدئة، وتسكين هذه المنطقة، إضافة إلى اندلاع صراع عميق ما بين هذه الأحزاب الدينية وعصاباتها على السلطة والثروة، وخاصة تهريب النفط.

٥- شكَّلت المرحلة السابقة نموذجًا لفشل الحكومات الاحتلالية المتعاقبة وفسادها، ووصول الشعب العراقي إلى دون مستوى مقومات العيش الإنساني، الأمر الذي سيهيئ الأرضية المناسبة لتقبل أيّ برنامج سياسي وطني موحَّد تطرحه فصائل المقاومة العراقية، والقوى والشخصيات السياسية المناهضة للاحتلال، كبديل للاحتلال والقوى السياسية القادمة معه.

رابعًا: موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية غزوها للعراق استراتيجية محكمة في تداول المعلومات تقوم على أساس حرمان العدو (المقاومة) من أيّ شعور بتحقيق الانتصار، وذلك من خلال سياسة إعلامية مدبَّرة نجحت من خلالها، في بداية الأمر، في تضليل الرأي العام الأمريكي حول حقيقة ما يجري في العراق.

شكَّل انبثاق عمليات فصائل المقاومة العراقية، وتصاعد تأثيرها وشدتها ابتداءً من منتصف ٢٠٠٣م وضعًا محرجًا لتبرير الأعداد المتزايدة من القتلى والجرحى في صفوف الجيش الأمريكي. وللتقليل من شأن عمليات المقاومة دأبت الماكينة الإعلامية الأمريكية على عدم الاعتراف -بأيّ حالٍ من الأحوال- بوجود مقاومة مسلحة للشعب العراقي، وإنما أطلقت عدة صفات على العمليات المسلحة ضد قواتها، كان القصد منها إضفاء طابع طائفي، أو مناطقي لهذه العملياتز

ولغرض الدراسة النظرية يمكن تصنيف النظرة إلى موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (٢٠٠٣- ٢٠٠٦م)

ففي المرحلة الأولى عزت العمليات المسلحة ضدها في البداية إلى (أزلام النظام السابق، والمتضررين، وفدائيي صدام)، وبعد معركة الفلوجة الأولى في نيسان ٢٠٠٤م، والتي شكَّلت مفصلاً خطيرًا في تطور عمل المقاومة العراقية؛ مُنِيَت من خلالها القوات الأمريكية بهزيمة قاسية اضطرتها إلى التفاوض مع ممثلي المقاومة، كما اضطرت معه إدارة الاحتلال إلى إطلاق مصطلح (المثلث السني) في إشارة إلى المحافظات الساخنة التي اشتعلت فيها المقاومة: كالرمادي، والموصل، وصلاح الدين، والحقيقة أنّ العمليات كانت تتم في أكثر من منطقة ومحافظة عراقية، ولكن بشكل متفاوت.

بعد تزايد نشاط تنظيم القاعدة، والذي لا يشكل سوى ٥٪ من فصائل وتنظيمات المقاومة العراقية، أضفت إدارة الاحتلال صبغة تنظيم القاعدة على عمليات المقاومة العراقية في محاولة لخلط الأوراق أمام الشعب العراقي، ودمج الإرهاب بالمقاومة.

شكَّلت سنة ٢٠٠٦م متغيرًا كبيرًا في تراكم عمل المقاومة، وتأثيرها على الاحتلال؛ فقد شكَّل حجم العمليات والخسائر الأمريكية حدًّا غير متوقع، ويذكر كل من جيمس بيكر ولي هاملتون[٨] في تقريرهما أنّ اللجنة المشكَّلة لدراسة الحالة في العراق دققت في أحد أيام تموز ٢٠٠٦م عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية؛ فتم تزويدها بعدد العمليات والبالغ ٩٣

(٨) نشأت لجنة بيكر- هاملتون لتقييم الوضع في العراق بصفة مستقلة، بطلب من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ووافق أعضاء الكونجرس بالتشاور مع الإدارة الأمريكية على أن لدى كلّ من وزير الخارجية الأمريكي السابق الجمهوري جيمس بيكر، وعضو الكونجرس السابق الديمقراطي لي هاملتون المعرفة الواسعة في الشئون الخارجية المطلوبة لتولي رئاسة هذا الجهد المشترك بين الحزبين، وتم استشارة أكثر من ١٨٣ مسئولاً من كبار القادة العسكريين والميدانيين وكبار السياسيين المسئولين عن قضية العراق. انظر نص تقرير لجنة بيكر هاملتون حول العراق، ترجمة صبحي الجنابي، مكتبة دار طلاس، سنة ٢٠٠٧م.

عمليـة، إلا أن اللجنة جمعت كافة عمليات هذا اليوم، فتوصلـت إلى أن عدد العمليات والهجمـات على القوات الأمريكية في ذلك اليوم قد بلغ ١١٠٠ عملية. هذا الفارق هو ما تحاول الإدارة الأمريكية بإصرار إخفاؤه، والأمر كذلك فيما يتعلق بحجم خسائرها المادية والبشرية.

يذكر التقرير كذلك أن ١٠٠ أمريكي يموتون كل شهر، وأن معظم الوحدات العسكرية الأمريكية واقعة تحـت ضغط نفسـي كبير، وطُلِب من الرجال والنسـاء في الخدمة العسـكرية، وكذلك عائلاتهم، أن يقدموا التضحيات الكبيرة.

مـن خلال دراسـة توصيات تقرير هـذه اللجنة -ويعد تقريرهـا الأكثـر رصانة لتقييم الأوضـاع في العراق في المرحلـة الأولى مـن الصراع الدائر في العـراق- يمكننا عندئذ تلُّمس تأثير العمل المسـلح، والذي يسميه المؤلفان (المتمردين، الميليشيات) كانعكاس على حجم الخسائر والشعور في طيات التقارير الأمريكية.

لغـرض تعميق البحـث في موقع المقاومـة العراقية في الاسـتراتيجية الأمريكيـة للمرحلـة الأولى لا يمكـن إغفال دراسـة مهمة وشـاملة صدرت تحت عنوان (خطة عملية للانسـحاب من العـراق الآن) لكل من الدكتور جورج ماكغفـرن، والدكتور وليام بولـك[٩] وفيما يلي بعض التوصيات التي وردت في هذه الدراسة:

١ - إذا لم تنسحب الولايات المتحدة من العراق، فالحرب ستسـتمر، وهذا يعـني أنّ أكفان الجنـود القتلى وأفراد الجيش المصابين سيستمرون بالتدفق على أمريكا.

٢- مـا دام الأجانب في البلاد؛ فـإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم حتى يخرج الأجنبي، مهما كانت القوة التي تُسـتخدَم ضدهم كبيرة، ومهما كان القتال باهظًا في الدماء والأموال.

٣ - إنّ الخطوة الأولى في عملية وقف النزيف للمصالح الأمريكية هي انسحاب قواتنا.

٤ - لم تنجـز القوة العسـكرية في الحقيقة الأهداف المعلنـة للحرب. إنّ غزو العـراق كان من بعض الجوانب فشلاً ذريعًا أكثر من فشل تجربتنا المحزنة والدموية في فيتنام.

٥ - بعـد انسـحاب القـوات النظاميـة الأمريكيـة، والبريطانيـة والمرتزقة الأجانب؛ فـإن التمرد الذي كان يهـدف إلى تحقيق هـذا الهدف سـيفقد التأييد. إن عدم وجـود هـدف وطني مشـروع للتمرد سـيفقده سـلطانه عندئذ، فإما أن يُلقي المسلحون سلاحهم، وإما يصبحوا خارجين عن القانون.

كانـت مثل هذه النتيجة هي حصيلة تجربة التمرد في الجزائر وكينيا وأيرلندا.

ولمعرفـة نتائـج الاسـتراتيجيات الثـلاث الـتي طُبقت في العـراق للفـترة مـن ٢٠٠٤- ٢٠٠٧م، يمكـن تلمّس فشـلها في رؤيـة هنـري كيسـنجر، والذي يتسـاءل في إحدى دراسـاته -من فيتنـام إلى العراق، دروس من أجل وضع اسـتراتيجية للانسـحاب- كيف يمكـن تعريف المصطلحـات (تقـدُّم) و(تحسُّـن)، ففي حـرب لا يوجد فيها خطوط مواجهة، هل تشـير فـترة الهدوء إلى نجاح؟ أم أنه قرار اسـتراتيجي مـن جانب العدو؟ وهل انخفاض هجمات العدو ناجم عن إنهاك العدو؟ أم أنها استراتيجية مقصودة تهدف إلى الاحتفاظ بالقوى لتشجيع الانسحاب الأمريكـي؟ التحدي العسـكري في العـراق هو أكثر مراوغة فلا توجد خطوط مواجهة، وميدان المعركة هو في كل مكان، نحن نواجه شبح العدو.

المرحلة الثانية (كانون الثاني٢٠٠٧- ٣١ تموز ٢٠٠٨م):

منـذ إعـلان الرئيـس الأمريكـي جورج بـوش انتهاء العمليـات العسـكرية في حـرب العراق، وذلـك في آيار ٢٠٠٣م توالـت أربع اسـتراتيجيات، حاولـت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز انزلاقها في المسـتنقع

(٩) جـورج ماكغفرن: مرشـح الحـزب الديمقراطي الأمريكي للرئاسـة في عـام ١٩٧٢م، عضـو في مجلس النـواب الأمريكي مـن عام ١٩٥٧ - ١٩٦١م.
وليام بولك: مرشح من الحزب الجمهوري، عمل عضوًا في لجنة إدارة الأزمات في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢م.
انظر: جورج ماكغفرن، الخروج من العراق خطة عملية للانسـحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ٢٠٠٦م.

استراتيجيات الاحتلال الأربع في العراق منذ مايو 2003م

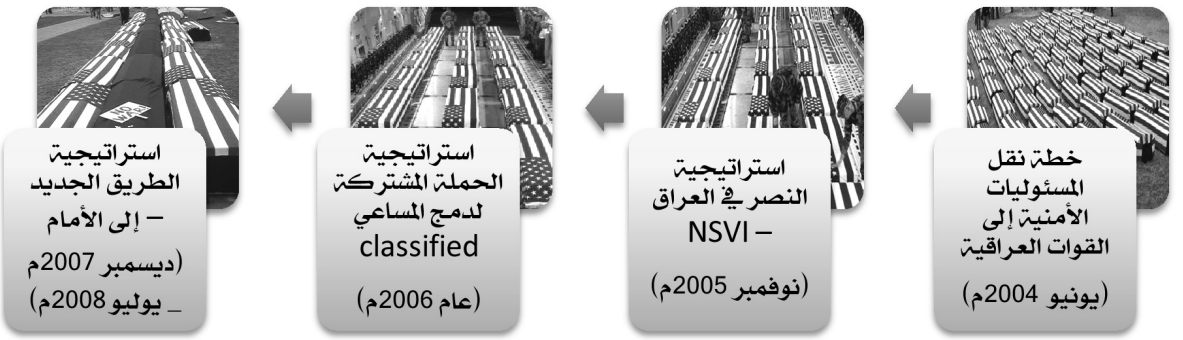

العراقي، والتخلص من المأزق الذي وضعت نفسها فيه.

١- الاستراتيجية الأولى حزيران ٢٠٠٤م (خطة نقل المسئوليات الأمنية إلى القوات العراقية).

٢- الاستراتيجية الثانية تشرين الثاني ٢٠٠٥م (استراتيجية النصر في العراق – NSVI).

٣- الاستراتيجية الثالثة عام ٢٠٠٦م (استراتيجية الحملة المشتركة لدمج المساعي classified).

٤- الاستراتيجية الرابعة كانون الأول ٢٠٠٧م – ٣١ تموز ٢٠٠٨م (استراتيجية الطريق الجديد – إلى الأمام).

ويبدو أنّ الاستراتيجيات الثلاث الأولى كانت تُعلن، ولكنها عندما تتكسر على جدار المقاومة العراقية؛ فإنها توأد بصمت وبدون ضجيج، إلاّ أنّ الاستراتيجية الأخيرة والتي تمت المباشرة بها في كانون الأول ٢٠٠٧م ولمدة ١٨ شهرًا، وانتهت تموز الماضي وكان مقدرًا لها في حال نجاحها أن تتوج بتوقيع الاتفاقية الأمنية في ٣١ تموز ٢٠٠٨م حظيت باهتمام خاص من قبل الإدارة الأمريكية بدعوى تحقيق هذه الاستراتيجية الأهداف المتوخاة منها، ونحن هنا بصدد دراسة وتحليل تقرير مهم صدر في واشنطن بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠٨م من قِبل مكتب المحاسبة العائد للحكومة الأمريكية يقيّم من خلاله وبطريقة دقيقة نتائج هذه الاستراتيجية [١٠].

بُنيت عناصر هذه الاستراتيجية على ثلاثة مجالات:

المجال الأمني، المجال التشريعي والسياسي، ثم المجال الاقتصادي والبيئي:

في المجال الأمني اعتمد التقرير في تقييمه لنتائج الاستراتيجية في هذا المجال على معيارين:

- انخفاض عدد عمليات المقاومة.
- زيادة عدد القوات الحكومية العراقية.

في المعيار الأول والخاص بانخفاض عدد عمليات المقاومة اتخذ التقرير من عدد العمليات في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م أساسًا للمقارنة بعدد العمليات من نفس الشهر لعام ٢٠٠٧م، وعند دراسة وتحليل منحنى العمليات العنيفة للمقاومة العراقية المسجلة لدى الجيش

(١٠) GAO=United states Government Accountability Office هو مكتب مسائلة (محاسبة) الحكومة الأمريكية، وهو وكالة مستقلة، غير تحزبية تعمل لصالح الكونجرس. وغالبًا ما تسمى «كلب الحراسة في الكونجرس». (غاو) تحقق في كيفية إنفاق الحكومة الاتحادية لدولارات دافعي الضرائب. رئيس (غاو) هو المراقب العام للولايات المتحدة، ويُعيَّن لمدة ١٥ سنة من قِبَل الرئيس من قائمة من المرشحين يقترحهم الكونجرس. انظر موقع مكتب المحاسبة الأمريكي على شبكة الإنترنت:
http://GAO.gov/docsearch/featured/oif.html

الأمريكي منذ بداية الغزو حتى انتهاء الاستراتيجية في ٣١ تموز ٢٠٠٨م (انظر المخطط) يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١- أنّ الفترة التي تمت المقارنة فيها تمتد من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦م حتى تموز/ يوليو ٢٠٠٧م، وباعتراف التقرير.. كانت تجري فيها ١٨٠ عملية يوميًّا، ووفقًا للتقرير فقد نفّذت في هذه الفترة لوحدها ٤٦ ألف عملية.. وبالتالي لا يمكن وصف هذا الكمّ الهائل من العمليات على أنها عمليات مقاومة أو حرب عصابات.. وإنما ينطبق عليها وصف (الثورة) ضد قوات الاحتلال، وبالتالي فإن تراجع عدد العمليات إلى مستوياتها السابقة لهذه الفترة يعد أمرًا طبيعيًّا ينسجم وجوهر مفهوم وعمل المقاومة القائم على أساس حرب الاستنزاف، وقطع التماس مع العدو، وضرورة الاحتفاظ بالقوى، واختيار المكان والزمان المناسبين لتوجيه الضربات.

٢- يعد هذا التقرير، ومنحنى العمليات لكامل فترة الغزو، اعترافًا صريحًا بحجم الخسائر التي تكبّدتها القوات الأمريكية؛ حيث يشير المنحنى إلى أنّ عدد العمليات الإجمالي المنفذ ضد هذه القوات منذ ٢٠٠٣-٢٠٠٨م يقارب ١٦٤ ألف عملية، وعلينا أن ندرك أنّ هذه العمليات مسجلة لديهم على أنها مهمة، ومنها يمكن استنتاج حجم القتلى الحقيقي بعيدًا عن سياسة تضليل الرأي العام الأمريكي التي يستخدمها البنتاجون، ووقوف عداد إحصاء القتلى عند الأربعة آلاف قتيل.

وبهذا الصدد لا يمكننا إغفال أربعة مؤشرات تؤكد استنتاجاتنا:

- في حرب فيتنام وللفترة ١٩٦٥-١٩٦٨م أصرّت الإدارة الأمريكية برئاسة جونسون آنذاك على تزييف العدد الحقيقي للقتلى الأمريكيين ببضعة آلاف، وعند الكشف عن الرقم الحقيقي فقط في هذه السنين الثلاث، تبين أنّ عدد القتلى كان ٣٠ ألف قتيل، مما شكّل صدمة لدى الشعب الأمريكي الذي فوجئ بمرارة الهزيمة.

- يذكر نفس تقرير المحاسبة (GAO) الذي نحن بصدده في هامش الصفحة الخامسة أنّ عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية لا يمثل الرقم الحقيقي؛ حيث لم تسجل معظم العمليات التي تجري في جنوب البلاد، وكذلك العمليات المنفذة في مناطق مختلفة ضد القوات الحكومية العراقية أو مشتركة مع القوات الأمريكية.

- يذكر التقرير الذي أعدته لجنة بيكر- هاملتون، وهي لجنة رصينة تشكلت من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، واستعانت بأكثر من ١٨٣ خبيرًا وعسكريًّا ومخططًا أمريكيًّا.. تذكر اللجنة في حيثيات التوصية رقم ٧٧.. أنه في أحد أيام تموز يوليو ٢٠٠٦م تم تسجيل ٩٣ هجومًا أو عملية مهمة ضد القوات الأمريكية، وعندما دققت اللجنة أحداث هذا اليوم تبين أنّ عدد العمليات الحقيقي هو ١١٠٠ عملية!

- وكذلك يعترف نفس التقرير في تقييمه للوضع في العراق بخسارة الجيش الأمريكي ١٠٢ من جنوده في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦م، وأن معدل الهجمات كان ١٨٠ هجومًا يوميًّا.

- أشار عدد قتلى الجيش الأمريكي خلال شهر تموز الماضي، حسب إحصائيات البنتاجون المعلنة، إلى مقتل جندي أمريكي يوميًّا، ولمّا كان تقرير مكتب المحاسبة (GAO) يشير إلى أن معدل عدد العمليات استقر عند ٣٠ عملية يوميًّا؛ فإن هذا يعني أنّ هنالك تناقضًا كبيرًا بين معدل عدد العمليات المنفذة والمسجلة لدى الجيش الأمريكي، وعدد القتلى المعلن عنهم من الجيش الأمريكي.

يعزو التقرير الأمريكي انخفاض عدد عمليات المقاومة إلى ثلاثة أسباب، وهي ظاهرة الصحوات، والهدنة مع جيش المهدي، وكذلك زيادة عدد القوات الأمريكية مطلع ٢٠٠٧م.

وهذه العوامل التي ينسب لها التحسن تعد عوامل هشّة ومؤقتة؛ فالصحوات كظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة

لعـدة عوامل، تظافرت كرد فعل ضد انحرافات تنظيم القاعـدة، والهدنة مع جيش المهدي غير مضمونة، ورهن بمشيئة إقليمية قد تُستخدَم كورقة ضغط في أيّ لحظة لتحسين شروط هذه الدولة في ملفها الأمني، تبقى زيادة عدد القوات الأمريكية فالحقيقة أنّ هذه الاسـتراتيجية سبق وأن اسـتُخدِمت في تجربتي الجزائر وفيتنام؛ حيث لم تكسب قوات الاحتلال سوى هدنة وراحة لالتقاط الأنفاس، وليس لتحقيق النصر، علمًا أنّ الجيش الأمريكي قد فقد أية رغبة للقتال؛ حيث لم تعد لديه قضيـة أو إرادة يقاتـل ويموت لأجلها، بعد اكتشاف زيف الادعاءات التي من أجلها شُنَّت الحرب.

يؤكـد تقريـر مكتـب المحاسـبة الأمريكـي عـدم جاهزيـة القـوات الحكوميـة العراقيـة، وأن ولاءات هذه القوات لميلشـياتها وأحزابها، وأن عقيدتها العسـكرية متشظية طائفيًّا وعرقيًّا

على مستوى المعيار الثاني الذي اعتمده تقرير مكتب المحاسـبة الأمريكـي في تقييمـه نتائـج الاسـتراتيجية الأمريكية الأخيرة (الطريـق الجديد– إلى الأمام) التي حددت ٢٠٠٨/٧/٣١م موعدًا محددًا لانتهائها، وتحقيق جاهزية كاملة للقوات الحكومية العراقية في اسـتلام الملفات الأمنية لمعظم المحافظات العراقية.

يقر التقرير بوضـوح أنّ القوات الحكومية العراقية، ورغـم المبالغ الهائلة التي صُرِفـت عليها، ورغم تضاعف أعدادها من ٣٢٣ ألفًا في كانون الثاني ٢٠٠٧م إلى ٤٧٨ ألفًا في نيسـان ٢٠٠٨م؛ فإن ١٠٪ فقـط من هذه القوات لديهـا جاهزيـة للعمـل بمفردهـا دون مسـاندة القوات الأمريكيـة، وأن هذه القوات ليسـت موحـدة ومتعددة الولاءات طائفيًّا ومخترقة من قبل الميليشـيات، وأنه رغم انتهاء مدة الاسـتراتيجية الأخـيرة؛ فإن ثماني محافظات من أصل ١٨ لم تستلم إلى الآن مهامها الأمنية.

يؤكـد التقريـر عـدم جاهزيـة القـوات الحكومية العراقية، وأن ولاءات هذه القوات لميليشياتها وأحزابها، وأن عقيدتها العسكرية متشظية طائفيًّا وعرقيًّا. فطبقًا لهذه الاستراتيجية كان من المقرر أن تنتهي جاهزية هذه القـوات بما يؤمن اسـتلام الملف الأمـني، وتفرغ القوات الأمريكيـة لمهمات التدريب والدعم عـن بُعد، وبالتالي يشكّل هذا التقرير خيبة أمل كبيرة، وإخفاقًا مؤكدًا لثاني أهم معيار اعتمد في سياق هذا التقييم الحكومي الأمريكي للوضع في العراق.

المجال التشريعي والسياسي

رسمت الاسـتراتيجية الأمريكية الأخيرة عدة أهداف على مسـتوى التشـريع والسياسة في العـراق؛ حيـث كانـت قـد تعهدت بالاشـتراك مـع الحكومـة العراقية على إنجـاز الملفات التالية قبل الموعد المخطـط لانتهـاء هذه الاسـتراتيجية في ٣١ تمـوز ٢٠٠٨م، ونـدرج فيمـا يلـي الملفـات، كمـا ذُكـرَت في تقرير مكتب المحاسـبة الأمريكي (GAO) في معرض تقييمه لنتائج هذه الاستراتيجية :

١- إنهـاء ملـف اجتثاث البعـث، والتـزام الحكومة العراقية بسـن القوانين اللازمة لعودة البعثيين السابقين إلى الحكومة بحلول كانون الأول ٢٠٠٧م.

٢- إطلاق سراح عشرات الآلاف من المعتقلين، والذين تقـر معظم المنظمات واللجان المحايدة بأن ٩٠٪ منهم قد اعتُقلوا دون أمر قضائي.

٣- تمرير قانون النفط والغاز.

٤- نزع سلاح الميليشيات.

٥- إجراء انتخابات المحافظات.

٦- إجراء المصالحة الوطنية الشاملة.

٧- إعادة النظر بالدستور الدائم الحالي.

مـن خلال دراسـة هـذه الملفـات نجـد أن معظمها لم يتحقـق، ولم تحـرز الحكومـة الحالية أيّ تقـدم على صعيـد أيٍّ منها، كمـا أن هنالك ملفـات أخطر تعاني منها هذه الحكومة كالفسـاد المالي والإداري، والذي يفتك بثروات العـراق، فضياع وهدر مليارات الدولارات يجـري على قدم وسـاق، وتشـير إحصائيـات المنظمات الدولية للنزاهـة إلى أن النظام المالي والإداري في العراق يعد ثاني أسوأ نظام في العالم.

خامسًا: الخاتمة والاستنتاجات:

أهمية النتائج التي توصل إليها تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (GAO) في معرض تقييمه للاستراتيجية الأخيرة في العراق (الطريق الجديد.. إلى الأمام) تتمثل في أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الاستراتيجية -كما يشير نص هذا التقرير- ليس لديها استراتيجية بديلة، فقد كان مخططًا لأن تُتوج هذه الاستراتيجية خلال الفترة من كانون الثاني ٢٠٠٧م حتى٣١ تموز ٢٠٠٨م بصفحاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية بتوقيع الاتفاقية الأمريكية- العراقية التي تضمن انسحابًا تدريجيًّا ومدبرًا للقوات الأمريكية المنهكة، يحفظ لها الحد الأدنى لماء الوجه، وكذلك ضمان مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في العراق، والمتمثلة بوضع اليد على بترول العراق.

ومن خلال دراسة وتحليل وتقييم عناصر هذه الاستراتيجية يتوصل التقرير -على استحياء- إلى أنّ الفشل الذريع هو نصيب هذه الاستراتيجية، وهو الأمر الّذي قد يطرح أسئلة غاية في الخطورة تمسّ مستقبل العراق من مثل: ماذا بعد؟ وكذلك إلى أين يسير العراق؟ ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الأسئلة ليست مطروحة على طرف واحد في معادلة الصراع، بل كافة أطرافه بما في ذلك فصائل المقاومة العراقية، والقوى والهيئات والشخصيات الوطنية المناهضة للاحتلال.

وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها، والتي يمكن تلخيص التقرير بها :

١- يعد هذا التقرير بمثابة اعتراف أمريكي حكومي ورسمي بفشل معظم الاستراتيجيات في العراق، وآخرها استراتيجية (الطريق الجديد.. إلى الأمام) للفترة من كانون الثاني ٢٠٠٧م حتى٣١ تموز ٢٠٠٨م، والتي كان من المتوقع في حال نجاحها أن تتوج بتوقيع الاتفاقية الأمنية الشاملة.

٢- على المستوى الأمني يخلص التقرير إلى أنّ الأمن في العراق هشّ، ويشير التقرير إلى النص التالي (البيئة الأمنية لا تزال متقلبة وخطيرة)، فالعناصر التي تم البناء عليها في ادعاءات التحسن الأمني هشة وغير مستقرة، فظاهرة الصحوات قيد التحلل والتفكك، والهدنة مع جيش المهدي غير مضمونة، ومرهونة باعتبارات إقليمية وطائفية ومزاجية، كما أنّ إبقاء الزيادة في القوات الأمريكية لمُدَد طويلة أمرٌ لا يمكن تحمُّله في داخل الولايات المتحدة.

٣- الاعتراف بأكثر من ١٦٤ ألف عملية لفصائل المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال؛ يبدّد كافة أكاذيب وادعاءات الاحتلال وأدواته في التقليل من شأن هذه المقاومة أو شدتها.

الاعتراف بأكثر من ١٦٤ ألف عملية لفصائل المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال؛ يبدّد كافة أكاذيب وادعاءات الاحتلال وأدواته في التقليل من شأن هذه المقاومة أو شدتها

٤- التأكيد على أنّ عمليات المقاومة النوعية مستمرة، كما وردت في التقرير وبمعدلات تعتبر طبيعية (١٢٠٠) عملية شهريًّا، وهذا ينسجم مع جوهر عمل المقاومة في المصابرة، واستنزاف العدو ماديًّا وبشريًّا، أو اعتماد استراتيجية (الإنهاك بالملل)، والتي يصبح معها بقاء قوات الاحتلال بلا هدف ومستحيلاً.

٥- جاهزية القوات الحكومية العراقية ليست كما يتم توظيفها سياسيًّا وإعلاميًّا من قِبَل إدارة الاحتلال وأدواتها في بغداد؛ فالتقرير يشير بكل وضوح إلى أن ١٠٪ فقط من هذه القوات مستعدة للعمل منفردة، دون مساندة قوات الاحتلال، سواء في النقل والإمداد والدعم، ونقص التدريب والقيادة، كما يعترف التقرير بأن هذه القوات لا تشكل جيشًا ذا عقيدة وطنية، وإنما تتجاذبه الولاءات الطائفية والعرقية.

٦- شكَّل فشل الصفحات السياسية من الاستراتيجية الأمر الأكثر وضوحًا، وخيبة للأمل في التقرير؛ حيث يشير إلى فشل الحكومة العراقية في إنجاز واجباتها المناطة بها طبقًا للاستراتيجية (الطريق الجديد- إلى

الأمـام)، فلـم يتم تحقيـق أيّ تقدم في ملفـات (اجتثاث البعـث، العفـو عـن عشـرات الآلاف مـن الأسـرى والمعتقلـين، قانـون النفـط، نـزع سـلاح الميليشـيات، انتخابات المحافظات، المصالحـة الوطنية، إعادة النظر بالدستور).

توجـد عناصـر وأبعـاد أخـرى لفشـل المشـروع الأمريكي برمتـه في العراق، يمكـن النظر إليها كانعكاسات إضافية:

١- المتغـيرات الدولية؛ حيث يشـكّل اسـتمرار تورط الولايـات المتحـدة في نزاعين اسـتراتيجيين في آن واحد بمثابة فـخّ تاريخـي للإمبراطوريـات، وبعـد الانتفاضة الروسـية الأخيرة في جورجيا، وسـعيها الحازم لاستعادة مجالها الحيوي، وعجز الولايات المتحدة عن اتخاذ أيّ ردة فعل؛ فإن الأخيرة ستفكر جديًّا في تخفيف التزاماتها في العراق، وخاصة العسكرية.

٢- المتغـيرات الداخليـة في الولايـات المتحـدة، واستحقاقات الانتخابات الأمريكية؛ حيث من المتوقع أن تأتي إدارة تعالج تراكم الكلفة الباهظة التي تكبدتها الولايـات المتحدة جراء الحرب في العراق، والعجز المالي والتجاري.

٣- ازديـاد الوعـي الشـعبي في العـراق باتجـاه رفض الاحتلال، وفشـل سياسـة المحاصصـة الطائفية، التي قامت عليها قواعد العملية السياسية، مما أدى إلى عزل الطاقم السياسـي الذي اسـتعانت بـه الولايات المتحدة، وكذلـك انهيـار هياكلـه السياسـية العاجـزة المتمثلة بالدستور والبرلمان والحكومة.

معلومات إضافية

مجالس «الصحوات» في العراق

مجالس الصحوات هي تشكيلات عسكرية مؤلفة من رجال القبائل، ولا تضم بين صفوفها سوى أفراد وجماعات تطوعت أو نذرت نفسها -مقابل المال في الغالب- في سبيل هدف معلن هو «قتال القاعدة ومطاردتها»، وهم لا يمتلكون إلا خبرات قتالية محدودة اكتسبها بعضهم من فترة خدمته في الجيش العراقي السابق، والبعض الآخر اكتسبها من العمل مع جماعات مسلحة خلال السنوات المنصرمة من الاحتلال.

نشأتها:

بدأت ظاهرة الصحوات في محافظة الأنبار (أكبر محافظة سنية غرب العراق) عندما عاد عبد الستار أبو ريشة من الأردن ليعلن رسميًّا في ٢٠٠٦/٩/١٧م تأسيس تحالف عشائري «سُنيّ» لمواجهة القاعدة تحت مسمى مجلس صحوة الأنبار.

بعد ذلك انطلقت شرارة «الصحوات» إلى محافظات أخرى مثل: ديالى، وصلاح الدين ونينوى وبغداد التي تأسست بها صحوات في مناطق الدورة والعامرية والسيدية، والخضراء واليرموك، والمنصور والجامعة والغزالية، والأعظمية والفضل، ومناطق حزام بغداد الشمالي والجنوبي والغربي، حتى قال جريجوري سميث مدير فرقة الاتصالات في الجيش الأمريكي: «إن مجالس الصحوة وصلت في العراق إلى ١٨٦ مجلسًا تعمل في ١٨٦ منطقة من خلال ٧٧ ألف عنصر مسلح».

وقد شرع زعماء قبليون في إغواء الشبان لتشكيل دوريات وأفواج مسلحة، بحجة تأمين مناطقهم السكنية، بينما هي تهدف في الأساس لمطاردة المقاومة الوطنية، وطعن عناصرها من الخلف، بالإضافة إلى رفع العبء عن كاهل جنود الاحتلال الأمريكي.

وصارت الصحوات أشبه عمليًّا بقوات المرتزقة التي تعمل بالمال، ولم يحدث ذلك في سياق البيع والشراء والابتزاز فقط، ولكنه حدث أيضًا عبر تبرير سياسي وفّره الحزب الإسلامي، وساهمت في نشره بعض قوى المقاومة كذلك.

ويتمثل التبرير المذكور في أن الخطر الحقيقي الذي يواجه العرب السنة هو الخطر الإيراني أكثر من الخطر الأمريكي، وأن من الأفضل التفاهم مع الأمريكان لمواجهة الخطر الإيراني، وبعد ذلك لكل حادث حديث.

طبيعة ظاهرة الصحوات:

من وجهة نظر سياسية علمية لا يمكن اعتبار ظاهرة الصحوات ظاهرة سياسية يمكن البناء عليها، وإنما يمكن وصفها بأنها (ظاهرة اجتماعية) يتم توظيفها سياسيًّا لخدمة مرحلة من قبل طرف ما، فهي ورقة بيد قوات الاحتلال، لكنها في كل الأحوال ظاهرة مؤقتة، إذا ما قُورنت بمدى وحجم الصراع الدائر في العراق، وإذا ما تم تحليل وضع اللاعبين الرئيسيين في هذا الصراع وأهدافهم ومصالحهم سيتضح أنها أصغر من أن تشكل على المدى المتوسط والبعيد أيّ وزن يُعتد به، وستتلاشى كوسيلة بعد أن يتم استنفاذها.

الأهداف التي سعى إليها الاحتلال بتشكيل مجالس الصحوة :

يمكن القول: إن الهدف الرئيس المتوخى من تشكيل ما يسمى بمجالس الصحوة إنما يصب في صالح قوات الاحتلال الأمريكي بالدرجة الأولى، وعلى المديين القصير والمتوسط، وكانت واشنطن تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال الصحوات (وذلك قبل أن تقوم في الآونة الأخيرة بتسليم ملفها إلى الحكومة العراقية):

١- تحت ذريعة محاربة القاعدة والإرهاب يتم توجيه مجالس الصحوة للقضاء على المقاومة في المناطق المستعصية على الاحتلال أو الساخنة، ويتم ذلك من خلال تشكيل قوات شبه عسكرية تكون بمواجهة فصائل المقاومة، بغية إيجاد مناطق عازلة «Buffer zone» تفصل قوات الاحتلال عن ضربات المقاومة، وكذلك تقلّص من مساحة انتشار قوات الاحتلال التي تحدّ بالتالي من عدد عمليات المقاومة نتيجة تقلص عدد الأهداف المتاحة.

٢- تشكل مجالس الصحوة وتسليحها بهذا العدد، ورقة ضغط ومناورة بيد إدارة الاحتلال؛ لإجبار الحكومة من جهة على تقديم المزيد من التنازلات والتبعية السياسية، وذلك من خلال تهديدها بدمج هذه القوة (السنية) كميليشيات بوزارة الدفاع والداخلية. وهذا ما لا تريده هذه الحكومة الطائفية؛ حيث إنها تتفادى تسليح العشائر كونها لا تضمن ولائها المستقبلي (ولذلك أعلنت الحكومة بعد تسلمها ملف الصحوات أنها تلتزم بضم ٢٠٪ فقط من عناصر مجالس الصحوة إلى قواتها الأمنية، على أن ينخرط الباقون في وظائف مدنية في القطاعين العام والخاص).

ومن جهة أخرى إجبار القوى السياسية المحسوبة على السنة كجبهة التوافق والحزب الإسلامي أيضًا على تقديم المزيد من التنازلات والتبعية السياسية، وذلك من خلال تهيئة بديل قوي لهم في حالة رفضهم الانصياع للإدارة الأمريكية.

٣- كانت الاستراتيجية الأمريكية تسعى إلى تأمين انسحابات مهمة لقواتها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م، وذلك عن طريق تكليف قوات ما يسمى بالصحوة مسئولية حفظ الأمن، وتأمين هذه الانسحابات من المناطق الساخنة.

مصير الصحوات:

في الأول من أكتوبر ٢٠٠٨م بدأت قوات الاحتلال الأمريكية تسليم السيطرة على مجالس الصحوات إلى الحكومة العميلة، وتشمل المرحلة الأولى انتقال ٥٤ ألف عنصر من مجالس الصحوة ينتشرون في محافظة بغداد.

وستبدأ حكومة نوري المالكي بدفع رواتب هذه العناصر اعتبارًا من ١٠ نوفمبر ٢٠٠٨م بدلاً من جيش الاحتلال الذي أنفق حتى الآن ١٥ مليون دولار شهريًّا لتسديد تلك الرواتب.

والتزمت الحكومة العراقية بضم ٢٠٪ من عناصر مجالس الصحوة إلى قواتها الأمنية، على أن ينخرط الباقون في وظائف مدنية في القطاعين العام والخاص. لكن الشكوك حول ما ستؤول إليه الفئة الثانية تثير القلق.

ويرى المراقبون أن رفض ضم هذه العناصر إلى الجيش والأجهزة الأمنية، خاصة مع تهديدات هذه العناصر بحمل السلاح مجددًا قد يؤدي إلى مضي بعض عناصرها في اتجاه القاعدة من جديد، أو في اتجاه قوى المقاومة.

والاحتمال الآخر أن تتكفل الحكومة بصيغة أخرى لا تفجر في وجهها قنبلة الصحوات، ولا تدفعها نحو العنف من جديد، فالحكومة العراقية التي تدرك الخطر الماثل في تحول بعض عناصر الصحوة نحو المقاومة أو القاعدة

من جديد، مالت إلى استيعابهم في المؤسسات المدنية، ولا يعرف بالطبع كيف سيتم ذلك، وهل ستكون الصيغة المذكورة مرضية لديهم من جهة، ثم هل ستشكل عائقًا دون انخراط بعضهم في المقاومة من جهة أخرى؟

المصادر:

• حسن الرشيدي، موقف سنة العراق من مجالس الصحوة، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٨/٢/٢٨م، على الرابط:

html.60263/28/02/http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2008

• د. خالد المعيني، ظاهرة مجالس «الصحوات»، موقع مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية، على الرابط:

http://istqlal-cnt.com/index.php?p=114

• ياسر الزعاترة، حرب القاعدة على الحزب الإسلامي وظاهرة الصحوات، الجزيرة نت، ٢٠٠٨/٩/٢٥، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6BCC34FE-0E0E-4CD7-8129-3158BBB74C51.htm

أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها.. رؤية استراتيجية

أ.د.حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

تشهد دارفور منذ عام ٢٠٠٣م أزمة كبيرة تمثل موقفًا صراعيًّا بالغ التعقيد والتشابك، بل وتتداخل فيه مختلف الأبعاد الداخلية والخارجية، حتى إنه أضحى يستعصي على أدوات التحليل المعتادة.

وفي الوقت الذي يتحرك الكل في دارفور: ما بين دول غربية طامحة في اكتساب الثروة والنفوذ، وقوًى آسيوية صاعدة، على رأسها الصين؛ فإن التعامل العربي والإسلامي مع أزمة دارفور اتسم بالضعف واللامبالاة الشديدة، بل والاكتفاء بتفسيرات التحليل التآمري في النظر إلى ما يحدث في الإقليم.

إن أزمة دارفور قديمة من حيث مسبباتها، والعوامل المفضية إليها، وهي في بُعدها الداخلي تعبر عن «أزمة المشروع الوطني»، وتطرح إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان. ولعل السمة الأبرز للأزمة الدارفورية في سياقها الوطني وأبعادها الداخلية تتمثل في حالة الانقسام والتشرذم السياسي بين جماعات وتنظيمات التمرد المسلح الموجودة داخل الإقليم.

إقليميًّا، أعاد الصراع في دارفور صياغة التفاعلات الإقليمية في دول الجوار العربي والإفريقي؛ حيث سعى كل طرف إقليمي إلى محاولة التأثير على مجريات هذا الصراع لتحقيق مآرب ومصالح خاصة.

وعلى الجانب الآخر فثمة خطاب دولي مثير، ومتنوع في توجهاته وانحيازاته الفكرية والأيديولوجية بشأن طبيعة الصراع في دارفور، ومسارات تسويته وإدارته. فبينما أسرعت الإدارة الأمريكية إلى وصف ما يحدث بأنه تطهير عرقي، نجد أن الموقف الصيني من دارفور تحكمه اعتبارات ومصالح استراتيجية مهمة، فيما اتسم الفعل الدولي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالوقوع تحت تأثير القوى الغربية الضاغطة، ولاسيما بعد إصدار المدعي العام الدولي طلب مذكرة اعتقال بحق الرئيس عمر البشير.

ولعل الناظر لمآلات الصراع الدارفوري يستطيع أن يصل إلى ثلاثة سيناريوهات أساسية يتوقع أحدها أن تقع البلاد فريسة التفكيك والتقسيم، والآخر يرى بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وإما أن يغلب السيناريو الثالث، وتتمكن أطراف الأزمة من الوصول إلى الإصلاح والتسوية.

إن الخيارات الاستراتيجية المطروحة أمام السودان للخروج من هذه الأزمة تتطلب وجود إصلاحات سياسية واقتصادية مهمة، بجانب دعم وتعاون المجتمع الدولي، ولاسيما العربي والإسلامي.

ومع ذلك يظل مسار الأزمة الدارفورية ومآلها مرتبطًا بالإرادة الواعية لأطراف الصراع في الداخل والخارج..

أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها.. رؤية استراتيجية

أ.د.حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

«تعد دارفور مثالاً لموقف صراعي، يتم فيه استغلال الندرة الشديدة في الموارد الطبيعية من قِبَل الساسة لتحقيق مآربهم الخاصة. وقد يرى البعض خارج السودان الصراع على أنه مجرد حرب قَبَلِيَّة. بيد أنه في حقيقة الأمر صراع من أجل السيطرة على البيئة التي لم تعد تحتمل أن يعيش عليها الناس كافة. إنه لا ينبغي التوقف عند الأعراض الظاهرة، ولكن ينبغي الغوص للوصول إلى الجذور الحقيقية المسببة للصراع من خلال دفع جهود التنمية المستدامة، وزيادة قدرات المواطنين على بذل الجهد لتحقيق الاعتماد الذاتي».

وانجاري ماثاي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام [١]

مقدمة:

ليس بخافٍ أن الأزمة التي تشهدها دارفور منذ عام ٢٠٠٣م تمثل موقفًا صراعيًّا بالغ التعقيد والتشابك، بل وتتداخل فيه مختلف الأبعاد الداخلية والخارجية، حتى إنه أضحى يستعصي على أدوات التحليل المعتادة. فثمة كتابات غربية وأمريكية بالأساس تؤصل مجموعة من الأساطير والادعاءات التي تتجاوز حقيقة ما يحدث على أرض الواقع، وباتت تروّج لأطروحات معينة مثل: التطهير العرقي، وعمليات التهجير القسري، والانقسام العرقي بين العرب والأفارقة، وهي حالة أقرب ما تكون إلى الحرب الدعائية بكافة أشكالها [٢].

ولعل ذلك المنحى الأيديولوجي المحمل بكثير من الانحيازات والأساطير الفكرية التي صاحبت عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، قد دفعت بالمجتمع الدولي بصورة غير مبررة إلى تبني مواقف وسياسات معينة، وهو ما أعاق عملية التفاوض الجدي لتسوية المسألة الدارفورية.

بيد أن تحدي هذه التوجهات والأساطير الخارجية لا تعني بالضرورة التقليل من أهمية خطورة البعد الإنساني للأزمة، والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في الإقليم. بل على النقيض من ذلك تمامًا؛ فإن تحدي الأطروحات التي تنادي بها بعض الأطراف والقوى الفاعلة الخارجية يمثل فرصة مناسبة وضرورية لتقديم صورة واضحة وحقيقية

(١) - Wangari Mathai, Washington post, May 12, 2005.

(٢) Flint, Julie, and Alexander De Waal. Darfur: A Short History of a Long War. African arguments. London: Zed Books, 2005 , Xavier, John. Darfur: African Genocide. New York: Rosen Publ, 2008. <http://www.loc.gov/catdir/toc/ecip079/2007002909.html>.and Prunier, Gérard. Darfur: The Ambiguous Genocide. Crises in world politics. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005.

لواقع الأحداث في دارفور، وهو ما يعني القدرة على التعامل الصحيح معها؛ بهدف تسويتها وإيجاد مخرج عادل لها.

إن للإقليم الدارفوري، الذي تزيد مساحته على مساحة فرنسا، عمق تاريخي وحضاري، فهو يشهد أكبر عدد من مراكز تحفيظ القرآن في السودان، كما أنه احتفظ برواق خاص لأبنائه في الأزهر الشريف. وكان الدارفوريون قبل اكتشاف النفط، يُسيِّرون محملاً سنويًّا إلى الكعبة المشرفة لإطعام الحجيج وسقايتهم. وتذكر بعض الروايات أن أحفاد آخر سلطان لدارفور، علي دينار، توجهوا بعد مقتله على أيدي الجيش البريطاني عام ١٩١٦م إلى مكة للعيش من ÇÕÌ وقف دارفور هناك [٣].

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن التعامل العربي والإسلامي مع أزمة دارفور اتسم بالضعف واللامبالاة الشديدة، بل والاكتفاء بتفسيرات التحليل التآمري في النظر إلى ما يحدث في الإقليم. ليس من عجب أن يتحرك الكل في دارفور ما بين دول غربية طامحة في اكتساب الثروة والنفوذ، وقوى آسيوية صاعدة، على رأسها الصين، تأبى إلا أن يكون لها نصيب معلوم في هذا السباق الدولي المحموم، ويبقى العرب وحدهم لا يحركون ساكنًا وكأنهم خارج التاريخ.

وعليه فإن هذه الدراسة الموجزة تسعى إلى طرح رؤية واعية لأزمة دارفور تتجاوز إشكاليات التحليلات الجزئية التي تستبطن نموذج العميان والفيل في رؤية الحقيقة الحسية الظاهرة، ولتقديم منحًى مغايرًا لهذه التقاليد السائدة. وإذا كانت غاية التحليل هي تحقيق القدرة على الفهم، وإزالة الغموض المرتبط بالظاهرة السياسية؛ فإن التحليل السياسي الاستراتيجي يذهب أبعد من ذلك ليستشرف آفاق المستقبل، ويساعد على مواجهة المآلات المحتملة للأحداث والظواهر. وبإعمال هذا المنهج في النظر إلى المسألة الدارفورية يمكن التركيز على العناصر والمحاور التالية:

التحليل الاستراتيجي: رؤية حضارية.
الأبعاد الداخلية.
الأبعاد الإقليمية.
الأبعاد الدولية.
مآلات الصراع والسيناريوهات المحتملة.
الاستراتيجيات والخيارات الممكنة.

أولاً: التحليل الاستراتيجي : رؤية حضارية

يشير لورانس بنتاك إلى أزمة دارفور باعتبارها أكبر قضية تعرضت للتعتيم الإعلامي في العالم العربي، وأنه لم يُمَط اللثام عن حقيقة ما يحدث في الإقليم منذ عام ٢٠٠٣م وحتى اليوم[٤]. إذ انشغل الإعلام العربي بقضايا محورية أخرى مثل فلسطين والعراق ولبنان. وبغَضّ الطرف عن النوايا الحقيقية التي يستنبطها هذا التوجه النقدي للمعالجة العربية للأزمة الدارفورية؛ فإن التوجه السائد في الأدبيات العربية اكتفى، في معظم الأحوال، بالإشارة إلى الأطماع الصهيونية والمؤامرات الغربية لتفسير ما يحدث في دارفور، مع تجنب الطرح النقدي لحقيقة الصراع وطبيعته المعقدة. ولا شك أن هذا المنحى في التفسير قد استُخدم في التعامل مع الحرب الأهلية في جنوب السودان من قبل.

إن العرب والمسلمين بحاجة إلى استخدام لغة الاستراتيجية في التعامل مع قضاياهم المصيرية، ولفهم التأثيرات المتباينة التي تنبعث من رياح العولمة العاتية. وربما يدفعنا ذلك إلى تبيان حقيقة وخصائص أسلوب التحليل الاستراتيجي الذي نحاول تطبيقه هنا على المسألة الدارفورية.

(٣) O'Fahey, R. S. The Darfur Sultanate: A History. New York: Columbia University Press, 2008 and
سيد أحمد علي عثمان، السلطان الشهيد علي دينار.. بين الحجاز وليبيا وتركيا .. المقاومة الوطنية الأولى، وثائق وحقائق، ١٨٩٨-١٩١٦م، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

(٤) Lawrence Pintak, Darfur: Covering the "forgotten" story . in http://www.arabmediasociety.com/?article=223

فمن المعلوم أن أساليب التحليل الاستراتيجي انتشرت على نطاق واسع في أدبيات الإدارة وقطاع الأعمال، إلى جانب مجالات الدفاع والأمن، وقضايا الحرب والسلام. فما الذي يعنيه التحليل الاستراتيجي بداية؟ وما هي التساؤلات الرئيسة التي يسعى الباحث للإجابة عليها من خلال هذا النمط من أنماط البحث والتحليل العلمي؟ فالتحليل الاستراتيجي ينظر إلى الحدث أو القضية المطروحة في سياقها العام والكلي، والمؤثرات الخارجية من حولها. ويطرح هذا التحليل سؤالين أساسيين:

التعامل العربي والإسلامي مع أزمة دارفور اتسم بالضعف واللامبالاة الشديدة، بل والاكتفاء بتفسيرات التحليل التآمري في النظر إلى ما يحدث في الإقليم.

أولهما: كيفية تأثير ما يحدث على الدولة أو المنطقة ككل.

وثانيًا: أشكال ردود الأفعال والاستجابات على هذه التغيرات المحتملة.

ويكتسب هذا النمط من التحليل صفةً استراتيجية؛ لأنه يطرح رؤًى كلية على المدى البعيد، ولا يقتصر على الوصف والتحليل الجزئي للقضية موضوع التحليل. كما أنه يأخذ من التحليل القدرة على التعامل مع ما هو مركب ومعقد، وتحويله إلى أبعاد محددة يسهل النظر إليها. ويركز التحليل الاستراتيجي كذلك على العوامل الخارجية، بحسبانها أمضى تأثيرًا، وهو ما يجعل القدرة على التعامل مع تأثيراتها المحتملة أمرًا مهمًّا في إدارة الأزمات والصراعات الكبرى، عوضًا عن الافتراض بأنه لا يمكن مواجهة هذه التحديات، والاكتفاء بالقول أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان.

ويساعد التحليل الاستراتيجي على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

القدرة على التنبؤ بما يمكن حدوثه في المستقبل.
تقويم كيفية وقوع الحدث المحتمل.
الاستعداد وأخذ التدابير الملائمة لما قد يحدث.

وعليه فإن التحليل الاستراتيجي يطرح رؤًى أكثر وضوحًا تساعد على فهم ما يحدث، وعلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة، ولعل ما يتم التعبير عنه في الأدبيات «بتحليل البيئة الخارجية للصراع» يعد أمرًا محوريًّا وأساسيًّا في عملية التخطيط. يعني ذلك أن غياب هذا النمط من التحليل يسهم في «ضياع الفرصة»، وهو ما يطلق عليه في لغة الأعمال باسم «تكلفة الفرصة» أي تكلفة عدم القيام بهذا التحليل.

ثانيًا: الأبعاد الداخلية:

إن أزمة دارفور قديمة من حيث مسبباتها، والعوامل المفضية إليها، فهي بمثابة صراع على الأرض والموارد أوجدته حاجة الإنسان الدارفوري لمصادر المياه والعشب. ونتيجة لشح هذه الموارد ونضوب المياه؛ تزداد احتمالات الاحتكاك القبلي، والتي قد تصل حد الاحتراب والصراع. على أن هذا الصراع قد اتخذ بعدًا آخر؛ نتيجة المشاحنات التي قد تحدث بين القبائل الزراعية المستقرة، وهي في غالبيتها من الأفارقة، ومن القبائل الرعوية المرتحلة، وهي في غالبيتها من العرب، الأمر الذي جعل الصراع يتخذ شكل المواجهة بين أرباب المهن (الزراعة والرعي) في دارفور.(٥)

ومن المعلوم أن القبائل المستقرة تشمل الفور، وهي الجماعة الإثنية الكبرى، والتي إليها ينتسب الإقليم، والقبائل ذات الأصول الإفريقية الأخرى، مثل الزغاوة والمساليت والفلاتة، والداجو والبرتي. أما القبائل الرعوية فإنها تشمل بني حسين والحبانية والزيادية وبني هلبة والعطيفات، والمحاميد وبني جرار والزريقات والمعالية.(٦)

(٥) Suliman, Mohamed, Ethnicity From Perception to Cause of Violent Conflicts: The Case of the Fur and Nuba Conflicts in Western Sudan, CONTICI International Workshop, Bern, July 8-11, 1997, Center For African Studies, London.

(٦) Hoile , D. Darfur in Perspective, London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2005

وطبقًا لعلماء الأنثروبولوجيا من أهل السودان؛ فإن جميع هذه القبائل تدعي وصلاً بالعرب، وتتحدث العربية؛ إذ لا يخفى أن كثيرًا من القبائل التي تحسب على أنها غير عربية وإفريقية مثل الفور والزغاوة والميدوب تتحدث اللغة العربية بطلاقة، وإن احتفظت بلغاتها المحلية [٧].

وعليه فإن المدخل القبلي في فهم الصراع الدارفوري أمر معيب، سواء من حيث المنطق الذي يقوم عليه، أو المنهج الذي يسترشد به. إن على المرء أن يتساءل عن حقيقة الصراعات القبلية والإثنية في السودان بخاصة وإفريقيا بعامة؟ ولماذا يستخدم العنف بدلاً من التفاوض والمساومة في تسوية هذه الصراعات؟

يقول جيرالد برونيه في تعليقه على أحداث رواندا عام ١٩٩٤م ومقتل أكثر من نصف مليون شخص خلال ثلاثة أشهر فقط: إننا بحاجة إلى فهم الأسباب الحقيقية التي تفسر حملات الإبادة تلك. ربما يكون التفسير الأسهل والأقرب إلى التصديق هو إلقاء اللوم على المتغير القبلي، وعدم الخوض في التفاصيل والمتغيرات الأخرى التي قد تفوق القبلية من حيث الأهمية.

ويضيف برونيه: «إن ما شاهدناه في رواندا هو نتاج تاريخي، وليس نكبة ذات طابع بيولوجي، أو مجرد اندفاع وحشي تلقائي، فالهوتو والتوتسي لم يخلقهما الله على شاكلة القطط والكلاب من حيث العداء الفطري. إنه لم يكتب عليهما قدرًا أن يفتك كل منهما بالآخر»[٨]. ولعل ذلك التحليل يصدق بحق على طبيعة العلاقات السائدة في دارفور، والتي كانت دومًا مثالاً للتمازج العرقي والثقافي بين الجميع.

بيد أن المسألة الدارفورية في بُعدها الداخلي تعبر عن «أزمة المشروع الوطني» وتطرح إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان.

٧- ibid.p.8.

٨- Prunier, Gérard. The Rwanda Crisis: History of a Genocide. New York: Columbia University Press, 1995.

وقد أشار الكتاب الأسود الذي وضعه الدكتور خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة إلى نمط السيطرة السياسية السائد في الخرطوم منذ الاستقلال، والذي اتسم بهيمنة النخبة الشمالية على حساب تهميش المناطق الأخرى في السودان[٩]. ولعل مطلب اقتسام الثروة والسلطة يُعدّ مطلبًا أساسيًّا لدى حركات التمرد كافة في إقليم دارفور.

ومع الاعتراف بأهمية البعد التنموي والاقتصادي في أزمة دارفور؛ فإن البعض يشير إلى أن هذه الأزمة تعبر في حقيقتها عن جوهر الانقسام الحاد بين النخبة السياسية الحاكمة ولا سيما بين جناحي الحركة الإسلامية السودانية [١٠]؛ إذ عمدت القوى السياسية الحاكمة، عسكرية كانت أم مدنية، إلى تسييس مطالب أبناء دارفور، وهو ما أضفى على المسألة الدارفورية مزيدًا من التعقيد والتشابك الشديد. ويلاحظ أنه منذ وصول جبهة الإنقاذ بزعامة عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩م أضحى معيار تولي المنصب العام هو الموالاة، وليس الكفاءة. وهذا ما يفسّر وجود عدد كبير من الكادر السري للجبهة في معظم الوظائف الحكومية. غير أنه بعد حدوث الانقسام الشهير بين البشير والترابي تم إبعاد من جاهر بالمعارضة، كما حدث مع الدكتور خليل إبراهيم، والذي تولى عدة مناصب وزارية إقليمية، فضلاً عن كونه الممثل السياسي للجبهة الإسلامية في دارفور[١١].

المسألة الدارفورية في بُعدها الداخلي تعبر عن «أزمة المشروع الوطني» وتطرح إشكاليات الهوية والمواطنة، والدور التوزيعي للدولة الوطنية في السودان

ولعل السمة الأبرز للأزمة الدارفورية في سياقها الوطني وأبعادها الداخلية تتمثل في حالة الانقسام والتشرذم

٩- Cobham, A. "Causes of Conflict in Sudan: Testing The Black Book." EUROPEAN JOURNAL OF DEVELOPMENT RESEARCH. 17. 3 (2005): 462-480.

١٠- Hoile, op.cit, p .13.

١١- Mamdani, Mahmood .How can we name the Darfur crisis: Preliminary thoughts on Darfur 2004-10-07 , from http://www.pambazuka.org/en/category/features/24982

السياسي بين جماعات وتنظيمات التمرد المسلح الموجودة داخل الإقليم. ومن ثم فإن المقابلة بين الحالة الدارفورية وحالة الحرب في الجنوب تُظهر عدم وجود قيادة حقيقية أو رؤية واضحة تساعد في حدوث اختراق سياسي كبير ينهي أزمة التمرد الدارفوري، مقارنة بما كان عليه الحال مع الراحل جون جارانج، وحركة تحرير السودان. لقد أحصى بعض الكُتّاب ٢٥ جماعة مسلحة تعمل في دارفور، بالإضافة إلى الجماعات الأخرى التي تعلن عن نفسها من خلال الشبكة الدولية (الإنترنت)، وهو ما اصطُلح على تسميتهم باسم «جماعات الإنترنت». ولعل ذلك يُضفي المزيد من التعقيد في تسوية أزمة دارفور[١٢].

وتذهب حركة العدل والمساواة التي يتزعمها خليل إبراهيم منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣م إلى ضرورة إقامة فيدرالية حقيقية في إطار سودان موحد، على أن يكون رئيس الدولة بالتناوب. أما حركة تحرير السودان التي يتزعمها عبد الواحد محمد نور فإنها تأثرت كثيرًا بخطاب الحركة الشعبية في الجنوب، وطرحه لمشروع السودان الجديد. وعليه فإنها تطالب بإنهاء التهميش من خلال معادلة جديدة لتقسيم السلطة والثروة، واعتماد العلمانية والمساواة كأساس للمواطنة في السودان الجديد.

وقد عانت هاتان الحركتان الرئيسيتان للتمرد من انشقاقات وانقسامات عديدة.[١٣] ففي يناير ٢٠٠٧م تمردت جماعة بقيادة إدريس أزرق على زعامة خليل إبراهيم، واتهمته بالانحياز إلى جماعته القبلية الزغاوة. بيد أن أخطر انقسام تعرضت له العدل والمساواة هو تأسيس الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية عام ٢٠٠٤م بزعامة جبريل عبد الكريم باري، وهو من الزغاوة، وعمل لفترة من الوقت في الحرس الجمهوري للرئيس التشادي إدريس ديبي. وقد حدث انقسام مماثل في صفوف حركة تحرير السودان؛ استنادًا إلى أسس قبلية كذلك، ففي نوفمبر ٢٠٠٥م حدث صراع على السلطة بين منى أركون مناوي (وهو من الزغاوة ويقود الذراع العسكري للحركة) وعبد الواحد محمد النور (وهو من الفور، ويقود الذراع السياسي للحركة).

وقد قبل جناح منى بالتفاوض مع الحكومة، وقام بالتوقيع على اتفاق سلام دارفور عام ٢٠٠٦م بعد أن قبل تولي وظيفة حكومية رفيعة. بيد أن عددًا كبيرًا من مقاتلي جناح منى أركون قد انضم إلى جماعات التمرد الأخرى المعارضة لاتفاق سلام دارفور.

ويمكن القول بأن معظم فصائل التمرد قد تورطت في أعمال السرقة والسطو المسلح والقتل في دارفور، وهو الأمر الذي يعيق أعمال الإغاثة الإنسانية، كما أنه يدفع بالحكومة السودانية والميليشيات الموالية لها بالتحرك، واستخدام العنف كذلك. وعليه فإن جميع الأطراف الفاعلة في دارفور تسعى للوصول إلى أفضل صفقة مناسبة لها، سواء كانت عسكرية أم سياسية. يفضي ذلك إلى القول بأن اتفاق سلام دارفور قد وُلد ميتًا ويرفضه معظم أهل دارفور؛ لأنه جزئي وأسهم في تفتيت المعارضة الدارفورية.

ثالثًا: الأبعاد الإقليمية:

لقد أدى التداخل القبلي بين دارفور وتشاد إلى انعكاس الصراع التشادي على طبيعة النسيج الاجتماعي لدارفور[١٤]. ألم يأت ثلاثة رؤساء لتشاد، وآخرهم إدريس ديبي إلى قصر نجامينا عبر بوابة السودان الغربية؟ لقد كان أول قائد ميداني لجيش تحرير دارفور الذي أطلق شرارة التمرد الأولى عام ٢٠٠٣م السيد عبد الله

(١٢) The international response to Darfur,12/05/2008 from: http://www.fride.org/publication/416/the-international-response-to-darfur

(١٣) Plaut, Martin, Who are Sudan>s Darfur rebels? 5 May 2006, from : http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/3702242.stmand see also : Tanner , Victor and Jérôme Tubiana, Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups, Geneva: Small Arms Survey, Graduate Institute of International Studies, 2007.

(١٤) Marchal, Roland, Chad/Darfur: How two crises merge , Review of African Political Economy, Vol33, No 109, September 2006 , pp. 467-482 and Millard J. Burr and Robert O. Collins, The Long Road to Disaster in Darfur (Markus Wiener, Princeton, NJ, 2006

أبكر أحد قادة الهجوم الناجح الذي انطلق من دارفور عام ١٩٩٠م ليدفع بإدريس ديبي إلى سدة السلطة في تشاد. كما أن الصراع في جنوب السودان بعد تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل جون جارانج قد ألقى هو الآخر بظلاله على الدارفوريين؛ إذ اعتادت الحركة أن تلج إلى الإقليم عبر بوابة إفريقيا الوسطى، وذلك من أجل تطويق الحكومة المركزية في الخرطوم.

ولعل بيئة الصراع تلك قد أضفت إلى واقع دارفور بُعدًا جديدًا يتمثل في سهولة الحصول على الأسلحة والمعرفة بها والتدريب على فنون القتال المختلفة. ونظرًا لعدم الاستقرار السياسي الحادّ في دول الجوار السوداني، ولا سيما تلك المتاخمة لدارفور، فقد استخدمت أراضي كل دولة لخوض حروب بالوكالة. فالميليشيات التشادية المسلحة تحتفظ بقواعد إسناد وإمداد في دارفور، كما أن قوات التمرد الدارفورية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الحكومة التشادية؛ حيث توفر لها المأوى والأسلحة. وقد دخل الرئيس ديبي، الذي ينتمي إلى قبائل الزغاوة، في حرب مفتوحة ضد نظام الرئيس عمر البشير في السودان.[١٥]

أدى التداخل القبلي بين دارفور وتشاد إلى انعكاس الصراع التشادي على طبيعة النسيج الاجتماعي لدارفور

ففي أواخر يناير ٢٠٠٨م تعرض نظام الحكم في نجامينا إلى هجوم خانق من قبل قوات التمرد التشادية التي انطلقت من غرب دارفور، وتمكنت من محاصرة الرئيس ديبي في قصره. وإذا كانت هذه العملية العسكرية قد باءت بالفشل لأسباب عسكرية ولوجستية، ولوقوف فرنسا إلى جانب الرئيس ديبي؛ فإن النتيجة المهمة هي إضفاء مزيد من التعقيد على العلاقات التشادية السودانية. اتضح ذلك من خلال اتهام السودان للحكومة التشادية بأنها تقف وراء محاولة الهجوم الفاشلة التي قامت بها قوات من العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم على مدينة أم درمان في مايو ٢٠٠٨م.

وليس بخافٍ أن اضطراب الأوضاع في جمهورية إفريقيا الوسطى قد أسهم بدوره في انتشار الصراع المسلح عبر منطقة الجوار في تشاد وغرب السودان. لقد كانت إفريقيا الوسطى وتشاد تاريخيًّا تكوِّنان إقليم أوبانجي شاري في مستعمرة إفريقيا الاستوائية الفرنسية. وبعد الاستقلال عانت الدولة من انقلابات متعاقبة حتى مجيء جان بيدل بوكاسو عام ١٩٦٥م والذي نصب نفسه إمبراطورًا على البلاد حتى تمت الإطاحة به على يد القوات الفرنسية عام ١٩٧٩م. ومع ذلك ظل عدم الاستقرار السياسي وضعف سلطة الدولة المركزية هو العنوان الأبرز للمشهد السياسي في جمهورية إفريقيا الوسطى. أدى ذلك إلى سهولة تدفق الأسلحة والمتمردين عبر أراضيها من وإلى مناطق الجوار الإقليمي.

ومن الملاحظ أن ليبيا تمارس دورًا محوريًّا في محاولات تسوية الصراع الدارفوري؛ حيث استضافت محادثات للسلام على أراضيها، كما طالبت أكثر من مرة بضرورة عدم تدويل الأزمة الدارفورية. وإذا كانت مصر مهتمة بالشأن السوداني عمومًا؛ فإن دورها لم يخرج عن دعم الموقف السوداني، والمطالبة بتسوية سلمية للأزمة، وربما يعكس ذلك الموقف العربي الرسمي الذي عبرت عنه الجامعة العربية بشكل عام.

وعلى أية حال فإن الصراع في دارفور قد أعاد صياغة التفاعلات الإقليمية في دول الجوار العربي والإفريقي؛ حيث سعى كل طرف إقليمي إلى محاولة التأثير على مجريات هذا الصراع لتحقيق مآرب ومصالح خاصة. وللتدليل على ما نقول فإن نيجيريا التي احتضنت مفاوضات سلام دارفور عام ٢٠٠٦م، واجهت محاولات إريترية حثيثة لتجميع كافة الأطراف المعارضة لهذا الاتفاق، وتوفير الدعم المادي واللوجيستي اللازم لها.

ولا شك أن تلك التفاعلات الإقليمية تضفي مزيدًا من

(١٥) see Haggar, Ali 'The origins and organization of the Janjawiid in Darfur' in Alex de Waal (ed.),War in Darfur and the Search for Peace, (Harvard University Press, Cambridge, MA; Global Equity Justice, Cambridge, MA; and Justice Africa, London, 2007 pp. 113–39; and, Julie Flint, 'Darfur's armed movements' in ibid., pp. 140–72.

التعقيدات والتشابك على مجريات الأمور في دارفور. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الإفريقي حاول منذ البداية أن ينظر إلى الصراع في دارفور بحسبانه مشكلة إفريقية تتطلب حلاً إفريقيًّا. وهو ما تمثل في إرساله لقوات لحفظ السلام في الإقليم عام ٢٠٠٤[١٦]، والتي تحولت بعد ذلك في أواخر ديسمبر ٢٠٠٧م إلى قوة هجين مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، طبقًا للقرار الدولي ١٧٦٩ الصادر من مجلس الأمن في ٣١ يوليو ٢٠٠٧م.

ثالثًا: الأبعاد الدولية:

ثمة خطاب دولي مثير، ومتنوع في توجهاته وانحيازاته الفكرية والأيديولوجية بشأن طبيعة الصراع في دارفور، ومسارات تسويته وإدارته. إذ لا يخفى أن كثيرًا من تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية والنشطاء في أمريكا الشمالية والدول الغربية عمومًا تطرح الأزمة باعتبارها تعبيرًا عن عمليات تطهير عرقي منظمة تقودها الحكومة السودانية في مواجهة السكان الأفارقة. وعليه فإن عبارات «أسوأ أزمة إنسانية»، وأخطر جرائم التطهير العرقي في القرن الواحد والعشرين، والتراجيديا الإنسانية [١٧] هي مفردات أساسية تميز هذا التدخل الدولي المكثف في الأزمة الدارفورية افتقد الرؤية الواضحة والتنسيق على حد تعبير ألكس دي والـ Alex De Waal أحد أبرز الكتاب المدافعين عن ضرورة التدخل الدولي في دارفور.

لقد بالغ الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، في وصف حقيقة ما يجري في دارفور؛ حيث نُظر إليه على أنه صراع بين العرب والأفارقة، أو أنه حملات منظمة من أجل التطهير العرقي. ونسي هؤلاء أو تناسوا حقيقة ما جرى من مذابح وإبادة جماعية في رواندا عام ١٩٩٤م. يدفع ذلك إلى التأكيد على أن لأزمة دارفور وجهًا آخر غير إنساني. إنه يعكس حقيقة الأطماع الاستعمارية والتنافس الدولي في المنطقة بعد انتهاء سنوات الحرب الباردة. بل إنه في أحد أبعاده يشير إلى الصدام الموروث بين الإسلام والغرب، وعملية إعادة تشكيل الوعي الغربي تجاه قضايانا بعد أحداث ١١ سبتمبر. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى عدد من الوقائع والأحداث للتأكيد على ما نقول:

تأسيس منظمة «التحالف من أجل إنقاذ دارفور» في الولايات المتحدة؛ باعتبارها جهة غير حكومية معنية بالضغط على الإدارة الأمريكية للتدخل المباشر في الأزمة الدارفورية، واللافت للنظر أن أكثر من ٨٠٪ من مؤسسي هذه المنظمة من الجمعيات المسيحية والصهيونية المرتبطة بالدولة العبرية، وهو ما يثير الشكوك حول النوايا الحقيقية التي تقف وراء أهداف وأنشطة هذه المنظمة.

ولعل الصورة التي تحاول ترسيخها في أذهان الأمريكيين، ولاسيما المتدينين والمنحدرين من أصول إفريقية منهم، هي ممارسة العرب سياسة الاسترقاق والتمييز ضد الأفارقة في السودان. ولا شك أن مثل هذه الدعاوى تجد آذانًا صاغية لدى هؤلاء المستهدفين. وعادة ما تسعى منظمة إنقاذ دارفور إلى تزويد صناديق بريد أعضاء الكونجرس بالخطابات والمطالب والقيام بالتظاهر أمام الكونجرس. كما أنها تمد القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية بإعلانات تدعو للتعاطف مع قضية دارفور من خلال نشر صور مكررة لسودانيين يتضورون جوعًا، وعادة ما يكتب تحتها تساؤل بارز: «كيف سيحكم علينا التاريخ؟»

قيام الحكومة الإسرائيلية بإعطاء حق اللجوء السياسي لنحو خمسمائة من لاجئي دارفور، والعمل على توطينهم في فلسطين المحتلة. وعلى الرغم من الجدل الذي ثار داخل الأوساط الإسرائيلية حول رشد وسلامة هذا الإجراء بالنسبة للدولة العبرية؛ فإن الحكومة

(١٦) Murithi, Timothy. The African Union: Pan-Africanism, Peacebuilding and Development. Aldershot, Hampshire, England: Ashgate Pub, 2005.

(١٧) Deans, N. A. "Tragedy of Humanity: The Issue of Intervention in the Darfur Crisis." EMORY INTERNATIONAL LAW REVIEW. 19. 3 (2005): 1653-1696.and Totten, Samuel, and Eric Markusen. Genocide in Darfur: Investigating the Atrocities in the Sudan. New York: Routledge, 2006.

الإسـرائيلية لها أيادٍ خفية تهدف إلى شد أطراف النظام الإقليمي العربـي[١٨]. وأحيانًا ما تفعل ذلك لإظهار الوجه الإنسـاني لسياسـتها الخارجيـة، أو محاولـة لتجميـل صورتهـا لدى الرأي العام الدولـي. وقد افتتحت حركة تحرير السودان -جناح عبد الواحد نور- مكتب اتصال لها في إسرائيل.

قيام منظمة فرنسـية بمحاولة اختطاف نحو مائة طفل دارفوري من ملجأهم بتشـاد لتسـليمهم لأسـر فرنسـية وبلجيكيـة نظـير مبالـغ ماليـة ضخمـة. وقـد أظهرت التحقيقات التشـادية في تلك الواقعـة أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحد وثمانية أعوام ليسوا أيتامًا ولا مرضى. يطرح ذلك المسعى من قِبَل المنظمة الفرنسية أكثـر من تسـاؤل حـول الغرض مـن اختطـاف هؤلاء الأطفال. هـل الأمر يرتبـط بعمليات التبشـير والتنصير وسـط هذه المجتمعات المسـلمة؟ لقد أضحـت المنظمات الإنسـانية والمدنية العاملـة في دارفور على المحك!

إن محاولـة تجـاوز حقائـق التاريخ واستبعاد مكونات الصراع الحقيقية في أزمة دارفور تعكس حقيقة التدخل الدولـي «اللا إنسـاني»، وتكشـف الوجـه الآخر للمنظمـات الغربية التي تحاول إيهامنا بأنها تسعى لإنقاذ دارفور.

محاولـة تجـاوز حقائـق التاريـخ واسـتبعاد مكونات الصـراع الحقيقية في أزمة دارفور تعكس حقيقة التدخل الدولي «اللا إنسـاني»، وتكشف الوجه الآخر للمنظمات الغربية التي تحاول إيهامنا بأنها تسعى لإنقاذ دارفور

الموقف الأمريكي:

في سـبتمبر ٢٠٠٤م أدلى وزيـر الخارجيـة الأمريكـي آنـذاك كولـن باول أمـام الكونجـرس بشـهادة حول الصـراع في دارفـور، مؤكـدًا علـى أن التحقيقـات أظهـرت ارتـكاب فظائع خطـيرة منها القتل والسـرقة والاغتصاب، قامـت بها القوات السـودانية الحكومية وميليشيات الجنجويد التابعة لها ضد القبائل غير العربية في الإقليـم[١٩]. وأضاف «بـاول» أن الخارجية الأمريكية توصلـت إلى نتيجـة مفادها أن ما يحـدث في دارفور هو «تطهير عرقي»، تتحمل مسئوليته الحكومة السودانية، ومن شايعها من القبائل العربية الدارفورية [٢٠].

واتسـاقًا مع هذا المنحى المتشـدد في انتقاد السودان، وتحميلـه مسـئولية ما يحدث في دارفور سـاندت الإدارة الأمريكية في يناير ٢٠٠٥م تقرير لجنة التحقيق الدولية بشـأن دارفور، والتي خلصت إلى اتهام النظام القضائي السـوداني بالعجز، وغياب الشـفافية وعدم القدرة على التعامـل مع الجرائم الـتي ارتُكبت في دارفـور. وأيدت الولايـات المتحدة إحالة ملف قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية [٢١].

فما هي دوافع الموقف الأمريكي من أزمة دارفور؟ ولماذا أسرعت الإدارة الأمريكية إلى وصف ما يحدث بأنه تطهير عرقي؟ نستطيع أن نشير إلى عدد من الدوافع أبرزها:

الاسـتجابة لضغـوط الداخـل الأمريكـي؛ إذ لا يخفـى أن ثمـة تأثـير واضـح لتنظيمـات الكنيسـة الإنجليكانيـة في الولايـات المتحـدة علـى عمليـة صنع القـرار الأمريكي تجـاه السـودان، وهو ما يـبرر إصدار الكونجـرس «قانـون سـلام السـودان» الـذي مثل قوة ضغط على الحكومة السـودانية طيلـة فترة مفاوضات السـلام في الجنوب، حتـى التوصل إلى اتفاقية نيفاشـا عام ٢٠٠٥م برعاية أمريكية خالصة.

(١٨) Mualem, Mazal ,Israel to Grant Citizenship to Hundreds of Darfur Refugees, from: http://www.haaretz.com/hasen/spages/901138.html

(١٩) US. Secretary of state Colin Powell, written Remarks Before the Senate foreign Relations committee, 9 September 2004, http://www.state.gov./secertery/former/powell/remarks/36032.htm.

(٢٠) lbid

(٢١) report of the international commission of Inquiry on Darfur to the united nations secretary General, 25 January 2005. http://www.ohchr.org/English/docs/darfurreport.doc. and Elsea, Jennifer K. U.S. Policy Regarding the International Criminal Court. CRS report for Congress, RL31495. [Washington, D.C.]: Congressional Research Service, Library of Congress, 2006. <http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL31495.pdf>.

وبخصوص المسألة الدارفورية أصدر الكونجرس -كما بيّنّا- قرارًا يعتبر فيه ما يحدث هناك حرب إبادة جماعية تستدعي التدخل العسكري من قِبَل الولايات المتحدة. وقد مارس المشرِّعون الأمريكيون من أصول إفريقية تأثيرًا واضحًا في الملف الدارفوري؛ حيث إنهم يميلون إلى توصيف الصراع باعتباره نزاعًا قبليًّا ذا طابع عنصري (عربي- إفريقي). وقد دعمت التنظيمات الحقوقية والمدنية الأمريكية، وعلى رأسها «تحالف إنقاذ دارفور»، هذه الرؤية في النظر إلى الصراع الدارفوري.

محاولة الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي)، ومحاولة تضخيم جانب التدخل الإنساني في دارفور. وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين؛ حيث إن طرفي الصراع هناك هم من المسلمين. يعني ذلك أن الموقف الأمريكي يسعى من خلال تشدده في دارفور إلى تجميل صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، وإظهار وجهها الإنساني.

الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، ولا سيما الصين؛ حيث تشير التوقعات إلى أن منطقة غرب السودان غنية بالبترول والموارد الطبيعية الأخرى. يعني ذلك أن الإدارة الأمريكية تحاول تهيئة الظروف للانفراد باستثمار ثروة غرب السودان، ومواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في هذه المنطقة، فضلاً عن احتواء النفوذ الصيني المتنامي هناك.

الموقف الصيني:

أحسب أن القراءة الواعية لأبعاد الموقف الصيني من دارفور ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الرؤية الكونية الجديدة للصين، والتي تسعى من خلالها إلى إعادة صياغة وبناء النظام الدولي الراهن وفقًا لأسس جديدة. فثمة اعتبارات ومصالح استراتيجية مهمة تحكم علاقة الصين ليس فقط بالسودان وإفريقيا، وإنما بالقوى الدولية الكبرى. ونستطيع في هذا السياق أن نشير إلى أمرين مهمين: أولهما: محاولة الصين مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة، ولا سيما أن مراكز الأبحاث وكثير من المنظمات الحقوقية والمدنية الغربية تبدي انزعاجًا شديدًا من تنامي الدور الصيني في السودان وإفريقيا، والذي تحكمه بالأساس اعتبارات المصلحة والهيمنة، على حد قولهم، وبغض الطرف عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان[٢٢].

أما الأمر الثاني الذي يفسر الموقف الصيني؛ فإنه يرتبط بأهمية السودان وإفريقيا عمومًا في الشراكة الاستراتيجية مع الصين. فالسودان دولة نفطية واعدة، وهي تصدر أكثر من ٦٠٪ من إجمالي صادراتها النفطية إلى الصين. وقد استفادت الصين من الفراغ الذي تركته الشركات الغربية برحيلها من السودان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي عندما أعلنت الولايات المتحدة أن السودان دولة عاصية وخارجة عن المفهوم الأمريكي للنظام الدولي!

واقع الأمر أن الصين تعد من القوى الدولية الصاعدة، وهناك من يحدوه الأمل في إعادة تشكل النظام الدولي الجديد، لكي يستوعب مراكز وقوى جديدة مثل الصين والهند وألمانيا وغيرها، وربما تمتلك الصين المقومات الموضوعية التي تؤهلها لتتبوأ هذه المكانة الدولية، فهي من أقدم الدول المركزية في العالم، حيث تضرب بجذورها أبعد من خمسة آلاف عام، كما تمتلك قوة سكانية هائلة تبلغ نحو ١,٤ مليار نسمة.

وقد أدهشت الصين الجميع بعودتها القوية إلى القارة الإفريقية في عام ٢٠٠٦م؛ حتى إنها أصبحت أكثر قدرة من أية دولة أخرى على إنفاق الأموال والاستثمار في الدول الإفريقية. ففي العام الماضي بلغ إجمالي ما أنفقته الصين على الاستثمار في إفريقيا نحو ٩ مليارات دولار، في حين لم يستطع البنك الدولي أن يضخ أكثر من ٢,٥ مليار دولار في مشروعاته الإفريقية، وهو ما جعله يتوسل للصين أن تشاركه في تمويل هذه المشروعات.

ومن الواضح أن الاحتياطي النقدي للصين، الذي يقدر بنحو ١,٥ تريليون دولار أمريكي، قد جعلها أكثر قدرة

(٢٢) Huang, Chin-Hao. "U.S.-China Relations and Darfur." Fordham International Law Journal. 31. 4 (2008): 827.

على ضخ الأموال في الأسواق الإفريقية، دون أية شروط تذكر، وتشير بعض التقديرات إلى وجود نحو ثمانمائة ألف صيني يعيشون ويعملون ويديرون بعض الشركات في إفريقيا، كما أن هناك ما يربو على ٨٠٠ شركة صينية تعمل في مجال التصنيع والإنشاءات، ولاسيما الموانئ والسكك الحديدية، والمستشفيات والمباني الحكومية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية.

ومن الملاحظ أن العروض الصينية لا تقبل المنافسة من قبل الشركات الغربية واليابانية، نظرًا لرخص الأيدي العاملة الصينية، وامتلاك الدولة لمعظم الشركات العاملة في إفريقيا، فضلاً عن أن الخبراء الصينيين يقبلون بأجور وظروف معيشية إفريقية قد لا يتحملها نظراؤهم من الغربيين. أدى ذلك كله إلى إثارة مخاوف أصحاب المصالح والأعمال من الدول الغربية من الخطر الصيني الداهم.

ولعل ما يقلق دوائر صنع القرار ومراكز الفكر الاستراتيجي الغربية هو أن الصين تأتي إلى إفريقيا بنموذج للتنمية السياسية والاقتصادية أكثر قدرة على محاربة الفقر، وعلى تمكين الدول الإفريقية من إدارة مواردها الاقتصادية بفاعلية كبيرة، وربما يكون العامل النفسي أيضًا مسئولاً عن جاذبية النموذج الصيني في إفريقيا التي يتبنى معظم قادتها شعار «التوجه شرقًا». فالصين تعد دولة نامية، وليس لها تاريخ استعماري في إفريقيا، كما أنها في علاقاتها الخارجية لا تحكمها قضايا ومصطلحات من قبيل: «الدول المارقة»، أو «محاور الشر والتطرف» في النظام الدولي. وعليه، يصبح من المهم سياسيًّا واستراتيجيًّا لدول معينة مثل السودان وزيمبابوي وأنجولا، أن تطور علاقاتها مع الصين للتخفيف من غلواء المشروطية الغربية المفروضة عليها[٢٣].

لعل ما يقلق دوائر صنع القرار ومراكز الفكر الاستراتيجي الغربية هو أن الصين تأتي إلى إفريقيا بنموذج للتنمية السياسية والاقتصادية أكثر قدرة على محاربة الفقر

ولا يخفى أن الصين قد كثَّفت من مجمل تفاعلاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع إفريقيا خلال العقد الحالي. وقد رأى بعض المراقبين أن عام ٢٠٠٦م يمثل نقطة تحول فارقة في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية؛ حيث شهدت بكين انعقاد القمة الصينية الإفريقية بحضور ٤٣ رئيس دولة وحكومة إفريقية.

ومن اللافت للنظر حقًّا أن الدبلوماسية الصينية المتعلقة بالملف السوداني قد اتخذت منحًى جديدًا في التعامل مع الانتقادات الغربية، والضغوط المتزايدة عليها فيما يتعلق بقضية دارفور. ولعل العنوان الأبرز لهذا التوجه الصيني الجديد يتمثل في أن «الهجوم خير وسيلة للدفاع»؛ حيث اعتمدت الصين على عدد من التكتيكات الجديدة مثل:

١- إلقاء اللوم على الدول الغربية، ولاسيما فرنسا التي يقيم فيها عبد الواحد محمد نور، زعيم حركة تحرير السودان؛ إذ تشير وجهة النظر الصينية إلى أن أحد أبعاد أزمة دارفور يتمثل في رفض بعض القوى السياسية التي تحمل السلاح التفاوض، فضلاً عن عدم وضوح أجندتها السياسية، وتستطيع الدول الغربية أن تمارس نفوذًا إيجابيًّا علي قادة هذه القوى.

٢- رفض مقولة أن السلاح الصيني هو الذي يغذي نيران الصراع في دارفور. فمن المعلوم أن الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا تعد من أكبر مصدري السلاح للدول النامية ومن بينها السودان. وطبقًا لبعض التقديرات فإن السلاح الصيني لا يتجاوز٨٪ من إجمالي مشتريات الخرطوم من السلاح. فضلاً عن أن السودان تعد ثالث أكبر منتج للأسلحة التقليدية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ومصر.

٣- التأكيد على الجانب الإنساني للدور الصيني في دارفور. فقد قدمت الصين ١١ مليون دولار، بالإضافة إلى قرض ميسر بقيمة ٩٠ مليون دولار لبناء مرافق إمدادات المياه في شمال دارفور. وتركز المساعدات الصينية

(٢٣) د. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة أم هيمنة، كراسات استراتيجية، العدد ١٧٢، بتاريخ ١٧، فبراير ٢٠٠٧م.

للإقليم علي مشروعات البنية الأساسية، مثل بناء المدارس، وتمهيد الطرق، وتزويد السودان بالمضخات والمولدات الكهربائية.[٢٤]

موقف الأمم المتحدة:[٢٥]

لقد اتسم الفعل الدولي في الأمم المتحدة بالوقوع تحت تأثير القوى الغربية الضاغطة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو ما جعل التدخل الإنساني هدفًا بحد ذاته، وليس التوصل إلى تسوية سلمية في دارفور. أفضى ذلك إلى أمرين أساسيين: أولهما تشويه رؤى جماعات التمرد، وتشجيعها على رفع سقف مطالبها السياسية بشكل مبالغ فيه، يفوق قوتها الحقيقية على الأرض. وعلى سبيل المثال فإن عبد الواحد نور طالب بتدخل حلف شمال الأطلنطي كما فعل في الحالة البوسنية، وذلك قبل توقيعه على أي اتفاق سلام مع الحكومة السودانية. وثانيًا فإن الجماعات والتنظيمات الحقوقية الدولية جعلت نشر قوات دولية لحفظ السلام في دارفور على قائمة أولويات الولايات المتحدة ودول أخرى[٢٦].

ويلاحظ أن الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع بعض المنظمات الأخرى، تشرف على أربع بعثات لحفظ السلام في المنطقة:

أولها بعثة الأمم المتحدة في السودان، والتي تراقب تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه عام ٢٠٠٥م بين الحكومة السودانية والجهة الشعبية لتحرير السودان.

وثانيًا بعثة الأمم المتحدة في دارفور التي حلت محل قوات الاتحاد الإفريقي في ديسمبر ٢٠٠٧م؛ إذ بعد سلسلة من المفاوضات بين الأمم المتحدة والسودان تم التوصل إلى إقرار نشر قوة هجين إفريقية ودولية، وذلك طبقًا لقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ كما ذكرنا. وفي حالة تنفيذ هذا القرار يتم نشر نحو ٢٦١٠٠ من قوات حفظ السلام في دارفور، وهو ما يجعلها أكبر قوة حفظ سلام في العالم.

ثالثًا: أقرت الأمم المتحدة بعثة للمراقبة والسيطرة على الأوضاع الإنسانية المضطربة على طول الحدود الشرقية لتشاد والشمال الشرقي لإفريقيا الوسطى. وهي تضم جانبين أحدهما مدني تابع للأمم المتحدة، والآخر عسكري (اليوفور) تابع للاتحاد الأوروبي.

٤- موقف محكمة الجنايات الدولية:

يمكن القول بأن إحالة النزاع الدارفوري إلى محكمة الجنايات الدولية، طبقًا لقرار مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٥م، يمثل تطورًا مهمًّا وبالغ التأثير على تطور الأحداث في دارفور، ولاسيما بعد إصدار المدعي العام الدولي طلب مذكرة اعتقال بحق الرئيس عمر البشير[٢٧].

وأحسب أن ثمة عدد من الملاحظات تمثل مقدمة لازمة لقراءة وفهم هذا الحدث الخطير يتمثل أولها في وجود آليات جديدة للنظام الدولي تنال من سيادة واستقلال الدول، ولاسيما النامية منها. فمحكمة الجنايات الدولية التي خرجت إلى حيز الوجود عام ٢٠٠٢م تستطيع محاكمة أي شخص متهم بارتكاب جرائم حرب، أو إبادة جماعية، أو تطهير عرقي بغض النظر عن موقعه ومكانته، وبالتالي لا حصانة لأحد أمامها، كما أنها تسمو على المؤسسات والإجراءات القانونية الوطنية. وقد وافقت ثلاث دول عربية فقط على هذه الاتفاقية، وهي الأردن وجيبوتي وجزر القمر.

(٢٤) "Relief and Recovery: China's Proactive Role in Darfur." BEIJING REVIEW. 51. 11 (2008): 10-11.

(٢٥) حول دور الأمم المتحدة، انظر: هانئ رسلان، أزمة دارفور والقرار ١٧٠٦ .. الأبعاد والتداعيات، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦م.

(٢٦) Quoted in de Waal, A., 'I will not Sign' in London Review of Book, 30 November 2006. Available from http://www.lrb.co.uk/v28/n23/waal01_.html De Waal, A., 'Dilemmas of Multiple Priorities and Multiple Instruments: the Darfur Crisis' in Accord, Issue 19, 2008. Available from http://www.c-r.org/our-work/accord/incentives/darfur_1.php

(٢٧) Natsios, A., 'Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War', in Foreign Aff airs, 2008. Available from http://www.foreignaffairs.org/20080501faessay87306/andrew-s-natsios/beyond-darfur.html and Natsios, A., 'A Disaster in the Making', 12 July 2008. Available from http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2008/07/12/a-disaster-inthe-making/

ثانيًا : تنعقد ولاية المحكمة بالنظر في أي قضية بعد إحالتها إليها من قبل مجلس الأمن الدولي. وهنا يختلط السياسي بالقانوني؛ إذ يمكن لنا أن نتساءل لماذا دارفور، وليست فلسطين أو العراق أو حتى كشمير؟ ولماذا البشير وليس جورج بوش أو إيهود أولمرت؟ كما أن المحكمة تحيل عملية تنفيذ قرارات الاعتقال والمثول أمامها إلى مجلس الأمن، أو أي من الدول الداخلة في عضويتها. ولا شك أن هذا الإجراء يؤثر على سيادة الدول وينال من استقرارها.

ثالثًا : تفتقر المحكمة إلى أجهزة التحقيق في مناطق النزاع، وعليه فإننا نجد في الحالة الدارفورية قيام السيد أوكامبو بالاعتماد على اتهامات مرسلة؛ استنادًا على بيانات استقاها من الإنترنت، ومن المنظمات الحقوقية والأهلية، سواء في الغرب أو حتى في الداخل السوداني، والمعروف عنها انحيازها الأيديولوجي الواضح لصالح أحد أطراف الصراع في دارفور. وعليه فإن قرار السيد أوكامبو يُعدّ غير متوازن، ولا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة تعقد الأوضاع في دارفور، وتداخل الأبعاد الإقليمية والدولية.

ولعل الفهم الصحيح لقرار السيد أوكامبو يحتاج إلى التعقل، وإدراك جدية ما يحيق بالسودان وبالنظام العربي برُمّته. يعني ذلك ضرورة عدم تشخيص قرار إحالة البشير والنظر إلى أوكامبو باعتباره عميلاً للغرب أو عدوًّا للعرب. فالرجل يعمل وفقًا لآليات جديدة، وعليه فإن الموقف السوداني ينبغي أن يركز على فساد الإجراءات القانونية التي استند عليها المدعي العام الدولي. كما أن طبيعة وتعقد الصراع في إقليم دارفور قد تعلي من شأن السياسي على القانوني. ومن ثم ينبغي إعادة النظر في القرار للوصول إلى حل توافقي سياسي للمسألة الدارفورية.

أحسب أن أوكامبو لا يحسن فهم أوضاع الصراع في دارفور، ولا يدرك خطورة ما أقدم عليه من اتهام رأس الدولة السودانية. فهو حينما اتهم الوزير أحمد هارون وقائد الجنجويد علي كوشيب اعتبرهما الأخطر في كل ما يحدث من جرائم في دارفور. وها هو اليوم يرى أن البشير هو المسئول الأول عن كل ما يحدث؟

إن هذا القرار الدولي يعكس مدى تدخل الفعل الدولي في المسألة السودانية لتحقيق مآرب ومصالح قوًى بعينها. فقد جاء توقيت القرار في وقت استطاع فيه أهل السودان تحقيق نوع من التوافق السياسي وتجاوز عقبة قانون الانتخابات، كما أن شريكي الحكم تمكنا من تجاوز عقبة مسألة «أبيي» عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي، وهنا يمكن للمتابع المحايد أن يقول بأن توقيت القرار لم يكن بأي حال لمصلحة السلم والأمن في الدولة السودانية، وإنما -وبعيدًا عن التفكير التآمري- يأتي في سياق سلسلة متصلة الحلقات لمحاولة تفكيك السودان والنَّيْل من سيادته.

وإذا نظرت قوى الداخل السوداني إلى هذا القرار من منظور سياسي ومصلحي بحت، اعتمادًا على مفهوم «الاستقواء بالخارج»، كما عكسته بوضوح الخبرة العراقية؛ فإن الخاسر الأكبر هو الوطن والدولة السودانية. وعليه فإن على جميع القوى الوطنية الالتفاف والتوحد وعدم رفع سقف مطالبها السياسية؛ حتى يمكن تجاوز تلك الأزمة المحدقة لا أقول بالسودان فحسب، ولكن بالعرب جميعًا.

رابعًا: السيناريوهات والمآلات:

لعل الناظر لمآلات الصراع الدارفوري يستطيع استنادًا على التحليل السابق لمختلف أبعاده ومسبباته الأساسية أن يشير إلى ثلاثة سيناريوهات أساسية على النحو التالي:

١- سيناريو التفكيك والتقسيم:

إذ يمكن في حالة تزايد الضغوط الدولية على حكومة الخرطوم، واستخدام سلاح المحكمة الجنائية الدولية أن تنهار النخبة الحاكمة في الشمال لصالح تحالف المعارضة المتربص بها شمالاً وجنوبًا وغربًا. وعليه فإن نشر قوات دولية ضخمة في غرب السودان الغني بثرواته الطبيعية وفقًا للقرار الأممي ١٧٦٩ يضمن عزل منطقة دارفور عن قلب السودان النيلي الأوسط، ويدعم ذلك

وجود قوات أوروبية (اليوفور) على الحدود التشادية وحدود جمهورية إفريقيا الوسطى.

وطبقًا لهذا التصور يتم تفكيك السودان إلى كيانات مستقلة، أو شبه مستقلة في المحيط والوسط والجنوب؛ وذلك بهدف عزل التأثير العربي الإسلامي والتوكيد على إفريقية وعلمانية الكيانات السودانية الجديدة. وربما يدعم ذلك ثلاثة اعتبارات أساسية هي وجود البترول واليورانيوم في السودان، واحتواء مصر من خلال السيطرة على عمقها الاستراتيجي في السودان، وأخيرًا النفاذ إلى البحر الأحمر بحسبانه بحرًا مائيًّا عالميًّا بالغ الأهمية.

في ظل حالة الانقسام والتمزق السياسي بين جماعات المعارضة السياسية في دارفور يصبح الهدف الذي تسعى إليه كل جماعة هو الحصول على أفضل صفقة ممكنة، إما سياسيًّا وإما عسكريًّا

وثمة تباين واضح في الرؤى بين شريكي الحكومة الوطنية في السودان إزاء الصراع في دارفور، ولا سيما نشر القوات الدولية، وهو ما يصنع ضغوطًا على حكومة البشير للقبول بخطة التقسيم الدولي للسودان وفقًا لصيغة القرار ١٧٠٦.

سيناريو بقاء الأوضاع على ما هي عليه:

إذ يتم وفقًا لهذا التصور استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور؛ حيث تعمد الفصائل المختلفة في ظل حالة الفوضى وغياب الأمن إلى الانخراط في أعمال السرقة والسطو المسلح والنهب. وهو ما يؤدي إلى إطالة عمر المأساة الإنسانية في الإقليم. ولا يخفى أن تغيير مثل هذا الوضع الفوضوي يتطلب ثلاثة أمور أساسية: حتى يمكن تفعيل دور قوات حفظ السلام الدولية:

ضرورة وجود سلام حقيقي حتى يمكن المحافظة عليه.

وجود التزام وإرادة قوية من قِبَل كافة الأطراف للتسوية.

وحدة المواقف الدولية ولا سيما في مجلس الأمن.

ففي ظل حالة الانقسام والتمزق السياسي بين جماعات المعارضة السياسية في دارفور يصبح الهدف الذي تسعى إليه كل جماعة هو الحصول على أفضل صفقة ممكنة، إما سياسيًّا وإما عسكريًّا. وعليه يصعب الاتفاق، وهو ما أظهره الرفض العام لاتفاق سلام دارفور الذي تم توقيعه عام ٢٠٠٦م مع فصيل منى أركون مناوي في حركة تحرير السودان، يعني ذلك أن عمليات حفظ السلام تصبح، والحالة هذه، مستحيلة؛ لأنه لا يوجد سلام يمكن الحفاظ عليه.

وعلى صعيد آخر؛ فإن عملية الاستقواء بالخارج من جانب كثير من أطراف المعارضة، فالسيد عبد الواحد نور يقيم في فرنسا، ويعتمد على تأليب المجتمع الدولي ضد نظام البشير، كما أن خليل إبراهيم تربطه علاقات وثيقة بنظام إدريس ديبي في تشاد، ويدفع ذلك كله إلى غياب الإرادة التوافقية لإحداث تسوية سلمية شاملة في دارفور. أما على الصعيد الدولي؛ فإن اختلاف المصالح الدولية أدى إلى تباين مواقف القوى الكبرى بشأن التعامل مع الملف الدارفوري. يتضح ذلك من معارضة كل من الصين وروسيا للمواقف الغربية المتشددة إزاء السودان في مجلس الأمن.

سيناريو الإصلاح والتسوية:

من المفترض، والحالة هذه، حدوث اختراق سياسي كبير يتم بمقتضاه التوصل إلى اتفاق سلام شامل لاقتسام الثروة والسلطة في إقليم دارفور، ولعل ذلك يُعلي من خيار السودان الواحد، وإن كان في إطار وجود كيانات فيدرالية أكثر استقلالاً عن المركز، ولعل ذلك المنحى يرتبط ارتباطًا كبيرًا بإرادة المجتمع الدولي، والضغط على كافة الأطراف الفاعلة في الصراع الدارفوري على قدم المساواة.

ولعل مسألة طرح تعليق إجراءات محاكمة الرئيس البشير أمام محكمة الجزاء الدولية من قبل بعض الدوائر الغربية، ولا سيما فرنسا يشير إلى الطبيعة السياسية للمحكمة؛ نظرًا لارتباطها بمجلس الأمن وتوازناته السياسية المختلفة.

الخيارات الاستراتيجية لحل أزمة دارفور

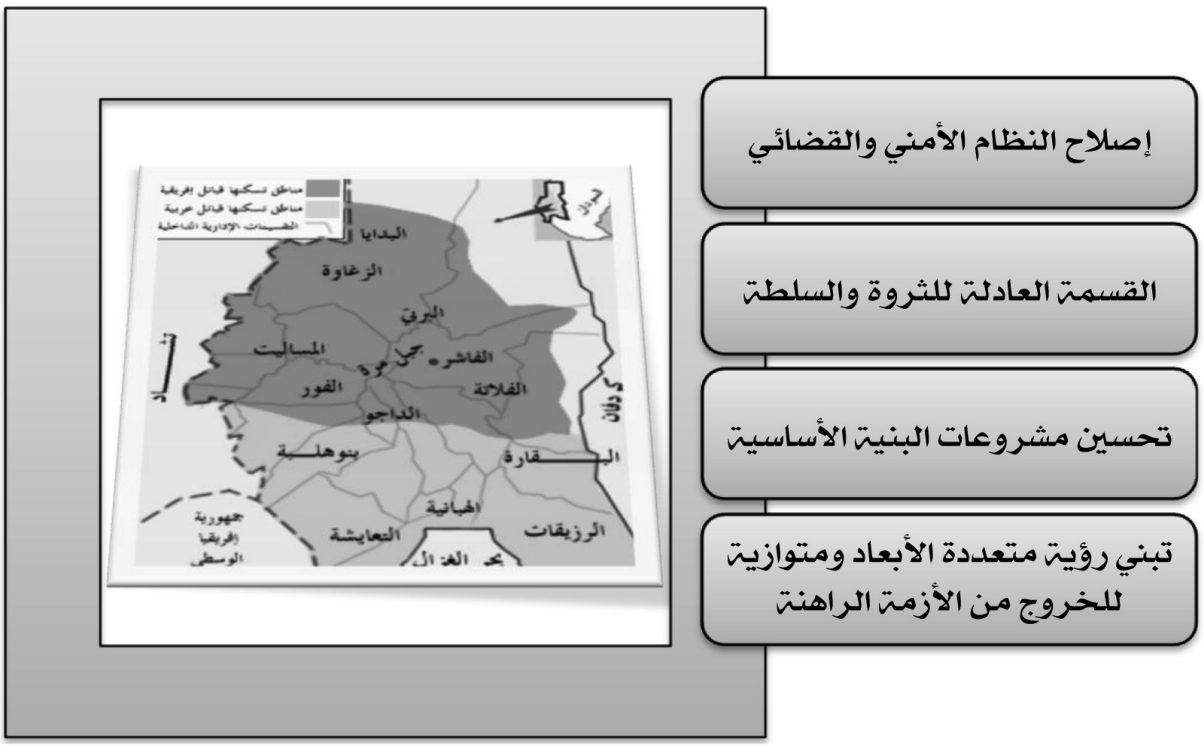

وعلى أية حال فإن المشابهة واردة بين نموذج الجنوب والغرب في الشأن السوداني. إذ على الرغم من وجود بعض المشكلات الاجتماعية والاختلالات الثقافية في الصراع الدارفوري، إلا أن الأبعاد السياسية والاقتصادية تشكل لُبّ القضية. يعني ذلك أن تحقيق القسمة العادلة في السلطة والثروة على نطاق السودان الواحد سوف يكون مدخلاً مهمًّا لتسوية قضية دارفور.

والمتصور وفقًا لهذا الاتجاه الإصلاحي أن يتم الاتفاق على إقامة سودان ديمقراطي موحد قائم على الاعتراف بالتنوع العرقي الثقافي، وأن تكون المساواة هي أساس المواطنة في الدولة الجديدة مع الالتزام المطلق بحقوق الإنسان والتنمية الشاملة التي تضمن توزيعًا عادلاً في السلطة والثروة، كما يتم الاعتراف بالمساواة الثقافية والحرية في ممارسة العادات والتقاليد والطقوس الدينية للجميع. وأحسب أن ذلك كله يضمن بناء دولة سودانية جديدة تشمل وتحتوي جميع أبنائها على اختلاف ثقافاتهم وانتماءاتهم العرقية والدينية.

الخاتمة

الخيارات الاستراتيجية:

لقد أضحت الرؤية السائدة حول طبيعة الصراع في دارفور تدور حول مفاهيم الحرب العِرْقية بين المزارعين الأفارقة والبدو الرُّحّل من القبائل العربية، وذلك من أجل الحصول على المياه والكلأ. وعليه فإن المتمردين يمثلون القبائل الإفريقية، بينما وجدت القبائل العربية الدعم من الحكومة السودانية والميليشيات التابعة لها، والمعروفة باسم «الجنجويد». كما أن الصين التي تحصل على نحو ثلثي النفط السوداني لا تمارس أي ضغط حقيقي على الخرطوم من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم.

ولا شك أن تلك النظرة معيبة ومبالغة في التبسيط الشديد الذي يجافي واقع الأزمة المعقد والمتشابك كما بيّنّا آنفًا. وقد ازدادت الأمور تعقيدًا في مايو ٢٠٠٨م حينما تمكنت مجموعة من متمردي العدل والمساواة من الوصول إلى العاصمة المثلثة، محاولين الاستيلاء على السلطة عنوة، ومن ثم نقل أرض المعركة لأول مرة إلى أم درمان. وأيًّا كان الأمر، فإن ملامح الأزمة الحقيقية تتمثل في وجود أكثر من ٢,٥ مليون شخص مشرد يعيشون في معسكرات للاجئين في دول الجوار، كما قتل نحو (٢٠٠) ألف أو يزيد؛ نتيجة لهذا الصراع الدامي، وهو ما يعني أننا أمام مأساة إنسانية حقيقية.

ويبدو أن الصورة سوف تظل قاتمة على الأمد المنظور؛ حيث يشهد الإقليم تدهورًا حادًّا في الأمن؛ نظرًا لحالة الانقسام الشديد بين الجماعات المسلحة، وعجز القوات الإفريقية والدولية عن حماية المدنيين في الإقليم؛ إذ كيف يتسنى لنحو تسعة آلاف شخص أن يراقبوا ويسيطروا على إقليم في حجم الدولة الفرنسية؟!

إصلاح النظام الأمني والقضائي

يلاحظ أن السودان يعاني أزمة في بناء الدولة الوطنية، وهو ما يعني فشل جهاز الدولة في القيام بالوظائف الأساسية، ولاسيما فما يتعلق منها بالتوزيع السلطوي للقيم وبتحقيق الأمن والنظام في سائر أنحاء إقليمها. وإذا كانت الدولة عاجزة وغير قادرة على السيطرة فإن إصلاح أجهزتها الأمنية والقضائية يعد أمرًا لازمًا للحديث عن تسوية شاملة وعادلة للصراع في دارفور. ولعل ذلك يطرح من الناحية الاستراتيجية قضايا الفساد والجرائم المختلفة، وتوفير إجراءات قضائية لمواجهتها والحد منها. كما أنه يشير كذلك إلى إشكاليات الشرعية السياسية، وضرورة تحقيق توافق سياسي عام بين أهل السودان جميعًا.

القسمة العادلة للثروة والسلطة

لعل أحد المطالب الأساسية لجماعات التمرد التي لجأت إلى حمل السلاح في مواجهة السلطة الحاكمة تمثَّل دائمًا في القسمة العادلة للثروة والسلطة، والحد من عمليات الإقصاء والتهميش التي مارستها النخبة الحاكمة في الخرطوم منذ الاستقلال بحق الأقاليم المختلفة في الجنوب والغرب والشرق. والسودان غني بثرواته الطبيعية والبشرية، ولكي يتم توجيهها لتحقيق التنمية المستدامة يصبح من الضروري توزيعها بشكل عادل بين جميع أبنائه.

تحسين مشروعات البنية الأساسية:

إذ من المعروف أن السودان تشهد واحدة من أسوأ شبكات الاتصال في العالم. وهي بحاجة إلى تركيز الجهود، وتوجيه الثروة لبناء الطرق والجسور، وتوفير وسائل الاتصال بين مختلف المناطق، ولاسيما تلك التي عانت من التهميش.

تبني رؤية متعددة الأبعاد ومتوازية للخروج من الأزمة الراهنة

إن استراتيجية الخروج من هذا النفق المظلم الذي تسير فيه دارفور وبعض مناطق السودان يقتضي تحقيق إصلاح قضائي وأمني، وهو ما يعني إجراء إصلاحات هيكلية على الأجهزة الوطنية كالشرطة والجيش والقضاء. لكن ذلك يتطلب في ذات الوقت وجود إصلاحات سياسية واقتصادية مهمة، كما يتطلب دعم وتعاون المجتمع الدولي، ولاسيما العربي والإسلامي لإنجاح هذه التوجهات الاستراتيجية للخروج من الأزمة.

ومع ذلك يظل مسار الأزمة الدارفورية ومآلها مرتبطًا بالإرادة الواعية لأطراف الصراع في الداخل والخارج. فإذا كانت قوى الخارج تحاول تحقيق أجندتها السياسية ومصالحها الخاصة؛ فإن قوى الداخل تستطيع أن تواجه ذلك كله من خلال إعلاء الوطني على الخاص، والتأكيد على السودان الواحد؛ عوضًا عن المطالبات الطائفية والإقليمية. وأن يكون الهدف الأسمى للجميع هو الوحدة من خلال التعدد والتنوع.

معلومات إضافية

دارفور.. معلومات أولية

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، وتحُدّ الإقليم ثلاث دول: من الشمال ليبيا، ومن الغرب تشاد، ومن الجنوب الغربي إفريقيا الوسطى، فضلاً عن متاخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل بحر الغزال وكردفان من الشرق، وينقسم الإقليم إداريًّا إلى ثلاث مناطق: شمال دارفور وعاصمته مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمته مدينة الجنينة.

تبلغ مساحة دارفور ٥١٠ ألف كم٢، وهي تقدر بخمس مساحة السودان، والغالب على إقليم دارفور كثرة المرتفعات الجبلية، وأهمها جبل مرة؛ حيث يوجد أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة.

يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي ستة ملايين نسمة تقريبًا، وقبائل دارفور متعددة، وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية، وغالبية سكانها مسلمون «سنّة»، ويقطن في الريف ٧٥٪ منهم وهم «مجموعات القبائل المستقرة» مثل: «الفور» و«المساليت» و«الزغاوة»، و«الداجو» و«التنجر» و«التامة»، بينما يمثل الرعاة الرُّحّل حوالي ١٥٪، وهم «مجموعات القبائل الرحل» مثل: «أبالة» و«زيلات» و«محاميد» و«مهريه» و«بني حسين» و«الرزيقات» و«المعالية»، والباقون يقيمون في بعض المدن، مثل الفاشر، ونيالا، وزالنجي.

وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة، ويتكلمون لغات محلية بالإضافة للعربية، وبعضهم من العرب، أما غالبية قبائل الرُّحّل فهم عرب ويتحدثون اللغة العربية، ومنهم أيضًا أفارقة.

خريطة تقريبية للتوزيع القبلي في دارفور (المصدر: Islamonline.net)

❖ ❖ ❖

دارفور.. من «المملكة الإسلامية» إلى «أرض الصراعات»

كانت دارفور في السابق مملكة إسلامية مستقلة تَعاقب على حكمها عدد من السلاطين، كان آخرهم السلطان علي دينار، وكان للإقليم عُملته الخاصة وعلَمه، ويُحكَم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تمامًا حتى سقطت في الحقبة العثمانية.

وقد اتجه أهل دارفور خلال الحكم العثماني الذي استمر نحو ١٠ سنوات لأسلوب المقاومة، وشكّل الأمراء والأعيان حكومات ظل كانت مسئولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي.

كما شهد الإقليم عدة ثورات؛ من أشهرها ثورة السلطان هارون التي دحرها غوردون باشا عام ١٨٧٧م، وثورة مادبو بمدينة الضعين، وثورة البقارة. وعند اندلاع الثورة المهدية سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت استقلالها مجددًا.

ولم يدم استقلال الإقليم طويلاً؛ حيث سقط مجددًا تحت حكم المهدية عام ١٨٨٤م الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عام ١٨٩٨م، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام ١٩١٧م.

وقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبل دخول المستعمرين؛ فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ حيث خصص «رواق دارفور» منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائل.

ومما يذكره التاريخ عن السلطان علي دينار أنه كان يكسو الكعبة المشرفة سنويًّا، ويوفر الغذاء لأعداد كبيرة من الحجاج فيما يعرف عند سكان الإقليم بـ«قدح السلطان علي دينار» أو «أبيار علي».

وقد مرت على إقليم دارفور الكثير من التطورات والتدخلات التي أثرت على اختلاف ثقافات المنطقة وتنوع أعراقها، خصوصًا مع توطن قبائل من الرُّحّل من غير سكان الإقليم، ومع ظهور الدول الإفريقية نتيجة التقسيم الجغرافي وتعاظم الصراعات المسلحة في المنطقة بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكاني والانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري.

ورغم أن هذا الإقليم عرف طوال تاريخه الصراعات القبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه، لكن هذه الصراعات كانت محدودة، ولم يسمع أحد أن الاختلافات الإثنية والثقافية بين هذه المجتمعات التي تم استغلالها بصورة واسعة في هذا الصراع كان لها دور في أي خلافات بين مجموعتي القبائل المختلفة؛ حيث كان يتم حل النزاعات في مؤتمرات قبلية تنتهي بتوقيع اتفاقيات المصالحة بين أطراف النزاع، غير أن النزاعات والحروب القبلية اتسعت بصورة كبرى مع الوقت، وتشعب النزاع، وتدخلت أطراف دولية وإقليمية.

ونظرًا للمساحة الشاسعة للإقليم، وضعف الحكومات المركزية في الخرطوم، فقد انتشر السلاح في الإقليم،

وتفاقمت النزاعات القبلية، وأصبح أكثر من ٨٥٪ من الصراعات القَبَلِيّة في السودان يدور في دارفور «المملكة الإسلامية» السابقة.

ميليشيا «الجنجاويد»

هي ميليشيات مسلحة في إقليم دارفور يُنسب إليها القيام بعمليات قتل واغتصاب وتشويه ونهب وإحراق عشرات الآلاف من البيوت، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص في إقليم دارفور.

كلمة «جنجاويد» مكونة من ثلاثة مقاطع هي: «جن» بمعنى رجل، و«جاو» أو «جي» ويُقصد بها أن هذا الرجل يحمل مدفعًا رشاشًا من نوع «جيم ٣» المنتشر في دارفور بكثرة، و«ويد» ومعناها الجواد.. ومعنى الكلمة بالتالي هو: الرجل الذي يركب جوادًا ويحمل مدفعًا رشاشًا.

وهؤلاء غالبًا ما يلبسون ثيابًا بيضاء مثل أهل السودان، ويركبون الخيل، ويهاجمون السكان والمتمردين معًا في دارفور، وهناك روايات عن نهبهم أهالي دارفور، واستهدافهم قبيلة الزغاوة الإفريقية التي خرج منها أحد زعماء حركات التمرد في دارفور، وعن مطاردتهم في الوقت نفسه للمتمردين على حكومة الخرطوم.

وفي حين تتهم حركات التمرد في دارفور ووكالات الإغاثة الدولية «الجنجاويد» بأنهم أعوان الحكومة وتابعوها، وأنهم عرب يشنون هجمات عنيفة على الأفارقة السود من قبائل الفور والمساليت والزغاوة.. تنفي الحكومة السودانية ذلك بشدة، وتقول: إنها لا ولاية لها عليهم، وإنهم يهاجمون قواتها أيضًا.

ولا يعرف عدد أفراد هذه الميليشيا، وإن كانت بعض التقارير تشير إلى أن عددهم صغير جدًّا، ربما بضعة آلاف، لكنهم مسلحون تسليحًا جيدًا بالرشاشات، ويركبون الخيل والجمال، وأن هدفهم من مهاجمة القبائل الإفريقية هو طردهم من بيوتهم، وإجبارهم على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة للقبائل الرُّحّل ذات الأصول العربية.

كما ذكرت بعض المصادر أن الجنجاويد يعيشون على الرعي، وأنهم تعرضوا لضرر كبير بسبب التصحر الذي قلّل من موارد المياه والمراعي في دارفور بشكل ضخم، وأنهم يهاجمون رجال القبائل الإفريقية؛ لأن منهم يخرج العدد الأكبر من مقاتلي حركات التمرد، وأن هدفهم بالتالي هو القضاء على التمرد من خلال ضرب هذه القبائل.

المصادر:

- محمد جمال عرفة، دارفور.. التاريخ والقبائل والجنجاويد، موقع «إسلام أون لاين»، ٢٠٠٤/٥/٩م.

- هانئ رسلان، دارفور: الأزمة.. والجهات المقاتلة والأدوار الخارجية، موقع «إسلام أون لاين»، ٢٠٠٤/٥/٩م.

- الجزيرة نت، إقليم دارفور ٢٠٠٤/١٠/٣م.

❖ ❖ ❖

أهل السنّة في لبنان

علي حسين باكير
كاتب وباحث سياسي

ملخص الدراسة

لعب سنّة لبنان دورًا مهمًّا في حياة الدولة اللبنانية منذ تأسيسها، فكانوا أكثر حرصًا من غيرهم على وحدة البلاد وتطورها، كما كانت لهم دومًا كلمتهم في مواجهة العدو الإسرائيلي. لكنّ وضعهم الداخلي لطالما اتّسم بالضعف؛ نتيجةً لاغتيال رموزهم ومرجعياتهم، ولعدم انتقال عدوى وحساسية «الطائفية» إليهم، لكنّ الطعنات المتتالية جعلتهم يشعرون أنّهم مستهدَفون، مع ما يترتب على ذلك من شعور بالقهر والظلم والخذلان وعدم النصرة.

وكان لعلاقة أهل السنّة بزعمائهم، وممثليهم على الصعيدين السياسي والديني، وضع خاص، ما دفعهم منذ وقت بعيد إلى السعي لتثبيت قوّة تمثيل مرجعياتهم السياسية والدينية. في وقت كانوا فيه في مرمى جميع القوى الدولية والإقليمية، خاصّة الولايات المتّحدة وإسرائيل وسوريا. وقد بقي سنّة لبنان خارج المعادلة بفعل المؤامرات الداخلية والخارجية إلى أن تم التوصل إلى اتفاق الطائف.

ورغم أن توقيع اتفاق الطائف أدى إلى تعديل صلاحيات رئيس الحكومة فيما بدا وكأنّ نصرًا سياسيًّا تحقق لصالح أهل السنّة، لكن سوريا عملت على تقويض هذه الصلاحيات، فعاد الصراع الداخلي من جديد، حتى مجيء رفيق الحريري إلى رئاسة الوزراء وتسليطه الضوء على موقع السنّي في التركيبة السياسية اللبنانية، بما يتمتع به من علاقات سياسة واقتصادية واسعة.

ومع وصول النفوذ الحريري إلى قمّته في لبنان وخارجه، تم اغتياله بعملية تفجيرية هائلة، لتجد الطائفة السنيّة نفسها تحت الأضواء؛ نتيجة فقدانها الرمز الذي طالما كانت تسعى إليه، ما أعاد إليها ذاكرة المؤامرات التي استهدفتها عبر اغتيال رموزها وأعمدتها السياسية والدينية، ما أدى لاشتداد العداء للنظام السوري، وبالمقابل ازدياد قاعدة تيار المستقبل السنية، وازدياد الوعي بعدم التفريط بالحقوق، والالتفاف حول مركز رئيس الوزراء كمرجعية سياسية، وإيلاء اهتمام أكبر بموقع مفتي الجمهورية.

إن السنّة يواجهون في المرحلة المقبلة تحدّيات جِسام ليس أقلّها اتسّاع دائرة الخطر التي تمثّلها على الصعيد الداخلي بعض القوى والأحزاب والطوائف التي تعمل على العبث بمصير ومقدّرات أهل السنّة والجماعة تحت شعارات متعدّدة ومختلفة، وبكافة الوسائل الإعلامية والمالية والتنظيمية، وحتى بالقوة العسكرية والسلاح، وهم يحتاجون إلى تعزيز وعيهم بهذا الخطر، والعمل على احتوائه.

أهل السنّة في لبنان

علي حسين باكير
كاتب وباحث سياسي

تمهيد

لطالما انعكس الوضع العربي على وضع الطائفة السنيّة في لبنان خلال العقود الماضية، وقد لعب سنّة لبنان الذين اعتبروا أنفسهم امتدادًا للعمق العربي والإسلامي دورًا مهمًّا في حياة الدولة اللبنانية منذ تأسيسها وحتى اليوم، كما كانت لهم كلمتهم في مواجهة العدو الإسرائيلي على الدوام. لكنّ وضعهم الداخلي لطالما اتّسم بالضعف؛ نتيجةً لاغتيال رموزهم ومرجعياتهم من جهة، ولعدم انتقال عدوى وحساسية «الطائفية» الموجودة في الطوائف اللبنانية الأخرى بقوّة، على اعتبار أنّ عمقهم العربي هو في نفس الوقت عمقهم السّني، لكنّ الطعنات التي تلقوها لاسيما خلال فترة الوجود السوري في لبنان وإثر اغتيال الحريري، قد ساهمت في تغيير بعض الخصائص المميزة لهم، فهم باتوا يشعرون أنّهم مستهدَفون؛ مع ما يترتب على ذلك من شعور بالقهر والظلم والخذلان وعدم النصرة.

من هذا المنطلق، نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على وضع الطائفة السنيّة في لبنان، وذلك من خلال الاعتماد على «المنهج المتكامل»، والذي يقوم على المزج بين العمق الذي يتيحه المنهج التاريخي، والشمول الذي يعطيه المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في محاولة للإحاطة بالدراسة موضوع البحث، من خلال الإحاطة بمختلف التطورات التي لحقت بها منذ استقلال لبنان، وحتى يومنا هذا. وتقسم الدراسة إلى أربع نقاط أساسية، يسبقها تمهيد، ويليها خاتمة، وذلك على الشكل التالي:

أولاً: دور أهل السنة تاريخيًّا في لبنان وعلاقتهم بمرجعياتهم:

ويتضمن هذا المحور شرحًا لدور أهل السنة في لبنان وتوجهاتهم العامة منذ الاستقلال، بالإضافة إلى علاقة أهل السنّة بزعمائهم، وبممثليهم على الصعيدين السياسي والديني، وعددهم وتوزعهم الجغرافي.

ثانيًا: واقع أهل السنّة في لبنان (قبل وبعد اتفاق الطائف ١٩٨٩م):

ويتضمن هذا المحور تسليطًا للضوء على على واقع أهل السنّة في لبنان قبل وبعد اتّفاق الطائف، وعلى موقعهم في الصراع على الصعيد الداخلي والخارجي خلال تلك الفترة، وفي أجندات القوى الدولية والإقليمية.

ثالثًا: التحولات التي طرأت على أهل السنة في لبنان بعد اغتيال الحريري:

ويتضمن هذا المحور شرحًا لأهم التحولات التي أصابت الطائفة السنيّة، والكيفية التي تبلورت عليها، ونتائجها على الوضع داخليًّا، وعلى نظرة الطائفة السنيّة لموقعها ودورها في لبنان، والهواجس والمخاوف التي طالتها إثر عملية الاغتيال لموقع وشخص ممثلها السياسي.

رابعًا: خلاصة عن عناصر الضعف والقوة لدى الطائفة السنيّة:

ويتناول هذا المحور هذه العناصر، والتي أظهرتها الأحداث الأخيرة، وسلّطت الضوء عليها، (منها اعتداء حزب الله في ٧ آيار على أهل السنّة أهل بيروت، واستهداف حلفائه للطائفة السنيّة) ليصار بالتالي إلى الإلمام بها ومحاولة معالجتها.

وأخيرًا الخاتمة.

أولاً: دور أهل السنة تاريخيًّا في لبنان وعلاقتهم بمرجعياتهم:

لم يكن لبنان، بحدوده الحالية، ومساحته البالغة ١٠٤٥٢ كيلو مترًا مربعًا، بلدًا معروفًا قبل ٣١ أغسطس ١٩٢٠م، تاريخ إعلان الجنرال «غورو» الفرنسي دولة لبنان الكبير، حيث ضمَّ إليه -وفق القرار الشهير ٣١٨- ولاية بيروت مع أقضيتها وتوابعها (صيدا وصور، ومرجعيون وطرابلس، وعكار) والبقاع مع أقضيته الأربعة (بعلبك، والبقاع، وراشيا وحاصبيا)، فاتسعت مساحته من ٣٥٠٠ كيلو مترًا مربعًا إلى ١٠٤٥٢ كيلو مترًا مربعًا، وازداد سكانه من ٤١٤ ألف نسمة إلى ٦٢٨ ألفًا.[١]

أما قبل ذلك التاريخ فكان هذا البلد جزءًا من أراضي سورية، يُطلق عليه اسم «جبل لبنان»، ويضمّ قسمًا من سلسلة جبال لبنان الغربية، امتدت من بلدة بشرى شمالاً حتى بلدة جزين جنوبًا. وقد شكّل هذا البلد الصغير مع سورية والأردن وفلسطين بأشكالها الحالية ما يُعرف في التاريخ الإسلامي ببلاد الشام، تلك الأرض الإسلامية التي مدحها رسول الله -صلى الله عليه سلم-، وذكر محاسنها إلى قيام الساعة.

تاريخيًّا لم يكن أهل السنة في لبنان يؤيدون انفصال المناطق العربية عن السلطنة العثمانية في أوائل القرن العشرين، بل طالبوا بإجراء إصلاحات داخلية تؤمن مشاركة أكثر للعرب في حكم هذه السلطنة.[٢]

فالمسلمون أهل السنّة والجماعة هم الذين أقاموا نظام الدولة الإمبراطورية التي كانت تجمع مصر وبلاد الشام والمغرب العربي، وقد اعتاد السنيّ منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة على هذا النظام الوحدوي، ولم يتخل عنه مطلقًا، وبالرغم من إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠م، ومن ثمّ إعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦م، فقد حرص السنة على إعلان رفضهم الشديد للانفصال عن سوريا الطبيعية، لذلك عقدوا بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٣م مؤتمرات الساحل والأقضية الأربعة الوحدوية؛ رفضوا من خلالها الانفصال عن سوريا الكبرى إلى أن جاءت التسوية عام ١٩٤٣م بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، متضمنة اعتراف المسلمين عامة، والسنّة خصوصًا، بهذا الكيان الجديد، بشرط تحقيق العدل والمساواة بين الجميع في الدولة اللبنانية.[٣]

وعلى الرغم من أنّ ذلك لم يحصل نتيجة لاستئثار المسيحيين الموارنة بمفاصل الدولة آنذاك، إلاّ أنّ السنة أصبحوا أكثر حرصًا من غيرهم على وحدة البلاد وتطورها، واستمرارها على قاعدة أنها جزء من المحيط العربي الإسلامي السني، وأنّهم امتداد وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، وهذا ما يفسِّر تفاعلهم مع قضايا هذه الأمة، فكانوا كلما أُوقدت نار للعروبة أو للإسلام في ديار العرب والمسلمين هبوا لنصرتها وتبني مبادئها.[٤]

أ- علاقتهم مع مرجعياتهم:

يتبع السنّة في لبنان، تقليدًا، مرجعيتين أساسيتين، الأولى سياسية تمثّلها بعض العائلات الشهيرة التي كان لها دور كبير في تمثيل السنّة على الساحة السياسية

(١) للتفاصيل عن إعلان دولة لبنان الكبير، انظر: غسان عيسى، العلاقات اللبنانية - السورية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنصر، ط١، ٢٠٠٧م، ص٢٧.

(٢) نهى قاطرجي، طوائف لبنان والمشي فوق الألغام، النسخة الإلكترونية، ص٢-٣..

(٣) راجع: الطائفة السنيّة أمام عواصف المتغيرات، دولة الطوائف.. والرئاسة، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد ٥٠، يناير ٢٠٠٨م، ص٦٢.

(٤) نهاد قاطرجي، مرجع سابق.

في لبنان منذ الاستقلال، وحتى اليوم، وغالبًا ما يمثلها موقع رئيس مجلس الوزراء. وهو أعلى منصب سياسي لتمثيل السنّة في لبنان، أُسند منصب رئيس الوزراء إثر الاستقلال إلى الطائفة السنيّة، حيث كرّس العُرف الدستوري والميثاق الوطني الذي اعتُمد في العام ١٩٤٣م منصب رئاسة الوزراء للسنّة، وهو يأتي ثالثًا في سلّم التراتبية في مناصب الدولة بعد منصب رئيس الجمهورية الذي أُسنِد إلى المسيحيين الموارنة، ومنصب رئيس المجلس النيابي التشريعي الذي أُسند إلى الشيعة.

ساهم تعدد الولاءات والانتماءات في إضعاف السنّة داخليًّا، وإن لم يكونوا يأبهون لذلك كثيرًا على اعتبار أنّ لهم عمقًا عربيًّا وإسلاميًّا على امتداد الوطن العربي

والثانية دينية ممثلة في مفتي بيروت، أو ما عرف فيما بعد بمفتي الجمهورية الدينية؛ حيث يدير شئون الطائفة من الناحية الدينية، ويمثلها ضمن هذا الإطار حاليًا المفتي محمد رشيد قباني الذي عيّن في عام ١٩٨٤م أمينًا للفتوى إثر اغتيال المفتي الشهير حسن خالد، ثم تمّ انتخابه مفتيًا للجمهورية في ٢٨ كانون أول ١٩٩٦م.[٥]

وبين هذين الانتماءين هناك عدد من الانتماءات المتنوعة والمتعددة التي تختزلها الأحزاب السياسية أو الدينية التي لها وجودها وتمثيلها على الساحة السنيّة.

وقد ساهم تعدد الولاءات والانتماءات في إضعاف السنّة داخليًّا، وإن لم يكونوا يأبهون لذلك كثيرًا على اعتبار أنّ لهم عمقًا عربيًّا وإسلاميًّا على امتداد الوطن العربي، كما أنّ كثيرين منهم كانوا من العائلات الغنية أو الميسورة، فلم تكن تعنيهم هذه الأمور كثيرًا، ولم يكن لديهم عقدة الأقلية أو التهميش، على الرغم من الظلم الذي تعرضوا له على مدى تاريخ الدولة اللبنانية.

ب- عددهم وتوزعهم الجغرافي:

يتوزع السنة في لبنان اليوم بين مناطق غير مرتبطة جغرافيًّا ببعضها البعض، فيتمركزون في محافظة الشمال وبعلبك، والعاصمة بيروت، وشرق البقاع الغربي وصيدا.

(٥) نهاد قاطرجي، مرجع سابق.

والسنة هم الطائفة الأكثر عددًا بين الطوائف الـ١٨، وبحسب إحصاءات غير رسمية فهم يشكلون ما يزيد على ثلث سكان البلاد البالغ عددهم نحو ٤ ملايين نسمة.[٦]

من المعروف أن آخر إحصاء رسمي معلن في لبنان جرى في العام ١٩٣٢م، وتبين من خلاله أن عدد المسلمين هو ٤٦٩,٣٨٦ نسمة بينما بلغ عدد المسيحيين ٩٤٦,٣٩٦ نسمة.

لم يجر إحصاء رسمي بعد ذلك، ما سمح بطرح أرقام غير دقيقة وفق الحاجة السياسية لهذا الطرف أو ذاك، لكن المسلّم به عند الجميع أن لبنان بلد أقليات لا تشكل أية طائفة منفردة فيه أكثرية مطلقة، وأن عدد أبناء الطوائف المسلمة بات أكثر من مجموع الطوائف المسيحية خلافًا لما كانت عليه الحال أيام الانتداب الفرنسي.[٧]

صحيفة اللواء نشرت تحقيقًا في ٢٠٠٦/٧/١٣م للدكتور حسان حلاق أشار فيه إلى أن الطائفة السُنية هي أكبر الطوائف اللبنانية حاليًا، وبالعودة إلى نسبة التزايد السكاني فيها؛ فإنها ستبقى مبدئيًّا كذلك حتى العام ٢٠١٥م.

كما أشار التقرير إلى أن كافة الطوائف الأخرى في لبنان عدا السنة والشيعة في حالة جمود، أو تناقص سكاني نتيجة تركيبتها أو هجرة عائلاتها. أما صحيفة النهار فقد ذكرت غير مرة في العامين الأخيرين أرقامًا للمسيحيين بكافة طوائفهم لا تزيد عن حدود الـ٤٠٪.[٨]

واستنادًا إلى دراسة نشرتها العام الجاري مجلة «الشهرية» الصادرة عن «الدولية للمعلومات» المعنية بالإحصاءات واستطلاعات الرأي، يشكل المسلمون

(٦) تقرير عن السنّة في برنامج بانوراما على فضائية العربية، أزمة الطائفة السنيّة في لبنان؟ ٢٠٠٥/٨/١١م.

(٧) راجع مقال: فادية شامية، ماذا عن الأرقام غير المسئولة للطوائف اللبنانية؟ صحيفة الأمان، ٢٠٠٦/٩/١٥م.

(٨) نفس المرجع السابق.

السنّة ٢٩,٢٤٪ من سكان لبنان، فيما يشكّل المسلمون الشيعة ٢٩,١٧٪.[٩]

وفي غياب الإحصاءات الرسمية عن عدد كل طائفة في لبنان، يمكن اللجوء إلى الأرقام الرسمية المتعلقة بلوائح الشطب الانتخابية للاستدلال على حجم كل طائفة؛ حيث أشارت أرقام وزارة الداخلية في لبنان إلى أنّ الناخبين السنّة للعام ٢٠٠٥م يشكّلون ٢٦,٥٪ من مجمل الناخبين، يليهم الشيعة ٢٦,٢٪ وبعدهم الموارنة ٢٢,١٪.[١٠]

يفتخر السنّة أنّهم لم يدخلوا الحرب الأهلية اللبنانية على شاكلة باقي الطوائف، وقد كانت صفحتهم ناصعة، واكتفوا بموقف المدافع

وحسب الجدول الرسمي الذي نشرته جريدة السفير آنذاك، فإن الناخبين السنّة يمثلون نحو ٥٢٪ من ناخبي الشمال و٤٣٪ من ناخبي بيروت، ولديهم وجود لا بأس به في البقاع بنحو ٢٤٪، أما في الجنوب فنسبة ناخبيهم هي ١١,٦٪ فقط، وحضورهم الأقل هو في جبل لبنان بنحو ٨,٢٪ من الناخبين.[١١]

ثانيًا: واقع أهل السنّة (قبل اتفاق الطائف، وبعد اتفاق الطائف)

أ- قبل اتّفاق الطائف:

١- في الصراع على الصعيد الداخلي

يفتخر السنّة أنّهم لم يدخلوا الحرب الأهلية اللبنانية على شاكلة باقي الطوائف، وقد كانت صفحتهم ناصعة، واكتفوا بموقف المدافع، خاصّة بعد أنّ تمّ اتهام الفلسطينيين بأنّهم جيش السنّة في لبنان، وذلك كذريعة للانقضاض عليهم وعلى مناطقهم، وحرمانهم من دورهم الريادي العروبي في لبنان. وإذا عدنا إلى الذاكرة نجد أنه عندما وُجدت محاولة جادة لإقامة تسوية قبل اتفاق الطائف كانت الأطراف المتناحرة في لبنان هي الموارنة والشيعة والدروز، وتمثل ذلك في الاتفاق الثلاثي. والسنة لم يكونوا على هذه المائدة؛ لأنهم لم يكونوا طرفًا في هذا النزاع المسلح، فهم طرف أساسي في الصراع مع إسرائيل، وهم حاضنون للمقاومة الفلسطينية ومؤيدون للوحدة الوطنية، ولم يكونوا في يوم من الأيام طرفًا داخليًّا في النزاع، بمعنى أنهم يريدون العيش منفردين دون سواهم.

بالنسبة للسنّة تمثّل الصراع على الصعيد الداخلي اللبناني آنذاك في تثبيت قوّة تمثيل مرجعياتهم السياسية والدينية؛ فقد ظلّ موقع رئيس الحكومة منقوص الصلاحيات خلال فترة طويلة؛ نتيجة لاحتكار رئيس الجمهورية (المسيحي- الماروني) لكافة الصلاحية؛ حتى تلك العائدة لرئاسة الحكومة والتعيينات الأخرى، حيث كان يحق له تعيين رئيس الوزراء والوزراء، كما يحق له القيام بإقالتهم جميعًا، الأمر الذي أدّى إلى نشوب العديد من الخلافات في تلك الفترة، حتى قام عديدون بوصف الصلاحيات المعطاة لرئيس الحكومة بمثابة تلك الموجودة عند «الباش كاتب».

ولقد عانى كثيرٌ من رؤساء الوزراء السُّنّة من هذا الأمر، ونذكر من هؤلاء رئيس الوزراء «سامي الصلح» الذي أطلق كلمة (باش كاتب) على رئيس الحكومة، وكان مما قاله[١٢] في مجلس النواب بتاريخ ١٩٥٢/٩/٩م: «إنهم يريدون أن يكون رئيس الوزراء آلة طيّعة في أيديهم لتنفيذ مآربهم، وتحقيق مطامعهم، وخدمة مصالحهم الخاصة، وبما أننا حاولنا أن نحكم ونعيد الحكم إلى السراي، قامت قيامتهم علينا ودبّروا المؤامرات في الغرف السوداء للحيلولة دون تحقيق الإصلاح المنشود».

ومنهم أيضًا الرئيس «رشيد كرامي» الذي قال في بيان الاعتذار بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٢م: «لكن ليس من

(٩) راجع مقال: أيمن المصري، لبنان منقسم.. حتى في الأعياد!، إسلام أون لاين. نت ٢٠٠٧/١٢/١٧م، على الرابط التالي:
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1196786391375

(١٠) لمزيد من المعلومات حول انتخابات ٢٠٠٥م، راجع ملف الانتخابات النيابية ٢٠٠٥م، وزارة الداخلية اللبنانية، على الرابط التالي:
www.moim.gov.lb/UI/elections.html

(١١) راجع مقال: محسن صالح، السنّة في لبنان وانتخابات المجلس النيابي القادمة، موقع الجزيرة دوت نت، ٢٠٠٦/٢/١٣م، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/B397EF9C-5AB44-CEE-BC153692-A57E943C.htm

(١٢) نهاد قاطرجي، مرجع سابق.

المعقول في شيء أن يحمل المرء مسئولية ما لا رأيَ له فيه، ومن باب أولى بأن لا يحمل مسئولية ما يختلف مع رأيه وتفكيره ومعتقده».[١٣]

٢- في الصراع على الصعيد الخارجي:

كان السنّة في مرمى جميع القوى الدولية والإقليمية آنذاك، خاصّة بالنسبة للولايات المتّحدة وإسرائيل وسوريا. ويمكن تلخيص العناصر التي وضعت أهل السنّة تحت مجهر هذه القوى في ذلك الوقت بما يلي:

١- سنّة لبنان هم الحاضن الأساسي لفكر ونهج وعقيدة المقاومة، وتحرير الأراضي المحتلّة التي تمثّلت بشكل رئيس آنذاك في المنظمات الفلسطينية الموجودة في لبنان، وقد تعرضّوا لضغوط كبيرة ليتخلوا عن هذا الدور وهذا الموقع.

٢-كون الطائفة السنيّة بمثابة رأس الحربة في مواجهة إسرائيل، وهي الطائفة الوحيدة كما ذكرنا التي لم تنخرط في الحرب الأهلية فيما بعد، ولم يشغلها ذلك عن العدو الأساس والرئيس لها، والمتمثّل بإسرائيل. أزعج ذلك عددًا من اللاعبين الإقليميين والدوليين. فإسرائيل أصبحت تخشى من نفوذ السنّة المتزايد في لبنان، ومن أنّ أي نجاح ممكن أن تحققه في هذا الإطار قد يطلق حملة مقاومة عربية وإسلامية على مستوى العالم العربي بأسره.

أمّا اللاعب الإقليمي الثاني وهو سوريا، فقد رأت أنّ حالة الصعود السنّي (والتي حُسب الفلسطينيون آنذاك من ضمنها) تعتبر حالة شاذة تضر بالأمن القومي السوري، وتشكّل -لأسباب عديدة- تهديدًا لمستقبل النظام السوري «العلوي»، ومستقبل التهدئة في الجولان مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣م.

وقد خضع السنّة آنذاك لصفقة دولية وإقليمية، اقتضت إعطاء سوريا الضوء الأخضر للتدخّل في لبنان من أجل قمعهم. وهكذا التقت مصلحة إسرائيل وسوريا على حساب السنّة والمقاومة الفلسطينية، وشكّل الطرفان كمّاشة مميتة بعد دخول إسرائيل من الجنوب إلى بيروت عام ١٩٨٢م، ودخول سوريا من الشمال وهجومها على طرابلس عام ١٩٨٣م، وقد أدّى ذلك إلى تدهور كبير في موقع الطائفة السنيّة في لبنان بعد تدخل عسكري وسياسي ضدّها، وإلى انكماشها، ومن ثمّ طرد الفلسطينيين، واضطهاد أهل السنّة في لبنان.

وبعد تصفية السوريين للأرضيّة السنيّة الحاضنة للمقاومة الفلسطينية، أُوكل تنفيذ الاضطهاد، في شقه اللبناني، إلى حركة أمل الشيعية التي استهدفت المخيمات الفلسطينية وأيضًا المناطق البيروتية السنيّة، ومنها منطقة «الطريق الجديدة».

وتمّ محاربة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، والسعي إلى تقزيمه عبر إطلاق صفة «مفتي الطريق الجديدة» عليه قبل تعرضه للتصفية النهائية في عملية اغتيال تلت اغتيال رجل الدين السني «القوي» الشيخ الدكتور صبحي الصالح.[١٤]

وقد بقي سنّة لبنان خارج المعادلة بفعل المؤامرات الداخلية والخارجية إلى أن تم التوصل إلى اتفاق الطائف برعاية سعودية مباشرة لإنهاء الحرب الأهلية وإعادة توزيع السلطة.

ب- بعد اتفاق الطائف وحتى اغتيال الحريري

١- في الصراع على الصعيد الداخلي:

في العام ١٩٨٩م، تم توقيع اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية لإنهاء الحرب اللبنانية، وكان من ضمن هذا الاتفاق الذي شمل جميع الطوائف اللبنانية، تعديل صلاحيات رئيس الحكومة؛ لكي يخرج من كونه مجرد دمية يحرّكها رئيس الجمهورية، ويفرض عليها قراراته.

(١٣) نفس المرجع السابق.

(١٤) راجع: مقال: محمد سلام، مصارحة، موقع ناو ليبانون، على الرابط التالي: http://www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArticleDetails.aspx?ID=60792.

صلاحيات رئيس الجمهورية قبل وبعد اتفاق الطائف (دور أكبر لرئيس الحكومة)[١٥]

المادة	النص السابق	النص الجديد النافذ
٥٢	يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات وإبرامها ويُطلع المجلسين عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة.	يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء
٥٣	يعين رئيس الجمهورية الوزراء منهم رئيسًا ويقيلهم، ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون شكل التعيين لها على وجه آخر، ويرأس الحفلات الرسمية.	يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادًا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميًّا على نتائجها، يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم، يدعو مجلس الوزراء استثنائيًّا كلما رأى ذلك ضروريًّا بالاتفاق مع رئيس الحكومة.
٥٤	مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير المختص	مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير المختص
٦٤	يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويُناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين، كلٌّ بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته، وبما خُصَّ به.	يرأس مجلس الوزراء. يوقع مع رئيس الحكومة جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيسًا للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة، أو اعتبارها مستقيلة، يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد، ويضع جدول أعماله، ويُطلِع رئيس الجمهورية مسبقًا على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

وهكذا، بدا وكأنّ نصرًا سياسيًّا تحقق لصالح أهل السنّة في تثبيت صلاحيات القيادة السياسة لهم في نظام الدولة السياسي، لكّن الوجود السوري في لبنان كان له تأثير كبير على هذا الوضع؛ حيث عملت على تقويض هذه الصلاحيات، فعاد الصراع الداخلي إلى موقعه من جديد.

وقد جاء رفيق الحريري «فيما بعد إلى رئاسة الوزراء في الفترة من ١٩٩٢- ١٩٩٨م وخلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٤م في محاولة لتغيير هذا الواقع وبطرق غير تصدامية، وقد مثّل الحريري الذي ينحدر من مدينة صيدا نموذجًا جديدًا للواقع السنّي؛ إذ إنه لم ينحدر من عائلة سياسية، بل خرج من عالم الأعمال، وكان يتميز بالذكاء والعلاقات الواسعة والشخصية المميزة.

كان الحريري يرى مشروعًا لبناء دولة تتخطى بحدودها الطوائف، يكون المحرك الأساسي لها الاقتصاد والعلم والمعرفة، حتى إنّ كثيرين من السنّة ألقوا عليه اللوم لعدم اهتمامه بالطائفة السنيّة على الشاكلة التي يقوم بها زعماء الطوائف الشيعية والدرزية بالخصوص. في المقلب السنّي كان هناك العديد من وجهات النظر تجاهه، البعض كان يرى أنّ دخوله الساحة السياسية يقلّص من نفوذ العائلات السنيّة السياسية العريقة كسلام، والصلح، وكرامي، البعض الآخر كان يرى فيه مشروع دولة؛ يمثّل الطموح السنّي العروبي الواسع.

وبغض النظر عن وجهات النظر هذه، فقد استطاع الحريري أن يسلّط الضوء على موقع السنّي في التركيبة السياسية اللبنانية، بما يتمتع به من علاقات سياسة واقتصادية واسعة مع العديد من زعماء العالم، وهو استطاع أن يشكّل في الداخل اللبناني تيارًا يضم شخصيات من مختلف الطوائف اللبنانية «تيار المستقبل»، وأن يخلق ظاهرة «الحريرية»؛ إذ لم تشهد الطائفة السنية في لبنان مثل هذا الامتداد عبر المناطقي

(١٥) انظر الدستور اللبناني بجميع تعديلاته على الرابط التالي:
WWW.lp.gov.lb/doustour/default.htm

«الموحد» الولاء إلا عبر الظاهرة «الحريرية» نسبة إلى تيار الرئيس الراحل رفيق الحريري، وأن تحظى في الوقت نفسه بتأييد قطاعات واسعة في أوساط الطوائف الأخرى في لبنان.[١٦]

فطوال السنوات السابقة شهدت الطائفة السنية زعامات محلية ومناطقية في بيروت، وفي طرابلس وفي صيدا تتنافس في ما بينها من دون أن يقدر أي زعيم على توحيد كل أبناء الطائفة تحت قيادته، أو أن يمد «نفوذه» إلى مناطق الزعيم الآخر، كما شهدت هذه الطائفة ديناميكية حزبية وسياسية واسعة ومتنوعة اتسمت طوال العقود الماضية بطابعها العروبي الإسلامي الذي عبَّرت عنه ظواهر الناصرية، والبعث والقومية، والمقاومة الفلسطينية التي انتمى إليها أبناء هذه الطائفة قبل أن تنشط في داخلها أيضًا «الظاهرة الإسلامية» باتجاهاتها كافة، مثل ما حصل في أكثر من بلد عربي وإسلامي. والطائفة السنية لا تتسم بعصبية انغلاقية تدفعها إلى الدمج بين زعامة العائلة وزعامة الطائفة، فهي ذات امتداد عربي وإسلامي واسع يحقق لها توازنًا «داخليًّا» وحماية طبيعية، خلافًا لطوائف أخرى أقلية تزداد انغلاقًا كلما شعرت بالذوبان في المحيط الأوسع.[١٧]

بعض الخصوم من الطائفة السنيّة والطوائف الأخرى أخذ يحرّض ضدّه تحت عناوين وشعارات مختلفة لما رأى بنفوذه خطرًا متزايدًا سياسيًّا وشعبيًّا، واجتماعيًّا واقتصاديًّا يرفع من دور السنّة، ومن دور لبنان على الخريطة الإقليمية والعالمية.

٢- في الصراع على الصعيد الخارجي:

بعد الاستقرار العسكري السوري في لبنان، التقت المصالح الإقليمية مع طوائف عديدة، خاصّة بين سوريا والطائفة الشيعية؛ لارتباط عضوي مصلحي يتعلّق بأهداف إقليمية ودولية، وقد جاء ذلك أيضًا على حساب الطائفة السنيّة من الناحية الاجتماعية والسياسية، وقد عانى السنّة أثناء الوجود السوري مع شرائح كثيرة من الطيف اللبناني من الآثار السلبية لهذا الوجود، وعلى الرغم من ذلك فقد صبروا، إلاّ أنّ «التجارة» بالطائفة السنيّة -إذا صح التعبير- عادت من جديد مع دخول السوريين في صفقات مع الغرب، وغالبًا ما كان ذلك يتم على حساب أهل السنّة في لبنان، فهي لجأت إلى إلصاق صفة «الإرهاب والأصولية» بأهل السنّة، وكانت من هذا المنطلق تحاول أن تقضي على أيّ نفوذ لهم في لبنان تحت هذه الحُجّة، ومنها عمليات الضنّيّة والعمليات الأخرى في شمال لبنان وعكّار.

وتم لاحقًا استعمال هذا الملف بشكل قوي جدًّا، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، ودخول الولايات المتّحدة في ما يسمى «الحرب على الإرهاب»، وقد عمدت سوريا إلى تصوير هذه الطائفة على أنها منبع الإرهاب، وأنّ مكافحتها أمر حيوي للبنان وللعالم، فزجّت سوريا عددًا كبيرًا من الإسلاميين السنّة في السجون، وعذّبت آخرين منهم حتى الموت، وقد استضعفتهم وليس لهم أيّ سند لإخراجهم من محنتهم، كما كانت تفعل بقية الطوائف، وخاصة الشيعية إثر العلاقات المميزة بين ممثليها (حركة أمل وحزب الله) وبين سوريا.

وقد جاء ذلك متماشيًا مع محاولة تحجيم الدور السياسي للمرجعية السنيّة المتمثلة في رفيق الحريري، وتقويض الدور الذي كان يتم من خلاله استرجاع قوّة السنة سياسيًّا واقتصاديًّا، إضافة إلى دورهم الريادي في مقاومة إسرائيل، وهو ما عمل الحريري على تأمينه -بعد استبعاد الطائفة السنيّة عن المشاركة في محاربة إسرائيل قسرًا، إثر الدخول السوري إلى لبنان- وذلك من خلال حماية المقاومة المتمثلة في حزب الله آنذاك (وقبل ارتدادها إلى محاربة اللبنانيين، ولاسيما أهل السنّة في داخل لبنان، وتحولها إلى ميليشيا طائفية وعصابة مغتصبة)[١٨] سياسيًّا ودبلوماسيًّا إقليميًّا ودوليًّا وعلى كافة المنابر.

(١٦) راجع مقال: طلال عتريسي، خلافة الحريري...مهمة عسيرة، إسلام اون لاين.نت، ٢٠٠٥/٣/٣م.
(١٧) المرجع السابق.
(١٨) اعتداءات ٧ آيار التي قام بها حزب الله وميليشياته والأحزاب الموالية له على أهل السنة أهل بيروت.

ثالثًا: التحولات التي طرأت على أهل السنة في لبنان بعد اغتيال الحريري:

تماشيًا مع وصول النفوذ الحريري إلى قمّته في لبنان وخارجه، تم اغتياله بعملية تفجيرية هائلة في وسط بيروت التجاري المكان الذي يمثّل رمزًا لإنجازاته الاقتصادية. لقد شكّل الاغتيال صدمة محليّة وإقليمية وعالمية غير مسبوقة، ووضعت الطائفة السنيّة تحت الأضواء نتيجة تيتّمها، وفقدانها الرمز الذي لطالما كانت تسعى إليه، ما أعاد إليها ذاكرة المؤامرات التي استهدفتها عبر اغتيال رموزها وأعمدتها السياسية والدينية.

واستتبع اغتيال الحريري تراجعًا لوضع الطائفة السنية الذي أعاد إلى الأذهان تراجع وضعها العام منذ سنة ١٩٨٢م أي منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وحتى ما قبل ذلك؛ منذ خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي. فوضع الطائفة السنية كان انعكاسًا دائمًا للواقع العربي، فإذا كان الواقع العربي سيئًا؛ فإنّ وضعها غالبًا يكون سيئًا، وإذا كان الوضع العربي برمته مشرقًا كان الانعكاس على هذه الطائفة مشرقًا، وإذا رجعنا لهذه المراحل منذ استقلال لبنان وحتى اليوم نلاحظ تمامًا أن هذه المعادلة تنطبق على هذا الواقع.[١٩]

من هذا المنطلق، فإن استهداف الرئيس رفيق الحريري كان بالتأكيد استهدافًا للحجم الذي أعطاه في مرحلة معينة للطائفة السنية، ما ترك شعورًا لدى الطائفة بأنها مستهدَفة في الصميم؛ نظرًا لحالة الاستنهاض التي حقّقها رئيس الوزراء الذي تمّ اغتياله لواقع السنّة السياسي في البلاد، فقد كان الرئيس رفيق الحريري على سبيل المثال قادرًا على الاتصال في أيّ ساعة ووقت، أو حتى السفر مباشرة إلى أيّ رئيس دولة كبرى في ساعات قليلة ليكون مجتمعًا به، ويطرح له موضوع لبنان، ويؤثر في القرارات، ويمنع عنه الضرر، وهناك أطراف عديدة كانت متضررة من حجم وقوّة علاقاته الدولية، وتنتقد كبر حجمه أيضًا ليس على الصعيد الخارجي، وإنما الداخلي كذلك.[٢٠]، كما حاول الطرف المعتدي الإيحاء بأنّ المسألة صراع سنّي داخلي، وأنّ الأصوليين السنّة (في سياق صفة الإرهاب التي يريد خصوم الطائفة إلصاقها بها) قد قاموا باغتيال رفيق الحريري.

ويستطيع المراقب أن يلمس عددًا من المتغيرات التي طرأت على الطائفة بعد اغتيال الحريري أبرزها:

١- اشتداد العداء للنظام السوري: لقد صبّ السّنة، في معظمهم، جام غضبهم على النظام السوري، كونه المسئول المباشر عن الأوضاع في لبنان في ظل وجوده العسكري والسياسي الضخم على الأرض اللبنانية، سوء كان هو الطرف الذي اغتال الحريري أم لم يكن. ولطالما صبر السنّة على غيّ النظام السوري في لبنان وظلمه لهم؛ حيث تحمّلوا الويلات كي لا يعملوا على شقّ الصف في مواجهة العدو الإسرائيلي، وكي لا يقال عنهم إنّهم تخلّوا عن العروبة «مع ما في هذه الصفة المنسوبة إلى النظام السوري من مغالطات كبيرة ليس هذا محل نقاشها».

لقد استضعف السوريون الطائفة السنيّة طوال فترة وجودهم في لبنان، وتمّ تدمير مناطقهم، والتلاعب بتمثيلهم والضغط على ممثّليهم، واغتيال كبار قادتهم.

بعد اغتيال الحريري، شعر السنّة بأنّهم طُعِنوا في الظهر، بعد أن تحملوا طوال السنوات الماضية تبعات الوجود السوري الذي أتى على حسابهم بشكل خاص، وعلى حساب لبنان ككل. لكن ذلك لا يعني أنّ السنّة تناسوا العدو الصهيوني، كما حاول البعض أن يصوّر؛ وذلك لامتصاص النقمة على النظام السوري، وتحويل الطائفة السنيّة إلى موقف الدفاع عن النفس في ظل الاتهامات لها.

٢- ازدياد قاعدة تيار المستقبل السنية: وذلك كردة

(١٩) تقرير عن السنّة في برنامج بانوراما على فضائية العربية، مرجع سابق.

(٢٠) نفس المرجع السابق.

المتغيرات التي طرأت على الطائفة السنية بعد اغتيال الحريري

فعل على الاغتيال، حيث بدا واضحًا تحول عدد من المناصرين إلى التشدد في تأييد «تيار المستقبل» كممثّل للسنّة؛ نظرًا لعدم وجود ممثل حقيقي ذو تمثيل واسع إثر تشرذم القوى السنيّة الأخرى الوطنية والإسلامية، وتضارب الأجندات والأهداف.

٣- ازدياد الوعي بعدم التفريط بالحقوق: إذ إنّ السنّة عادة ما كانوا يتجاهلون المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية والأمنية، طالما أنّ ذلك كان في مصلحة الوطن بالعموم، لكن تبيّن بعد الأحداث الأخيرة أنّهم أخطأوا في ذلك لدرجة أدّت إلى استباحتهم، كما حصل من قِبَل «حزب الله» الذي احتلّ بيروت بالقوة العسكرية فارضًا ما يراه مناسبًا عليها وعلى أهلها.

٤- الالتفاف حول مركز رئيس الوزراء كمرجعية سياسية: متمثّلة بحكومة الرئيس فؤاد السنيورة. وبدا الاتجاه نحو التصلب بالدفاع عن مركز رئيس مجلس الوزراء كممثل سياسي للسنّة؛ كردّة فعل على تعدّي الطوائف الأخرى على هذا المركز، في محاولة لاستضعاف الطائفة السنيّة بعد اغتيال الحريري، خاصة من قِبَل «حزب الله» الذي ما فتئ يطالب ويعمل على إسقاط ممثل السنّة السياسي بدعوى الخيانة والعمالة لإسرائيل وأمريكا[٢١]، إلى جانب ميشيل عون زعيم التيار الوطني الحر، وحليف حزب الله الأساسي، الذي توافق مع حزب الله على مهاجمة مراكز القرار السنيّة، وفي طليعتها رئاسة الحكومة التي يُكِنّ لها حقدًا كبيرًا على اعتبار أنّ مركز رئيس الحكومة السنّي قد حرم موقع رئاسة الجمهورية المارونية من العديد من الصلاحيات بعض اتّفاق الطائف.[٢٢]

٥- إيلاء اهتمام أكبر بموقع مفتي الجمهورية، لقد بدأ الاهتمام بمركز المفتي يقِلّ شعبيًّا منذ اغتيال المفتي الشهير الشهيد حسن خالد الذي لم يحظَ أحد من أقرانه بالشعبية الكبيرة التي حظي بها، والتي أدّت إلى اغتياله غدرًا عندما أصبح يشكّل خطرًا في استنهاض الطائفة السنية ودورها التاريخي سياسيًّا ودينيًّا. ومن أسباب فقدان الاهتمام أنّ المفتي، وبسبب طبيعة مركزه

(٢١) اليوم هم مشاركون في هذه الحكومة التي يرأسها فؤاد السنيورة، كما كانوا مشاركين من قبل!!! فكيف يستوي الكلام عن عميل يرأسهم في مجلس الوزراء؟!

(٢٢) انظر الجدول السابق بالتعديلات التي أدخلت على صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السنيّ بعد اتفاق الطائف.

الشـمولية «كمُفْتٍ للجمهورية»، أصبح عليه أن يعبّر عن توجه شمولي عمومي، وأن يبدو متسـامحًا مع الآخرين، وبالتالي أن يصبـح دوره مطّاطًا، وفي كثير من الأحيان يضطـره إلى عـدم الدفاع عـن مصالح الطائفة السـنيّة حفاظًـا علـى رمزية المركز الذي يمثلـه، وخوفًا من أن يتّهم أيضًا بالتعصب والطائفية.

لكـنّ الأحـداث التي تلـت اغتيال التمثيل السياسـي للسنّة «عبر تفجير موكب الحريري» وما تلاه من تهجّم علـى التمثيـل الديني للسـنّة، ومهاجمة المفتي مـن قِبَل الطوائف الأخرى لاسـيما الشيعية «حزب الله، وحركة أمل» وبعض المرتزقة الذين وظّفوهم لضرب هذا التمثيل، واختراقه لصالحهم -وعلى رأسـهم الداعية فتحي يكن الذي كان يقود مشروع حزب الله الإيراني باسم السنّة، وحصلت انشـقاقات كثيرة داخل صفوف جبهته «جبهة العمل الإسلامي».

وأعلـن عدد من قادة الجبهة التي يرأسـها انشـقاقهم عنـه؛ بعدما اكتشـفوا الدور الخبيث الـذي يقوم به في خدمـة حـزب الله، ومشـروع إيران الخارجـي، وضرب وحدة الصف السني[٢٣] - أدّت إلى رد فعل عكسي عند القيادة الدينية وحتى لدى الأوسـاط الشعبية السنيّة، في رفـض التعدي على المقام الديـني، وضرورة الرجوع إليه وإلى القيادة السياسية فيما يخصّ أمور الطائفة المصيرية في لبنان.

(٢٣) وصف المنشـقون في بيان لهم قيادة جبهة العمل بأنها «لم تكن أكثر مـن واجهة لتجميع الشـباب لصالح (حزب الله) في الشـارع السـنّي»، ولفتوا إلى تنظيم عمليات تدريب وإعداد وتعبئة، خاضعة بشكل مباشر لـ«حـزب الله» والحـرس الثـوري الإيرانـي، في النبي شـيت في البقاع، وفي إيـران لتعبئة الشـباب ضـد كل من يخالف توجهـات «حزب الله» والنظامـين السـوري والإيراني إلى درجة التكفـير والإقصاء والإلغاء». وكشـفوا، في مؤتمر صحافي، أن قيـادة الجبهة «وضعت حوافز مالية لكل من نجح في افتعال إشـكال، ويـبرز قدرته على مواجهة قوى ١٤ آذار، ويتمكن من فرض الأمر الواقع في الشـوارع والأحياء». واستغلت حب الشـباب السنّي لمقاتلة إسـرائيل، فقامت بتجنيدهم للتدريب لكن تبـيّن أن الهدف كان مقاتلة السـنّة للسـنّة في الداخـل، وفوجئنا بهذه الخدعـة الكبـيرة. انظر البيان المتلفز للمنشـقين، ونصّـه في صحيفة المسـتقبل- الخميـس ٢٧ آذار ٢٠٠٨م - العدد ٢٩١٥ - شـئون لبنانية - صفحة ٦، على الرابط التالي:
www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=281791

رابعًا: عناصر الضعف والقوة لدى أهل السنة في لبنان:

مما سـبق نسـتطيع أن نلاحظ أن ثمّة عوامل تتّسم بها الطائفة السنية في لبنان من بينها:

أ- عناصر الضعف وتتمثل بـ:

١- تعـدد الـولاءات وتبعثـر القوى: حيـث يلاحظ أنّ الطائفة السـنيّة لطالمـا كانت لا مركزيـة في انتمائها السياسـي والديني، وعلى الرغم مـن أنّ ذلك يتيح حالة مـن التنوع والتعددية الإيجابية داخل الطائفة؛ إلاّ أنّه يُعدّ مظهـر ضعف في مجتمـع طوائفي متصلّب، لا يعني ذلك أننا ندعو إلى تصعب طائفي، لكن الضربات والطعنات التي تعرّضت لها الطائفة السـنيّة من الطوائف الأخرى، والاسـتفزازات الـتي خضعت لهـا أيضًا دفعتهـا في هذا الاتجـاه، مما جعلها تبحث عن شـخص محوري يمثّلها، ويحفـظ لها حقوقها، ويسـتعيد لها هيبتهـا في بلد تغلب عليه الزعامة الطائفية للطوائف.

٢- إهمال الواقع الاجتماعي ومناطق التوزيع الجغرافي: إذ يلاحـظ في هذا الإطار أنّ السـنة ينتشـرون بشـكل كثيـف في ثـلاث مـدن سـاحلية هـي: صيـدا وبيروت وطرابلـس تمثّـل أكبر ثلاث مدن في لبنـان. وتضم هذه المدن مـن مختلف الطوائف كدليل علـى الانفتاح الذي تتيحه الطائفة السـنيّة في أماكـن تركّزها، وهو دليل علـى تعزيزها ثقافـة التعايش والوحـدة والأخوة، لكنّ هذه المفاهيم تمّ اسـتغلالها بشـكل بشـع جـدًّا من قبل بعض الطوائف لاسـيما الشـيعية؛ حيـث باتت الطوائف الأخرى تزحف بشريًّا واقتصاديًّا، واجتماعيًّا مع عاداتها وتقاليدها وسلاحها أيضًا في كثير من الأحيان، جاعلين من «أهل البيت» رهينة يتم صلبها عند كل عملية ابتزاز سياسية أو دينية محلية أو خارجية تقوم بها هذه الطائفة أو تلـك. واحتلال بـيروت من قِبَل «حـزب الله»، وتوابعه من حركة أمل، والقومي السـوري، والبعثي ومن وقف معهـم، وتهديـد أهلها بالسـلاح، لَخَيْر مثـال على هذا الكلام، بل حتى وصل الأمر أن يشـعر السنّة وكأنهم غرباء في مناطقهم.

٣- انعدام وسائل الدفاع عن النفس: على الرغم من أنّ السنّة يؤمنون بمشروع الدولة اللبنانية التي تحمي الجميع، والتي لا يعلو عليها وعلى سلاحها أحد، لكنّ الوضع أمسى خطيرًا جدًّا في ظل بعض الدويلات المنتشرة على الأرض اللبنانية، وأشهرها «دولة حزب الله». لا يعني ذلك دعوة للتسلح، لكن أخذ الحيطة والحذر مطلوب، والإصرار على مشروع الدولة وحصرية سلاحها يشكّل مخرجًا ممتازًا لهذا الوضع؛ حيث يجب التركيز. لكنّ تفسير عدوان ٧ آيار الذي قام به حزب الله على أهالي بيروت يجب أن لا يتم صرفه في إطار إظهار أنّ الطائفة السنيّة ضعيفة وغير قادرة عن الدفاع عن نفسها، وإنما يجب أن يصبّ في خانة الخيار الأول الذي تحدّثنا عنه وهو مشروع الدولة اللبنانية وحصرية سلاحها؛ لأن ما حصل في ٧ آيار كشف الوجه الحقيقي لحزب الله داخليًّا وعرّاه تمامًا، ولو استخدم السنّة سلاحًا «وهم لا يملكون أصلاً» لكان الوضع تغيّر وضاعت المسئولية، وشكّلت عذرًا جيدًا لحزب الله وتوابعه بالتهرب من المسئولية عمّا جرى. إذ لطالما أتحفنا المؤيدون لحزب الله بأنّه لم يستخدم سلاحه نحو الداخل، لكن هذه المرّة استخدمه أبشع استخدام ضد الأهالي العُزّل والنساء والشيوخ في محاولة لقطف ثمار سياسية، وتسجيل نقاط على حساب أهل السنّة!!

٤- قابلية الاختراق والانجرار: إذ أثبتت مجريات الأحداث خاصة خلال العقود الأخيرة أنّ السنّة أكثر قابلية للاختراق، على كافة المستويات الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ذلك أنّ العديد من الجهات تستغل سمات التسامح، والانفتاح والتعاون الذي يبديه السنّة تجاه غيرهم من الطوائف والمجموعات، كما يتم استغلال كراهيتهم لإسرائيل وقدسية القضية الفلسطينية في قلوبهم لدفعهم باتجاه خاطئ، والانجرار وراء زعامات خبيثة ومشاريع إقليمية مشبوهة.

وعلى سبيل المثال، فقد استطاع حزب الله بعد اغتيال الحريري أن يقسم السنّة سياسيًّا بين موالٍ ومعارض؛ لخدمة أغراضه ومشاريعه الخاصة تحت شعارات مختلفة، وعبر استمالة بعض الزعامات السياسية السنيّة، وأبرزهم عمر كرامي. وقد شقّ هذا الموقف صفوف السنّة وشرذمهم، وزرع الخلاف فيما بينهم، وضرب تمثيلهم السياسي الرسمي الذي يعكسه موقع رئيس الحكومة، حيث بدا واضحًا أنّ الغاية من ذلك تكمن في ضرب وحدتهم، وإضعافهم واستغلالهم، وكانت النتيجة أن استُضعِف السنّة، وتمّ الهجوم عليهم بالسلاح على امتداد الساحة اللبنانية، وحتى في معاقلهم في بيروت على وجه التحديد وغيرها من المناطق. وكانت النتيجة أن تمّ استعمال كرامي، وعندما انتهى الدور الذي كان مطلوبًا منه لم نعد نسمع باسمه إلاّ نادرًا، وقد تمّ استبعاده من محور التجمعات واللقاءات التي تجري بين صفوف المعارضة خاصة.[٢٤]

أثبتت مجريات الأحداث، خاصة خلال العقود الأخيرة، أنّ السنّة أكثر قابلية للاختراق، على كافة المستويات الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية

كما استخدم حزب الله الجناح الإسلامي لدى أهل السنّة، فحاول بداية عزل «الجماعة الإسلامية» عن محيطها، وضمان حيادها على الأقل تحت شعار محاربة إسرائيل، ثمّ استمال بعد ذلك فتحي يكن وجبهة العمل الإسلامي التي يرأسها لتعميق الانقسام السنّي الداخلي. كما سعى حزب الله بعد اعتدائه على السنّة في ٧ آيار لعقد عدد من المصالحات المحليّة لتفادي إعادة اللُّحمة إلى الصف السّني من جهة، وللإيحاء بأنّ السنّة لا يعتبرون أن ما جرى من قِبَل حزب الله يمثّل اعتداءً عليهم، وللالتفاف عن تقديم اعتذر صريح واضح إلى أهل بيروت وطرابلس وإلى المرجعيات السنيّة السياسية والدينية، حتى لو اضطره ذلك إلى عقد اتفاقية مع

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول كيفية استخدام المعارضة اللبنانية، وتحديدًا حزب الله لورقة «السنّة المتمثلة بعمر كرامي» لبعثرة وحدة الصف السني، ومن ثمّ الاستغناء عنه، انظر تقرير: «لبنان: رسائل سورية قاسية إلى المعارضين السنة... وكرامي يعتكف»، صحيفة السياسة الكويتية، على الرابط التالي:
http://www.dar-al-seyassah.com/news_details.asp?nid=20262&snapt=تقارير

أطـراف سـلفية لطالما تفنـن في الطعن بهـا وتكفيرها ووصمهـا بالإرهـاب، حيث وقّـع حـزب الله اتفاقية مع «جمعيـة الـتراث الإسـلامي» في ١٨ آب ٢٠٠٨م [٢٥] ، وهي جمعية خدماتية سـلفية ليس لها أي وزن شـعبي في الجانب السني، وعلى الرغم من ذلك فقد سقط الاتفاق في غضون يـوم؛ لأنّ غايته الاختراقية والالتفافية كانت واضحة للعيان.[٢٦]

عناصر القوة الآخذة في التشكل:

١- نحو محورية التمثيل: الخطر الداهم الذي تتعرّض لـه الطائفـة السـنّية في لبنـان مـن اسـتقواء الآخرين، وتطاولهم عليهـا وعلى رموزها، وعلـى موقعها التمثيلي السياسـي والديني عمل على دفع الشريحة الأكبر منها إلى التكاتف والالتفاف، رغم المرارة والإحساس بالقهر الـذي تعرّضـت له، ورغـم دفـع العديد مـن أبنائها إلى المطالبـة بالسـلاح للحماية الذاتية علـى الأقل، والدفاع عن النفس.

لكن ربما كان الآخرون يريدون من الطائفة السـنيّة أن تتحوّل إلى «كانتون» عصبي عسكري، حتى يبرروا «كانتوناتهـم» هم ويشـرعنوها تحت عنوان إنّ «السـنة لديهم أيضًا كانتون»، ولديهم سلاح.

ومـن الأفخـاخ التي يحـاول البعـض نصبهـا للطائفة السنيّة أيضًا، دفعها نحو التعصب الديني لتبرير التدخل ضدّهـا بالقوة، سـواء بإحداث فتنة بينهـا وبين الجيش اللبناني والطوائف اللبنانية، أو من خلال تسويق أو تبرير تدخّـل خارجي ضدّها سـوري أو أمريكي، تحت حجّة مكافحة الإرهاب والأصوليـة، وبالتالي تحويل الأنظار عـن القضية المركزية المتعلّقة بهم، ونقل المشـكلة إلى الطائفة السنيّة.

لكـنّ الواضـح أنّ الأغلبيـة الدينيـة السـنيّة بكافة شـرائحها، حتـى التي كانـت توصف من قبـل البعض بالمتطرفـة، أظهرت وعيًا مثـيرًا للإعجاب وتفهمًا لخطّة الإيقـاع بهـا، فراحت تبـدي انفتاحًـا كبـيرًا واعتدالاً أكـبر، وحتـى تضامنًا مع المرجعية السياسـية السـنيّة «غـير الدينيـة»، وذلك لتفويـت الفرصة علـى المخطط الجهنمـي المحـاك ضدّها بشـكل عـام، وضدّ السـنّة بشكل خاص.

٢- تغليـب المصير المشـترك: هناك إحسـاس جماعي بتغليـب المصـير المشـترك تظهـره تطـورات الأحـداث، وهناك وعي جماعي أيضًا من مختلف الشـرائح السـنيّة بعـدد وحجم المؤامرات التي تُحاك لها، وقد سـاهم هذا الوعي المرتفع في الفترة الأخيرة في تكاتف جميع أطياف الطائفة من مسـتقلّين وإسـلاميين وليبراليـين، لتفويت الفرصـة على من يريد إحداث الانشـقاق، والاسـتفادة منه.

خاتمة:

يواجه السـنّة في المرحلـة المقبلة تحدّيات جِسـام ليس أقلّهـا اتسـاع دائـرة الخطـر الـتي تمثّلها علـى الصعيد الداخلي بعـض القوى والأحـزاب والطوائف؛ التي تعمل على العبث بمصير ومقدّرات أهل السـنّة والجماعة تحت شـعارات متعدّدة ومختلفة، وبكافة الوسائل الإعلامية والمالية والتنظيمية، وحتى بالقوة العسـكرية والسلاح، وهم يحتاجون إلى تعزيز وعيهم بهذا الخطر، والعمل على احتوائـه على الأقـل من خلال التركيـز على وحدتهم، وتكاتفهـم وتضامنهم، وعلى مَنَعَتهـم الداخلية، بغضّ النظـر عن الحسـابات الضيّقـة الشـخصية أو الحزبية أو المناطقيـة، وأن يشـددوا أيضًـا علـى مفهـوم الدولة والقانون، وعلى سلاح الدولة، وأن لا أحد يعلو فوق هذه الدولة، وأن يشاركوا في تحقيق هذا المفهوم الذي يريد البعض في لبنان ضربه وتسـويفه لإبقاء المصالح العليا له قائمة، وعليه فإنّ الانتخابات النيابية المقبلة سيكون لها كلمة في الدفع باتجاه تحقيق هذه الأجندة أو عرقلتها، لا سمح الله.

(٢٥) راجع نص الاتفاقيـة: www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1218650325684&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٢٦) انظـر للتفاصيل: تجميد وثيقة التفاهم بين بعض الجمعيات السـلفية وحزب الله:
www.aljazeera.net/NR/exeres/1BEFA9A8-F8A04357--A89B-7770F0C5822D.htm

وعلى السنّة أن يحضّروا أنفسهم من الآن لخوض هذه الانتخابات بشراسة، فهم يشكّلون قوة انتخابية كبيرة تستطيع تغيير المعادلات عبر السياسة، ولهذا نرى اليوم أنّ بعض الأطراف المعروفة في لبنان تحاول إشعال الفتن والاقتتال والحروب في المناطق السنّية داخل لبنان، وإبقاء وضعها متوترًا حتى الانتخابات المقبلة العام القادم؛ لضرب وتشتيت ما يمكن أن تفرزه هذه الانتخابات في حال عمّ الاستقرار والوحدة في هذه المناطق.

كما يجب عليهم عدم الانجرار إلى التطرف، وأن لا يسبب ما حصل لهم في ٧ آيار إثر احتلال «حزب الله» لمناطقهم عقدة ضعف، وأن ينظروا إلى الجانب الإيجابي الذي تحقق في هذا الإطار، والذي تحدثنا عنه سابقًا، وأن يفوّتوا الفرصة على من يريد تشتيت الأنظار عنه، وتحويلها إلى السنّة بداعي وجود متطرفين أو متعصبين لصرف هذا الرصيد في الحرب على الإرهاب، وإدخال السنّة في معارك داخلية مع بعضهم البعض بين متطرّف ومعتدل، أو بين السنّة والجيش اللبناني، أو حتى استجلاب تدخلات خارجية، أو دولية لمحاربتهم.

معلومات إضافية

نموذج لمحاولات اختراق السنة في لبنان

في مارس ٢٠٠٨م أعلنت مجموعة من العناصر والكوادر القيادية في «جبهة العمل الإسلامي» في لبنان عن تكوين «هيئة الطوارئ» برئاسة الشيخ «سيف الدين الحسامي»؛ لتكشف النقاب عن حقائق خطيرة حول المحاولات المستمرة لاختراق السنة في لبنان من قبل جماعات أخرى، واستغلال عناصر الجبهة لصالح توجهات إيرانية وشيعية متمثلة في حليف طهران في لبنان «حزب الله».

ففي الثامن من مارس ٢٠٠٨م أصدرت الهيئة أولى بياناتها، وجاء فيه: إنه «بعد محاولات متواصلة داخل جبهة العمل الإسلامي، وبعد اتضاح الكثير من الثغرات الخطرة التي حوّلت الجبهة إلى واجهة للاستغلال والاختراق لساحتنا الإسلامية، ومع انكشاف الموقف الحقيقي لقيادة هذه الجبهة من قضية المقاومة، وتعمدها توريط الشباب المسلم في أعمال ذات صبغة عسكرية وأمنية أبعد ما تكون عن نُبْل المقاومة وسموّها.

ومع اتساع شُقّة الخلاف داخل مواقع القرار للجبهة على خلفيات تنافسية ومالية انعكست بشكل فاضح على أداء الجبهة، وحولتها إلى وسيلة ارتزاق سياسية للمتصدرين، المتاجرين بتمسك الشباب بالفكرة الإسلامية والتوق إلى المقاومة والجهاد، ومع قناعاتنا بأن الأهداف التي سعينا إليها منذ اللحظة الأولى لتأسيس جبهة العمل الإسلامي هي أهداف سامية تستحق التضحية لأجلها.

بناء على ما تقدم، قررت مجموعة العمل والكوادر القيادية في جبهة العمل الإسلامي في طرابلس والشمال إعلان قيام هيئة الطوارئ رفضًا للاستغلال والتجيير المسيء للعمل الإسلامي، ورفضًا للاختراق الإيراني في طرابلس بعمقها الإسلامي وتاريخها الحضاري وامتدادها النضالي المتواصل».

ولم يمر وقت طويل حتى أعلنت مجموعة جديدة من عناصر وكوادر الجبهة في ٢٦ مارس ٢٠٠٨م عن انضمامها إلى هيئة الطوارئ في الجبهة، لتشكيل فريق واحد للتصدي للاختراقات الخطرة التي يتم زرعها باسم العمل الإسلامي.

وأصدرت المجموعة الجديدة بيانًا خطيرًا احتوى على المزيد من المعلومات حول الاختراقات الشيعية للسنة في لبنان، وجاء في البيان: «انطلاقًا من تاريخنا في العمل الإسلامي منذ الأيام الأولى لقيام حركة التوحيد الإسلامي، وهو تاريخ يعرفه من دفعتنا أخطاؤهم المتواصلة إلى اتخاذ الموقف النهائي والحاسم مما يجري على الساحة الإسلامية..

فمنذ اللحظة الأولى لقيام «جبهة العمل الإسلامي» كانت أهدافنا منصبّة على طموح واحد، هو تحقق حلمنا في الجهاد ضد العدو الإسرائيلي، ونصرة شعب فلسطين، وتقوية واقع أهل السنّة والجماعة في لبنان.

كان حلمنا أن نحظى بفرصة لتقديم نموذج إيجابي للعمل الإسلامي؛ لاعتقادنا أن الذين خاضوا التجارب، ووقعوا في المصائب قد تعلموا من التجربة واستخلصوا العِبر، وأوقفوا المغامرات، وغادروا ساحات التفريط بالمصير والمصالح الإسلامية.

ولأن الشباب المسلم توّاق إلى ساحة الجهاد لمنازلة العدو الصهيوني، أقبلنا على دورات التدريب العسكري التي

أفهمتنا قيادة «جبهة العمل» أنها أنشأتها لهذه الغاية، لكننا فوجئنا بخدعة كبرى تجسّدت في النواحي الآتية:

١- اتضح أن «جبهة العمل الإسلامي» لم تكن أكثر من واجهة لتجميع الشباب لصالح «حزب الله» في الشارع السنّي، في حين أن كل عمليات التدريب والإعداد والتعبئة كانت خاضعة بشكل مباشر لـ«حزب الله» وللحرس الثوري الإيراني، مع الإشارة هنا إلى أن هناك نوعين من الدورات العسكرية:

- النوع الأول: يجري في البقاع في محيط بلدة النبي شيت والجبال المحيطة بها، وهي عبارة عن معسكرات كثيرة منتشرة ومموّهة بشكل متقن؛ حيث يبدو أن استصلاح الأراضي هو الوسيلة الأكثر استعمالاً في تلك المنطقة، وفي هذه المعسكرات يخضع أنصار قوى المعارضة المختلفة لتدريبات تستمر في الغالب أسبوعًا.

- النوع الثاني من الدورات هو ذلك الذي يتم في إيران، ويبدو من خلال المتابعة أن الدورات في البقاع تشكل عملية تحضير وغربلة للكوادر المؤهلة لاستكمال المراحل اللاحقة من التدريب العسكري والأمني.

وقد ظهرت مقاصد وأهداف هذه الدورات التدريبية من خلال تعبئة الشباب ضد كل مَن يخالف توجهات «حزب الله» والنظامين السوري والإيراني، إلى درجة التكفير والإقصاء والإلغاء، وكان الخطاب الأسهل اعتبار كل المخالفين أدوات أمريكية وإسرائيلية، وكان أخطر ما واجهناه هو مرحلة ما بعد التدريب والعودة إلى طرابلس؛ لأنها شكّلت الصدمة الكبرى بالنسبة إلينا، فخلال مراحل التوتر بين قوى ١٤ آذار وتحالف ٨ آذار، كانت الأوامر تصدر من قيادة «جبهة العمل الإسلامي» بضرورة النزول إلى الشارع واستعمال كل الوسائل المتاحة لخدمة أغراض حزب الله وأهدافه.

٢- لقد بلغ التحريض مراحل في غاية الخطورة، إلى درجة وضعت معها قيادة «جبهة العمل» حوافز مالية لكل مَن ينجح في افتعال إشكال، ويبرز قدرته على مواجهة الطرف الآخر، ويتمكن من فرض الأمر الواقع في الشوارع والأحياء.

وهكذا وجدنا أنفسنا ننزلق خطوة بعد أخرى نحو إشعال صراع سني- سني؛ لصالح النظامين السوري والإيراني، يحرق مناطقنا، ويخرق ساحتنا ويستهدف مرجعياتنا الدينية والسياسية.

- لقد جاءنا الشيخ فتحي يكن بنظرية يعتبر فيها أن رأس بلاد الشام التي تحدث عنها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو النظام السوري، ورأس النظام السوري بشار الأسد، لذلك لا بد لنا أن يكون العمق الاستراتيجي في سوريا. ومن خلال التدريبات التي أقيمت لشبابنا في معسكرات حزب الله في منطقة البقاع في النبي شيت، وبعد انتهاء التدريبات كان الموجهون في الحزب يقولون لنا: نحن نحمي الجنوب من العدو الإسرائيلي، وأنتم عليكم حماية الداخل اللبناني بقتال عملاء اليهود في الشمال.

وإذا دققنا في حلفاء حزب الله في طرابلس والشمال نجد أن حلفاءهم هم الذين ارتكبوا المجازر في التبانة خاصة، وفي طرابلس عامة. وتبين لنا أنهم يريدون تجنيد الشباب المسلم السني لقتال أهلنا وإخوتنا وضرب الحاضنة التي ننتمي إليها.

وإذا دققنا في المنشورات والكتب التي تُوزّع على الشباب المنتمين إلى جبهة العمل الإسلامي نجد أنها تدعو إلى عصمة الأشخاص، مع أن العصمة للأنبياء فقط.

وإذا دققنا في التدريب في إيران، نتساءل هل التدريب لنكون جزءًا من مشروع الممانعة، وكيف نكون جزءًا من الممانعة وإيران تتعامل مع أمريكا في العراق وأفغانستان، والنظام السوري يفتح المفاوضات مع العدو الصهيوني سرًّا وعلانية، ثم نجدهم بعد ذلك يتحدثون عن الممانعة في لبنان!!

- بناء على ما تقدم نعلن رفضنا لتوجهات قيادة «جبهة العمل الإسلامي»، ونعلن أننا سنشكل مع إخواننا في هيئة الطوارئ فريقًا واحدًا للتصدي لهذه الاختراقات الخطرة التي يتم زرعها باسم العمل الإسلامي.

ومن هنا ندعو كل الشباب المغرَّر بهم إلى الخروج من دائرة خدمة أهداف أعداء أمتنا الإسلامية، وأن ينضموا إلى مسيرتنا الإصلاحية في إطار «جبهة العمل الإسلامي- هيئة الطوارئ»، مؤكدين التزامنا مبادئ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وحدة الصف، ورفض الفتن وحفظ دماء المسلمين، ورفض التكفير.

كما نعلن تمسكنا بالسلم الأهلي في لبنان، وبالوحدة الوطنية، ورفض كل مظاهر السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة، وندعو إلى وضع استراتيجية وطنية للتصدي للتحديات الصهيونية، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، وصولاً إلى قيام دولة العدل والحرية والمساواة والتنمية».

المصدر:

- صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد ٢٩١٥، بتاريخ ٢٧ /٢٠٠٨/٣م، انظر :

http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=281791

- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٦٩٥، بتاريخ ١٠ /٢٠٠٨/٣م، انظر:

http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10695&article=462039&feature

كشمير.. والمتغيرات الإقليمية والدولية

محمد عادل
مدير تحرير التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

ملخص الدراسة

تشـهد قضية كشـمير -التي تحتل موقعًا جغرافيًّا استراتيجيًّا بين وسط وجنوب آسيا- تطورات عديدة، تبدو سلبية في مجملها، ألحقت بالقضية تراجعًا عما كانت عليه قبل عقود.

ويعتبر إقليم كشمير من الناحية السياسية منطقة متنازعًا عليها بتعريف القانون الدولي، وقد قامت الهند بضم الإقليم لها قسرًا في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧م، وفرضت عليه حماية مؤقتة، برغم القانون الذي تم عليه تقسـيم المنطقة إلى دولتين، هما الهند ودولة باكسـتان الإسلامية، وبحسب قانون الاستقلال وخطة التقسيم في ٣ يوليو عام ١٩٤٧م، والتي أقرها البرلمان البريطاني، فإن المناطق ذات الأكثرية الهندوسية يتم ضمها إلى الهند، والمناطق ذات الأغلبية المسلمة تنضم لباكستان، وبالتالي كان لا بد أن تنضم ولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسـلمة لباكسـتان. ولم يوافق الشعب الكشـميري على احتلال الهند للولاية، ومنذ اليوم الأول بدأ الجهاد ضد القوات الهندوسية.

ومنذ ذلك الحين وللآن دخلت القضية الكشـميرية في العديد من المسـارات بين الهند وباكستان، ما بين سياسي وعسكري؛ للوصول لحل نهائي لها، إلا إن كل تلك الجهود لم تنجح حتى الآن بسبب التعنت الهندي في إغلاق ملف القضية بصورة عادلة والوصول لحق تقرير المصير، الذي يطالب به الكشميريون، ونصت عليه القرارات الدولية.

وفضلاً عن الموقف الدولي الذي يصبّ بمجمله في صالح الهند، فقد شهدت القضية تراجعًا ملموسًا بسبب تغير الموقف الباكسـتاني الذي كان يُعتبر الداعم الرئيس للقضية ولحق الكشـميريين في تقرير المصير، فضلاً عن أجواء الحرب الدولية على ما يسمى بـ «الإرهاب»، والتي ألقت بظلالها السلبية على القضية.

واقع الحال أن حركة المقاومة الكشميرية تمر بموقف شديد الصعوبة، ومرحلة من أهم مراحل القضية وأشدها خطورة؛ إذ تواجه المحتل الهندي الذي ألقى بكل ثقله وكثَّف تحركاته لإغلاق الملف الكشميري بلا رجعة.

وتبقى المقاومة بكافة أشـكالها ومسـتوياتها هي الخيار الأمثل للشـعب الكشـميري، وهي الطريق الوحيد لإجبار المحتل الهندي على الخروج من كشمير.

كشمير.. والمتغيرات الإقليمية والدولية

محمد عادل
مدير تحرير التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

مقدمة:

مثلث القضية الكشميرية على مدار ٦٠ عامًا -هي عمر النزاع الهندي الكشميري الباكستاني- واحدة من أكثر بؤر التوتر في منطقة جنوب آسيا بالغة الأهمية، وهي الآن تواجه تحديات عدة ترتبط بالأساس بتغير الوضع الدولي والإقليمي المحيط، والذي تبعه تغير واضح في قواعد الصراع والاستراتيجيات المستخدمة من الأطراف الفاعلة في القضية، في حين يبدو الحال على جبهة الاستراتيجية الكشميرية إلى حد كبير كما هو بلا تغيير، مما تسبب في تداعيات تبدو سلبية في مجملها، وألحق بالقضية تراجعًا عما كانت عليه قبل سنوات.

والدراسة تتلمس التحديات التي تواجه الكشميريين منذ نشأة قضيتهم، والعوائق التي تحول دون الوصول لحل قضيةٍ مر عليها أكثر من نصف قرن، ومحاولة استشراف مستقبل الصراع من خلال إلقاء الضوء على مكامن القوة ومواطن الضعف لدى كل طرف من الأطراف الثلاثة الفاعلة.

وتبرز أهمية البحث من خلال تعلقه بقضية شديدة التعقيد، ترتبط بأطراف هامة لها وزنها الإقليمي، ومنطقة شديدة الحساسية، تتنازع السيطرةَ عليها عدة قوى دولية كبرى، وقد ازدادت أهمية القضية الكشميرية في السنوات الأخيرة بعد التجارب النووية لطرفي الصراع: الهند وباكستان، مع ما قد يؤدي إليه استمرار الصراع وتطوره من تفجر نزاعات بين جارتين نوويتين، لا يُعلم كيف ستنتهي، ولا شك ستتجاوز آثارها مدى أبعد بكثير من منطقة النزاع، التي تضم تجمعًا بشريًّا تجاوز تعداده خُمس سكان العالم.

وتحاول الدراسة الاستفادة من القضايا الإسلامية ذات الطابع المقاوم قريبة الصلة بالقضية الكشميرية، خاصة القضية الشيشانية لتعدد أوجه التشابه الكبير بين القضيتين كـ«طول الصراع ودمويته- وتطرف المحتل في استخدام العنف- البعد العقدي- دور المقاومة- محاولة الإذابة- محاولات تغير البعد السكاني- الاستراتيجيات المستخدمة- إشكالات الحل- الموقف الدولي الصامت- الدور الإسلامي المتراجع ..)، وذلك باستحضار الدروس المستفادة، ونقاط القوة والضعف في كلتا القضيتين في ذهنية الباحث دون أن يربط بصورة مباشرة بينهما، مع اعتبار خصوصية كل قضية.

والدراسة تفيد من المنهج الوصفي لصيق الصلة بطبيعة القضية وخلفياتها التاريخية على مستوى طرفي الصراع، كما تفيد من المنهج التحليلي في المعالجة وفهم إشكالات وتحديات القضية وعناصر التأثير فيها، مستفيدة من هذا المنهج وذاك في الوصول إلى رؤية مستقبلية للقضية، وطرح مقترحات لتحريك الموقف الهندي المتصلب وتغييره.

القضية الكشميرية نشأة وتاريخ:

تحتل كشمير موقعًا جغرافيًّا استراتيجيًّا بين وسط وجنوب آسيا حيث تشترك في الحدود مع أربع دول هي: الهند وباكستان وأفغانستان والصين. وتبلغ مساحتها الكلية ٨٦٠٢٣ ميلًا مربعًا، يقسمها خط وقف إطلاق النار منذ عام ١٩٤٩م، وتبلغ مساحة الجزء الهندي ٥٣٦٦٥ ميلًا مربعًا، ويسمى جامو وكشمير، في حين تسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على ٣٢٣٥٨ ميلًا مربعًا يعرف باسم ولاية كشمير الحرة (آزاد كشمير)، وهناك مساحة صغيرة خاضعة للصين منذ عام ١٩٦٢م تسمى أكساي تشين.

واختلفت المصادر التي تتحدث عن تعداد السكان في كشمير ما بين المصادر الباكستانية والهندية. فطبقًا لإحصائية هندية أُجريت عام ١٩٨١ بلغ عدد سكان الولاية ٦ ملايين نسمة تقريبًا، شكَّل المسلمون منهم ٦٤,٢٪ والهندوس ٣٢,٢٥٪ والسيخ ٢,٢٣٪ والبقية ما بين بوذيين ومسيحيين وأقليات أخرى. وتذكر بعض المصادر أن تعداد السكان قبل السيطرة الهندية كان ٤ ملايين نسمة تقريبًا، بلغت نسبة المسلمين فيهم ٧٧٪، والهندوس ٢٠٪، والسيخ والأقليات الأخرى ٣٪.

أما المصادر الكشميرية شبه المستقلة فتقدر تعداد الكشميريين في الجانبين الهندي والباكستاني وفي الدول الأخرى بـ١٣,٥ مليون نسمة، بواقع ٨,٥ ملايين نسمة في جامو وكشمير، و٢,٥ مليون نسمة في كشمير الحرة، ومليون نسمة في جلجت وبلتستان، و١,٥ مليون نسمة موزعين في الهند وباكستان ودول الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الحقيقة المتفق عليها هي وجود أغلبية مسلمة في الإقليم.

ويعتبر إقليم جامو وكشمير من الناحية السياسية منطقة متنازعًا عليها بتعريف القانون الدولي، وقد قامت الهند بضم الإقليم لها في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٧م، وفرضت عليه حماية مؤقتة بعد أن تعهدت للشعب الكشميري وللأمم المتحدة بمنح الكشميريين حق تقرير المصير. وقد تضمن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧ الصادر في عام ١٩٤٨م النص على إعطاء الشعب الكشميري الحق في تقرير المصير عبر استفتاء عام حر ونزيه يتم إجراؤه تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما لم يتم حتى الآن. (١)

«ويُعتبر يوم السابع والعشرين من أكتوبر أسود يوم في تاريخ كشمير، وذلك لقيام الجيش الهندي بمهاجمة كشمير في نفس هذا اليوم من عام ١٩٤٧م، واحتلال الولاية، حيث خرقت الهند القانون الذي تم سنه، والذي تم عليه تقسيم المنطقة إلى دولتين هما الهند ودولة باكستان الإسلامية، وحسب قانون الاستقلال وخطة التقسيم في ٣ يوليو عام ١٩٤٧م، والتي أقرها البرلمان البريطاني في ١٨ يوليو من نفس العام، فإن المناطق ذات الأكثرية الهندوسية يتم ضمّها إلى الهند، والمناطق ذات الأغلبية المسلمة تنضم لباكستان، وبالتالي كان لا بد أن تنضم ولاية جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة لباكستان.

وقام الهندوس المتطرفون وقوات دوغر مهراجا هاري سينج بقتل ٣٠٠ ألف مسلم كشميري في شهرين فقط؛ وذلك في محاولة لتغيير تركيبة كشمير السكانية.

من جانبه لم يوافق الشعب الكشميري على احتلال الهند للولاية، ومنذ اليوم الأول بدأ الجهاد ضد القوات الهندوسية، ولما أحس الهندوس بأنهم سيُمْنَوْن بالهزيمة علي يد المجاهدين الكشميريين، وبمساعدة إخوانهم في باكستان، وأيضًا بمساعدة رجال القبائل، رفعت الأمر إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة في أول يناير ١٩٤٨م. ورغم أن الهند هي التي دفعت النزاع حول كشمير إلى المنظمة الدولية؛ طالبةً دعمها إلا إنها لم تطبق قرارًا واحدًا من القرارات المتتابعة التي أصدرها مجلس الأمن. (٢)

(١) كشمير.. نصف قرن من الصراع ، بتصرف، محمد عبد العاطي، الجزيرة، المعرفة، السبت ١٤٢٩/١/٥هـ - الموافق٢٠٠٨/١/١٢م.

(٢) ٢٧ أكتوبر اليوم الأسود للكشميريين، بقلم: محمد رضا ملك، موقع كشمير المسلمة، الاثنين ٢٧تشرين الأول ٢٠٠٨م.

تطورت الأحداث سريعًا، منذ اندلاع القتال المسلح بين الكشميريين والقوات الهندية عام ١٩٤٧م، والذي أسفر عن احتلال الهند لثلثي الولاية، ثم تدخلت الأمم المتحدة في النزاع، وأصدر مجلس الأمن قرارًا في ١٩٤٨/٨/١٣م ينص على وقف إطلاق النار، وإجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم. وبدأ يسود المجتمع الدولي منذ ذلك الحين اقتناع بأن حل القضية الكشميرية يأتي عن طريق اقتسام الأرض بين الهند وباكستان، فاقترحت الأمم المتحدة أن تنضم الأجزاء التي بها أغلبية مسلمة وتشترك مع باكستان في حدود واحدة (تقدر بحوالي ١٠٠٠ كم) لباكستان، وأن تنضم الأجزاء الأخرى ذات الغالبية الهندوسية ولها حدود مشتركة مع الهند (٣٠٠ كم) للسيادة الهندية، لكن هذا القرار ظل حبرًا على الورق، ولم يجد طريقه للتنفيذ على أرض الواقع حتى الآن.

عاد التوتر بين الجانبين، وحاول الرئيس الباكستاني دعم المقاتلين الكشميريين، لكن الأحداث خرجت عن نطاق السيطرة، وتتابعت بصورة درامية لتأخذ شكل قتال مسلح بين الجيشين النظاميين الهندي والباكستاني في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٥م على طول الحدود بينهما في لاهور وسيالكوت وكشمير وراجستان، واستمر الصراع العسكري ١٧ يومًا لم يتحقق فيه نصر حاسم لأي من الدولتين، وانتهت الجهود الدولية بعقد معاهدة وقف إطلاق النار بين الجانبين في الثالث والعشرين من الشهر نفسه [٣].

عاد القتال بين الجارتين ليتجدد مع مطلع السبعينيات إثر اتهامات باكستان للهند بدعم باكستان الشرقية (بنجلاديش) في محاولتها الانفصالية، وكان الميزان العسكري هذه المرة لصالح الهند، الأمر الذي مكّنها من تحقيق انتصارات عسكرية على الأرض غيرت من التفكير الاستراتيجي العسكري الباكستاني، وأدخلت البلدين في دوامة من سباق التسلح كان الإعلان عن امتلاك كل منهما للسلاح النووي أهم محطاته. وأسفر قتال ١٩٧١م عن انفصال باكستان الشرقية عن باكستان لتشكل جمهورية بنجلاديش.

دخل البلدان في مفاوضات سلمية أسفرت عن توقيع اتفاقية أطلق عليها اتفاقية شِملا عام ١٩٧٢م، وتنص على اعتبار خط وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧١م هو خط هدنة بين الدولتين. وبموجب هذا الاتفاق احتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية التي سيطرت عليها بعد حرب ١٩٧١م في كارغيل تيثوال وبونش في كشمير الحرة في حين احتفظت باكستان بالأراضي التي سيطرت عليها في منطقة تشامب في كشمير المحتلة.

لم يوافق الشعب الكشميري على احتلال الهند للولاية، ومنذ اليوم الأول بدأ الجهاد ضد القوات الهندوسية.

ومنذ ذلك الحين وللآن دخلت القضية الكشميرية في العديد من المسارات بين البلدين ما بين سياسي وعسكري للوصول لحل نهائي لها، إلا إن كل تلك الجهود لم تنجح للآن في إغلاق ملف القضية بصورة عادلة، والوصول لحق تقرير المصير الذي يطالب به الكشميريين، ونصت عليه القرارات الدولية.

الواقع الدولي والإقليمي وتأثيره على القضية

موقف الهيئات الدوليّة:

إذا نظرنا إلى موقف المجتمع الدوليّ من قضيّة كشمير نجد أنّ الهيئات الدوليّة، وعلى رأسها الأمم المتحدة، قد اهتمت اهتمامًا كبيرًا بالقضية الكشميريّة في بداياتها، وأصدرت العديد من القرارات الدوليّة التي جاءت كلّها في صالح المسلمين، وأهمّها قرار الأمم المتحدة الذي أعطى شعب كشمير حق تقرير المصير، وإجراء استفتاء حرّ في الولاية لتحقيق هذا الغرض، ولكنّ الهند وعلى مدى نصف قرن تماطل وتراوغ في تنفيذ هذه القرارات الدوليّة، كما أن الهيئات الدوليّة التي أصدرت هذه القرارات تراخت في تنفيذها، ولم

(٣) انظر نقاط الاشتعال في آسيا، د/ محمد صادق صبّور، دار الأمين، الطبعة الأولى.

تمارس أدنى ضغط على الحكومات الهنديّة المتعاقبة حتى تحترم هذه القرارات وتلتزم بها.

وفضلاً عن الموقف المتخاذل للأمم المتحدة، فقد صدرت بعض الإدانات من هيئات دولية -على استحياء- مثل منظمة العفو الدولية التي دعت الحكومة الهندية إلى إدانة صريحة لعمليات الاختفاء القسري في جامو وكشمير، وتقديم أي شخص يشتبه بمسئوليته عن مثل هذه الجرائم إلى ساحة العدالة.

الموقف الأمريكي والصهيوني:

تأرجح موقف الولايات المتحدة من القضية الكشميرية، ولم تكن رغبة الكشميريين، أو الاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بالقضية، هي المؤشر الأهم في تحديد طبيعة الموقف الأمريكي من القضية الكشميرية، بل كانت المصلحة الأمريكية في آسيا هي المحرك الأول لهذا الموقف، وارتبط التغير والتقلب في الموقف الأمريكي تجاه كشمير تبعًا لتغير العلاقة المصلحية التي تربطها بكل من الهند وباكستان طرفي القضية الأساسيين.

فحين كانت أمريكا تدعو في البداية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية فيما يخص حق تقرير المصير للكشميريين، وفي الوقت الذي كانت باكستان تعتمد على «الحليف الأمريكي» بصورة كبيرة لمواجهة الفارق الكبير في الإمكانيات مع خصمها الهندي، إلا إن الدعم الأمريكي لم يكن في كثير من الأحيان على المستوى المأمول للدرجة التي تخلت فيها أمريكا عن الجيش الباكستاني في بعض مواجهاته مع الهند.

وتراجع الموقف الأمريكي وصار يدعو إلى بحث القضية والتعاون على حلها من خلال الحلول السلمية عن طريق اتفاقية شملا الموقَّعة بين الهند وباكستان، ثم انقلب هذا الموقف مؤخرًا، وانحاز تمامًا إلى الهند بعد دخول العلاقة الأمريكية الهندية في طور التحالف الاستراتيجي؛ لما للهند من أهمية كبرى في الاستراتيجية الأمريكية، التي تعتبرها حجر الزاوية في جنوب آسيا؛ لثقل الهند الكبير في المنطقة، واشتراكها مع أمريكا في محاربة المد الإسلامي ومنع انتشاره، فضلاً عن وضع الهند كسوق ضخمة يمكن أن تستفيد منه أمريكا اقتصاديًّا.

إذًا فلم تكن كشمير في التصور الأمريكي غير ورقة هامة تستفيد بها تبعًا لحاجتها لأطراف الصراع وحفظًا لمصالحها في المنطقة.

وتضغط أمريكا على باكستان لإقناعها بالتوقف عند حدود الوسائل السلمية، والتفاوض من أجل حل القضية الكشميرية، ووصل الأمر مؤخرًا -بعد تطور العلاقة الأمريكية الهندية لدرجة التحالف الاستراتيجي- إلى اعتبار النضال البطولي للشعب الكشميري والمساعدات التي تقدمها الجماعات الجهادية الباكستانية لإخوانهم في كشمير من قبيل أعمال الإرهاب. (٤)

وعلى الجانب الصهيوني؛ فإن الوجود الإسرائيلي في كشمير ليس شيئًا جديدًا، خاصة للمتابعين والمهتمين بما يدور في هذه الولاية المسلمة منذ أكثر من نصف قرن، فقد نشرت الصحف العربية عن التعاون الهندي الإسرائيلي لقمع الانتفاضة في كشمير، وكشفت وكالة الأنباء الباكستانية مؤخرًا أن وجود العامل اليهودي في كشمير قديم من حيث التعاون المعلوماتي، أو الإرهاب، والتدريب، بل أكدت مصادر المجاهدين في كشمير وجود أكثر من (٣٥٠) كوماندوز يهودي يتعاونون مع الهند لضرب الانتفاضة الكشميرية.

هذا التقارب الهندي الصهيوني يجب أن يُؤخذ في الاعتبار بخصوص القضية الكشميرية، وما يحدث بشأنها من توترات بين الهند وباكستان، فمنذ وقت ليس بالبعيد بدأت العلاقة بين الهند وإسرائيل في النمو، وخصوصًا بعد تربُّع اليمين في كلتا الدولتين على سدة الحكم. (٥)

(٤) باكستان ومآلات التحالف الأمريكي، محمد عادل، التقرير الاستراتيجي الخامس للبيان.

(٥) لماذا تغامر الهند بإشعال الحرب ضد باكستان؟! بتصرف - طلعت رميح، الإسلام اليوم، ٢٠٠٢/٦/٥م.

العالم الإسلامي والقضية الكشميرية:

حظيت القضية الكشميرية لعقود باهتمام بالغ في العديد من دول العالم العربي والإسلامي؛ بفعل التحركات الباكستانية الدبلوماسية الداعمة للقضية، فكان التأييد لحق الشعب الكشميري في تقرير المصير، وكانت التحركات الإعلامية الداعمة لباكستان بهذا الشأن، كما أخذت القضية حيزًا كبيرًا في مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية التي نددت بالانتهاكات الهندية ضد الشعب الكشميري.(٦)

حظيت القضية الكشميرية لعقود باهتمام بالغ في العديد من دول العالم العربي والإسلامي.

وتراجعت القضية كثيرًا من أجندات العالم الإسلامي بعدما تغير الموقف الباكستاني المبدئي الخاص بكشمير، فضلاً عن تداعيات الحرب الأمريكية على «الإرهاب»، وما رافقها من غارة على العالم الإسلامي، ألهت دوله عن القضية الكشميرية إلى حد بعيد، حتى إن مجرد دعوات التنديد بالأسلوب الدموي الذي تعالج به الهند المشكلة ضعفت.

كما لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي دورًا نشطًا للوصول لتسوية سلمية للنزاع، وأصدرت العديد من البيانات الداعية لذلك، فضلاً عن تنديداتها بعمليات القمع التي تقوم بها القوات الهندية، بناء على لجان تقصّي حقائق تابعة للمنظمة، إلا إن كل محاولات المنظمة باءت بالفشل نتيجة التعنت الهندي.

كما تقلص دور المؤسسات الإسلامية الإغاثية بالنسبة لقضية كشمير، برغم أنه لم يتجاوز المساعدات الإغاثية، إلا إن هذا الدور تراجع بصورة ملحوظة بعد الحملة الشرسة التي تشنها أمريكا والغرب على المؤسسات الخيرية الإسلامية.

كما أن رغبة العديد من دول العالم الإسلامي في الاتجاه شرقًا، بعيدًا عن القطب الأمريكي في السنوات الأخيرة(٧)، دفعها إلى إعادة النظر في علاقتها مع الهند على نحو يشير إلى مزيد من الاهتمام والتقارب على حساب القضية الكشميرية، وهو التوجه الذي يحظي بتأييد إيجابي من الهند التي تسعى لإقامة علاقات متميزة خاصة مع دول الخليج.(٨)

ويبدو أن العالم الإسلامي المثقل بهمومه لن تتعدى مشاركته في القضية -في ظل الأوضاع الدولية المتأزمة والحرب التي تستهدف المسلمين- الإعراب عن القلق والمطالبة بتسوية سلمية، خاصة بعد تغيير الموقف الباكستاني الخاص بكشمير، والذي كان يحظى بتأييد إسلامي كبير ودعم عربي.

كشمير في الاستراتيجية الباكستانية:

مثلت كشمير للحكومات الباكستانية المتعاقبة منذ نشأة الدولة أهمية كبرى وقضية أمن قومي باكستاني، لم يستطع أي نظام باكستاني حتى أواخر القرن العشرين تجاوزها أو التفريط فيها، ويمكن تلخيص تلك الأهمية فيما يلي:

- تعتبرها باكستان منطقة حيوية لأمنها؛ وذلك لوجود طريقين رئيسيين وشبكة للسكة الحديد في سرحد، وشمالي شرقي البنجاب تجري بمحاذاة كشمير.

- ينبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار رئيسة للزراعة في باكستان، مما يجعل احتلال الهند لها تهديدًا مباشرًا للأمن المائي الباكستاني.

- تعتبر كشمير -ذات الأغلبية المسلمة - عمقًا استراتيجيًا هامًا لباكستان، خاصة أنها تملك حدودًا طويلة مع الهند العدو التقليدي لباكستان.

(٦) انظر مأساة كشمير منذ نشأتها حتى أحداث ١١ سبتمبر، منى حندقها، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى٢٠٠٣م.

(٧) تم استقبال الرئيس المصري في زيارته للهند في شهر ١١-٢٠٠٨ استقبالاً مبهرًا، الأمر الذي يشير للاهتمام -المتبادل- الكبير بدول العالم العربي والإسلامي، مما سيترك أثره لا شك على وضعية القضية الكشميرية.

(٨) انظر العلاقات الخليجية الهندية - التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.

وفضلاً عن المنطق العقدي والولاء السياسي الذي يربط كشمير بباكستان تاريخيًّا، إضافة للتضحيات التي قدمها الطرفان في سبيل الوصول لاستقلال كشمير أو التحاقها بباكستان؛ فإن القضية ترتبط في الحس الشعبي الباكستاني بالوجود الباكستاني ذاته، مما جعلها القضية الأهم على جدول السياسة الخارجية الباكستانية.

وقد لخص ظفر الله خان أحد وزراء الخارجية لباكستان أهمية كشمير الاستراتيجية لباكستان بقوله: «إن إلحاق كشمير بالهند لا يمكن أن يضيف شيئًا كثيرًا إلى اقتصاد الهند أو أمنها، بينما يمثل أمرًا حيويًّا لباكستان، فإذا ما انضمت كشمير إلى الهند؛ فإن باكستان سواء من الجانب الاستراتيجي أو الاقتصادي إما أن تصبح جزءًا خاضعًا للسلطة الهندية، أو ينتهي وجودها كدولة ذات سيادة مستقلة».(٩)

وللخلافات الحادة بين باكستان والهند منذ انفصالهما، والتي يأتي على رأسها قضية كشمير، فقد تدخلت باكستان عسكريًّا بصورة مباشرة في صراعات مع الهند كانت تأخذ أشكالاً متباينة في حدتها ومدى تأثيرها: تبدأ بمناوشات حدودية، واشتباكات عسكرية على خط الهدنة، كاد بعضها ينتهي بحروب مدمرة، لولا تدخل قوى دولية في الوقت المناسب والضغط على الطرفين لتهدئة الوضع، ووصلت النزاعات لذروتها في ثلاثة حروب نشبت بين الجارتين العدوتين منذ انفصالهما، وترتب عليها آثار ضخمة، وهو ما يؤشر لعمق الخلاف وحدته.

ودفع اختلال موازين القوى العسكرية والاقتصادية والبشرية لصالح الهند، باكستان لإنفاق الكثير من دخلها القومي لتقليص مساحة ذلك الخلل، خاصة من جهة الإنفاق العسكري، الأمر الذي كلّف خزينة الدولة مبالغ طائلة، أثرت سلبًا على التنمية الاقتصادية.

وفي إطار معالجة ذلك الخلل سعت باكستان لتطوير برنامجها النووي لتحقيق التوازن مع خصمها التاريخي؛ إذ إن النظام السياسي الباكستاني كان على قناعة بأنه يصعب تحقيق التوازن عن طريق المنافسة في مجال الأسلحة التقليدية التي تتفوق فيها الهند بمراحل، ومن أجل تطوير هذا البرنامج تحملت باكستان العقوبات الدولية وضحّت بالكثير من أجل استكمال بنائه.

وبعد دخول البعد النووي في الصراع أصبح الدور العسكري الكبير والمباشر لدعم كشمير أكثر صعوبة؛ حيث مثّل البعد النووي محورًا أساسيًّا في معادلة التوازن بين البلدين في السنوات الأخيرة، ولم يكن الخيار النووي يمثل لباكستان فيما يخص القضية الكشميرية أداة حسم الصراع لصالحها، وإنما أداة لضمان عدم الحسم العسكري لصالح الخصم الهندي.

دفع اختلال موازين القوى العسكرية والاقتصادية والبشرية لصالح الهند، باكستان لإنفاق الكثير من دخلها القومي لتقليص مساحة ذلك الخلل، خاصة من جهة الإنفاق العسكري

وفضلاً عن التدخل العسكري المباشر كان الدعم العسكري الذي قدمته الأنظمة الباكستانية المختلفة للفصائل العسكرية الكشميرية، والذي كان يعني لها استمرار القضية، وإرهاق المحتل الهندي واستنزافه، وتجنب دفع ثمن كبير في المواجهات المباشرة، فضلاً عن الهروب من الضغوط الدولية الداعية للتهدئة بين الطرفين.

ومن هنا لم يتوقف الدعم العسكري على مدار ما يقرب من نصف قرن للفصائل الكشميرية المقاومة، وتمثل ذلك الدعم في صور شتى من تدريب وإمداد، وإنشاء معسكرات للكثير من المجموعات الكشميرية المقاتلة على الأراضي الباكستانية.

ولمعرفة مدى الترابط بين باكستان وكشمير نجد أن معظم المقاتلين الكشميريين المنادين بالاستقلال عن الهند، والانضمام لإخوانهم الباكستانيين هم من

(٩) باكستان ومآلات التحالف الأمريكي، محمد عادل، التقرير الاستراتيجي الخامس (للبيان).

خريجي المدارس الدينية الباكستانية، كما أن دولة باكستان تستضيف العديد من مقاتلي كشمير، وتنشط فيها العديد من الجماعات الإسلامية المؤيدة لهذا الاستقلال.

وكما لعبت باكستان دورًا عسكريًّا مهمًّا لدعم القضية الكشميرية، فقد وازى هذا المسار العسكري مسار آخر لم يقل أهمية عن المسار الأول، والمتمثل في المسار السياسي، والعمل التفاوضي والإعلامي، والذي تبنته باكستان كاستراتيجية هامة تهدف بقوة لتدويل القضية، ونجحت بالفعل في بداية القضية- اعتمادًا على قوة موقفها القانوني- في استصدار قرارات دولية تخص القضية الكشميرية، والمتعلقة بحق تقرير المصير، «قرار الأمم المتحدة رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨م - قرار مجلس الأمن رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨م- قرار لجنة الأمم المتحدة رقم ١١٩٦ الصادر سنة ١٩٤٩م»، والتي تؤكد مضامينها قبول حكومتا الهند وباكستان في أن يتحدد الوضع المقبل لولاية جامو وكشمير بما يتفق وإرادة شعب الولاية، عبر استفتاء حر ونزيه.

وصاحب تلك التحركات عمل إعلامي واسع من الحكومات الباكستانية داخل المجتمع الدولي، وخاصة دول العالم العربي والإسلامي والمنظمات الإسلامية؛ لكسب الدعم والتأييد للقضية الكشميرية، والتي لاقت نجاحًا كبيرًا لعقودٍ، حتى بدأت الأضواء تنحسر عن القضية مع تغيير الموقف الباكستاني وبداية حقبة جديدة من العلاقات الباكستانية الكشميرية على المستوى الرسمي بعد أحداث سبتمبر.

واستمرت باكستان خلال كثير من المناسبات في محاولة تدويل القضية؛ أملاً في تدخل أطراف دولية تساعد في وضع حد للصراع في كشمير، خاصة الطرف الأمريكي للضغط على الهند، إلا إن تلك المحاولات لم تنجح في التوصل لحل المشكلة؛ بسبب التعنت الهندي، ورفضها قبول القرارات الدولية، والميل الأمريكي للجانب الهندي، فضلاً عن تفوق الهند العسكري الذي لعب دورًا كبيرًا لصالحها في الخمسين سنة الأولى من عمر القضية.

التراجع الباكستاني

بناء على التحولات في استراتيجية أمريكا بالمنطقة، ووصول العلاقة الأمريكية الهندية إلى درجة التحالف الاستراتيجي، فقد تأثرت وضعية القضية الكشميرية بالنسبة لباكستان تأثرًا كبيرًا، مما أدى بالنظام الباكستاني تحت الضغوط الهندية وتصلب موقفها، إلى تراجع ملموس في موقفها من قضية كشمير المصيرية، حيث «فرضت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م قيودًا شديدة على فُرَص عمل حركة المجاهدين في كشمير، من خلال ما أفرزته تلك الأحداث من تحولات مهمة في البيئة الأمنية الدولية بشكل عام، ومنطقة جنوب آسيا بشكل خاص، خاصة بعد انضمام باكستان إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب». (١٠)

وبدأت باكستان شيئًا فشيئًا في عهد برويز مشرف في التخلي عن ثوابتها التاريخية المتعلقة بحقوق الكشميريين في تقرير مصيرهم، واتجهت خطوات التفاوض وجهة جديدة بعيدًا عن حل حقيقي للقضية إلى الاهتمام أكثر بعملية مد جسور التعاون بين الطرفين، ورفع مستوى التعاون الاقتصادي، وتأجيل التوصل لحل جذري للقضية حتى تتم عملية «بناء الثقة».

ونجحت الهند في تحقيق مكتسبات في موقفها من القضية، وتجاوز الثوابت الباكستانية والحقوق الكشميرية مستغلة الضعف الذي دبّ في الكيان الباكستاني، والذي كان أحد أسبابه التحالف مع أمريكا، والذي دخلت باكستان بسببه في دوامة من الاضطرابات غير المسبوقة، والشاهد أن السنوات الأخيرة من عمر القضية شهدت العديد من المباحثات المتبادلة بين الهند وباكستان، قدمت فيها باكستان كثيرًا من التنازلات، كان من أهمها تخلي الحكومة الباكستانية عن تأييد المجموعات الجهادية التي تقاتل للحصول على استقلال كشمير من الهند وضمها

(١٠) حركة المجاهدين في كشمير، دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

لباكستان، بل وبدأت تضيق عليها، وذلك بطلب من الهند، وبرغم ذلك لم تصل تلك المفاوضات لنتيجة حقيقية فيما يتعلق بحل القضية الكشميرية.

وتحولت القضية الكشميرية في حسّ بعض الساسة الباكستانيين إلى ورقة انتخابية تضمن الحشد الجماهيري لمن يرفع لافتتها، وتظهر بقوة وقت الانتخابات في صورة بيانات حماسية تؤيد بقوة حق تقرير المصير، ويبدو أن الرئيس الباكستاني الجديد آصف علي زرداري يسير على نفس نهج سلفه في التخلي التدريجي عن ثوابت القضية؛ حيث «اتهم حافظ محمد سعيد مؤسس جماعة عسكر الطيبة، وهي جماعة مسلحة رئيسة تقاتل في كشمير المحتلة الرئيس آصف علي زرداري بأنه مسالم أكثر مما ينبغي مع الهند؛ وانتقده لأنه يصف المسلحين في كشمير المحتلة بأنهم «إرهابيون»، ووصف حافظ محمد سعيد مؤسس تعليقات زرداري بأنها «انتهاك واضح وانحراف عن السياسة الثابتة لباكستان». (١١)

إلا إن تلك التحولات في السياسة الرسمية لباكستان تجاه القضية لم تغير في الحس الشعبي الباكستاني شيئًا؛ إذ إن القضية الكشميرية ما زالت تمثل لغالبية الباكستانيين وقطاعًا كبيرًا من الجيش والجماعات الإسلامية الباكستانية القضية المصيرية التي ترتبط بوجود باكستان ونشأتها واستمرارها.

كشمير في الاستراتيجية الهندية:

برغم أن كشمير تحوي أغلبية مسلمة، وبرغم الحروب المدمرة التي خاضتها واستنزفت من مواردها البشرية والاقتصادية الكثير، إلا إن الهند كانت وما زالت على مدار ستين عامًا شديدة التمسك بها؛ لما تمثله كشمير في الرؤية الهندية من قضية ذات أهمية استراتيجية، وتتلخص هذه الأهمية فيما يلي:

١- تعتبر الهند كشمير عمقًا أمنيًّا استراتيجيًّا لها أمام الصين وباكستان.

٢- تنظر إليها على أنها حاجز طبيعي وعمق أمني مهم في مواجهة الدولة الباكستانية الإسلامية التي نشأت على أسس دينية، الأمر الذي تعتبره يهدد أمنها الداخلي؛ لوجود عدد كبير من المسلمين في الهند.

٣- تخشى الهند في حال سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح بابًا من دعاوى الانفصال لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية لنفس الأسباب الدينية أو العرقية.

الاستراتيجية الهندية في التعامل مع القضية الكشميرية

في سبيل غلق ملف كشمير لصالحها نهائيًّا عمدت الهند لمجموعة من الاستراتيجيات منوعة الاتجاهات، متعددة التأثير (السحق العسكري- التوظيف- المواجهة- الاختراق ...) وغير ذلك من الاستراتيجيات التي استطاعت من خلالها كسب جولات كثيرة على المستوى السياسي والعسكري والإعلامي، حتى مالت الكفة بوضوح لصالحها مؤخرًا، وكادت لولا ثبات المقاومة الكشميرية وجهادها أن تغلق هذا الملف نهائيًّا لصالحها، وتنهي صراعًا امتد لأكثر من نصف قرن ويمكن إجمال تلك الاستراتيجية في الآتي:

١- إبعاد الأضواء عن القضية الكشميرية وتهميشها:

وتحويلها من قضية سياسية وقضية حق استقلال إلى قضية إنسانية، واستخدمت الهند في ذلك مبررات وشعارات تعزيز الثقة أولاً بين الطرفين الهندي – الباكستاني كأولوية تسبق الملفات الشائكة بين البلدين، والاهتمام بتعزيز التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي، والذي ارتفع لمليار دولار مؤخرًا.

«وقد استطاعت الهند -بدهاءٍ- استغلال خمس سنوات وأربع جولات في عملية السلام الجارية بينها وبين باكستان منذ يناير ٢٠٠٤م، دون تقديم أي شيء يُذكر لقضية كشمير، ففي كل مرة يتم إدراجها على جدول الأعمال، وفي كل مرة يتم تجاهلها، وعدم التطرق لها

(١١) رويترز ٦-١٠-٢٠٠٨م http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE٤٩٥١JF٢٠٠٨١٠٠٦

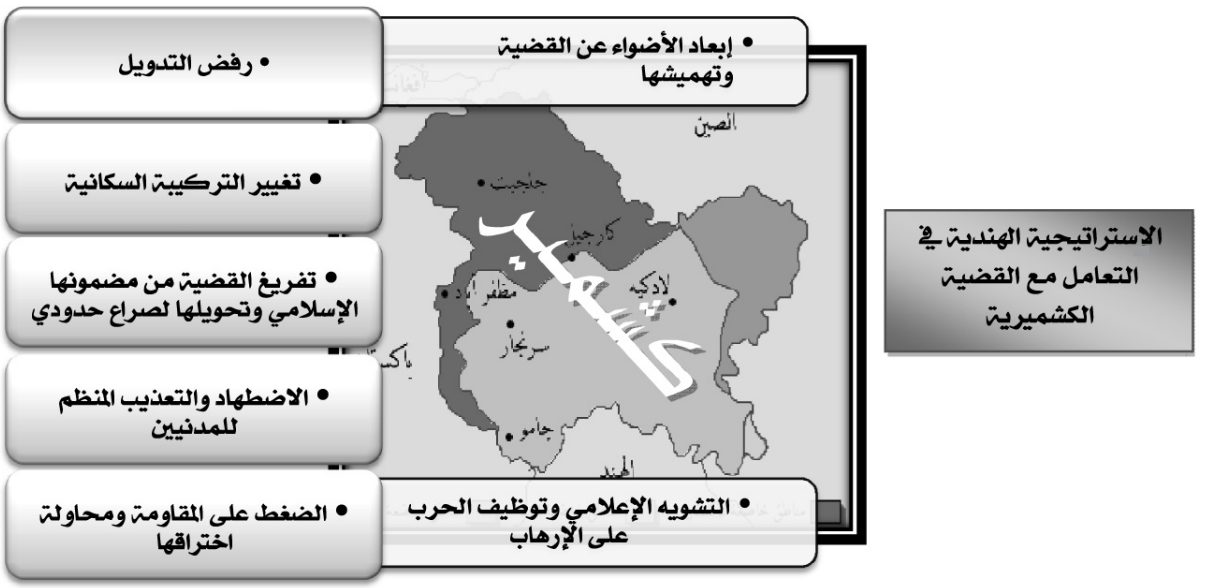

بوصفها شأنًا سياسيًّا يمكن التفاوض عليه، وبقيت نيودلهي ثابتة على موقفها من اعتبار كشمير جزءًا لا يتجزأ من أرضها الوطنية، في حين راحت باكستان تُبْدِي مرونةً، وتقدم مقترحاتٍ بعيدةً عن موقفها السابق المتبني لقرارات الأمم المتحدة كوسيلة للحل، وانتهى الأمر بتحويل القضية إلى شأن إنساني.[١٢]

٢- التشويه الإعلامي، وتوظيف الحرب على الإرهاب:

اجتهد الإعلام الهندي في تشويه صورة المجاهدين الكشميريين في عيون الرأي العام العالمي، ونجح بفضل خطته الإعلامية المحكمة -التي تقوم على التعتيم والانتقاء في البث والنشر- في منع وصول الحقيقة إلى العالم، وساعدت أحداث سبتمبر وما تلاها في تحويل قضية شعب يبحث عن الاستقلال وحق تقرير المصير إلى شعب إرهابي وقضية تمرد.

ولعبت الاستراتيجية الإعلامية الهندية دورًا بارزًا في تبرير عمليات السحق العسكري للمقاومة، وتهيئة الرأي العام الدولي لقبول المذابح وعمليات الانتهاك الشرسة التي تشنها القوات الهندية ضد المدنيين.

٣- رفض تدويل القضية:

بعد طلب الهند ولجوئها في بداية الأمر قبل نصف قرن للأمم المتحدة، وعرض النزاع عليها تحولت الاستراتيجية الهندية إلى إبعاد المنظمة الدولية وغيرها من المنظمات عن التدخل في القضية، على أساس أنها شأن داخلي، رافضة كل المقترحات والوساطات التي قامت بها باكستان في هذا الشأن، مما يشير إلى أن اتجاهها في بادئ الأمر للأمم المتحدة لم يكن سوى نوع من المناورة أو المشاغبات لكسب الوقت، وتثبيت الأمر الواقع، ومع مرور الوقت وضعف موقفها القانوني الذي يستند إلى حق الكشميريين في تقرير المصير، أعطت الهند ظهرها للمنظمة ورفضت أي تدخل دولي في القضية، ولم تنفذ للآن أيًّا من القرارات الدولية المتعلقة بالقضية.

٤- تغيير التركيبة السكانية:

للتغلب على واحدة من أهم العقبات التي تعوق المخطط الهندي في إغلاق الملف الكشميري نهائيًّا لصالحها، لجأت الهند مبكرًا في مخطط مدروس لتغيير الطبيعة السكانية في الإقليم التي تميل بوضوح للغالبية المسلمة، «فدفعت بموجات كبيرة من الهندوس، خاصة ممن خدموا في الجيش الهندي إلى الاستقرار في الإقليم، ومنحتهم الوظائف المختلفة، وأغلقت مئات المدارس

(١٢) كشمير.. الملف الضائع بين الهند وباكستان، سمير حسين، الإسلام اليوم، ٢٠٠٨/٦/٢٨م.

الإسلامية، وصادرت كثيرًا من الممتلكات، وأغلقت (٢٠٠) معهد إسلامي، وغيَّرت المناهج نحو التعليم الهندوسي، وبدأت في عمليات قمع رهيبة ضد المسلمين». [١٣]

وكان من نتائج هذه السياسة استقرار حوالي ٨٠٠ ألف عسكري هندي في كشمير المحتلة، وهو من أكبر التجمعات العسكرية في منطقة واحدة في العالم، تحت دعوى مكافحة التمرد، فضلاً عن فرار وتشريد ومقتل مئات الآلاف من الكشميريين، بسبب سياسات القمع الهندي، الأمر الذي أدى لاحقًا لتغيير ملحوظ في نسبة السكان المسلمين والهندوس بالولاية.

٥- تفريغ القضية من مضمونها الإسلامي ومحاولة تحويلها لصراع حدودي:

تبرز هذه السياسة بوضوح من خلال تصريحات المسئولين الهنود أنفسهم، فقد «اختزلت عضوة البرلمان الهندي نجمة هبة الله -في حديثها لصحيفة الرياض السعودية في عددها رقم ١٤٥٨١، الصادر يوم الاثنين ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ الموافق ٢٦ مايو ٢٠٠٨م- قضية كشمير في أنها قضية حدودية لا أكثر، .. وتضيف هبة الله: لسوء الحظ هناك انطباع في المنطقة بأن قضية كشمير قضية إسلامية، ولكن هذا الانطباع خاطئ؛ لأن المسألة مسألة حدود، لأن باكستان تحتل ثلث أراضي كشمير، فهي مسألة أرض محتلة ولم ولن تكون قضية إسلامية. وباكستان تحاول أن تصور في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي العالم الإسلامي، بأن قضية كشمير قضية إسلامية، ولكني أقول: إنها مشكلة حدودية، وليست قضية إسلامية، كما تريد أن تصورها باكستان.

في سبيلها لتقنيين عمليات الاضطهاد المنظم سنَّت الهند قوانين في منتهى القسوة، تسمح لأفراد الجيش باحتجاز واغتصاب وتعذيب المدنيين، خاصة المتهمين بدعم المقاومة

وتقول الناطقة باسم الخارجية الهندية -وقد صرحت بذلك منذ فترة طويلة-: «لا حق للمسلمين في العالم أن يتدخلوا في شئوننا الداخلية، وكشمير من أجزائنا، وإن كشمير قضية داخلية للهند، ولا حق لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها من المنظمات الإسلامية العالمية أن تتدخل في الشئون الداخلية للهند. [١٤]

٦- الاضطهاد والتعذيب المنظم للمدنيين:

تحت لافتة محاربة الإرهاب بمفهومها الملتبس أُطلقت يد قوات الأمن الهندية في كشمير، بعيدًا عن مراقبة المنظمات الحقوقية التي مُنعت من دخول الأراضي الكشميرية، واعتمدوا في القضاء على المقاومة الكشميرية أساليب أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق المدنيين.

وفي سبيلها لتقنين عمليات الاضطهاد المنظم سنَّت الهند قوانين في منتهى القسوة، تسمح لأفراد الجيش باحتجاز واغتصاب وتعذيب المدنيين، خاصة المتهمين بدعم المقاومة.

«وهذه القوانين السالبة للحريات تعطي القوات المسلحة الهندية وقوات الأمن مع سلطات الطوارئ الحق في إلغاء كافة الحقوق الأساسية للشعب الكشميري، والمسلمين في الهند.. وفي كشمير وخلال فترة المقاومة الإسلامية (١٩٨٩-٢٠٠٨م) قتلت قوات الجيش والأمن الهنديين أكثر من مائة ألف مسلم، واغتصبت عشرين ألف امرأة، ويتمت عشرات الآلاف من الأطفال، ورمَّلت آلاف النساء، ودمرت عشرات الآلاف من المنازل والمحال التجارية المملوكة لكشميريين، ووضعت في الحجز غير القانوني-وبدون محاكمة لمدة سنوات- آلاف الكشميريين الأبرياء الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين إلى ٨٠ سنة». [١٥]

وتستهدف هذه الاستراتيجية الهندية -التي تعتمد على

(١٣) كشمير.. مأساة تغذيها الأطماع – مصطفى عاشور –إسلام اون لاين
/02/http://www.antomlife.net/arabic/history/1422
article02.SHTML

(١٤) سلام الهند وباكستان .. لا مكان لكشميرا! بتصرف، بقلم: سمير حسين، موقع كشمير المسلمة.

(١٥) عَهْدُ الإرْهَابِ فِي كَشْمِير، بقلم: أيْ . زيد خان، صحفي باكستاني، موقع كشمير المسلمة، السبت، ١٨تشرين الأول ٢٠٠٨م.

منظومة منوعة من الإجراءات الإجرامية- سحق النفسية الكشميرية، وفرض سياسة الأمر الواقع، ومحاولة إجهاض العمل المقاوم لدى الكشميريين، والضغط على المقاومة، وتحجيم عملها، وترهيب الداعمين لها.

وتثير هذه الإجراءات القمعية الهندية للمدنيين الكشميريين التساؤلات حول صحة الدعاوى الهندية بأحقيتها في الأراضي الكشميرية كجزء لا يمكن التفريط فيه من الأراضي الهندية، في حين أنها تتصرف في كشمير كقوة احتلال.

٧- الضغط على المقاومة ومحاولة اختراقها ووقف الدعم الباكستاني لها:

لم تتوقف أساليب الضغط الهندي على المقاومة الكشميرية على عمليات السحق العسكري المباشر للمجاهدين الكشميريين وإخوانهم الباكستانيين، وإنما تجاوز ذلك لعمليات قمع المدنيين لوقف الدعم الداخلي، وإضعاف الجبهة الداخلية المساندة للمقاومة، والضغط على المقاتلين الكشميريين لتخفيف وتيرة المقاومة التي سيدفع جزءًا من ثمنها المدنيون.

كما استغلت الهند جولات المفاوضات الثنائية مع باكستان للتركيز على ما أسمته مكافحة الإرهاب، ووقف أي دعم باكستاني لفصائل المقاومة على كافة المستويات العسكرية والإعلامية وغيرها كشرط لاستمرار المفاوضات، الأمر الذي ظهر أثره في وقف باكستان لجزء كبير من دعمها للفصائل الكشميرية المقاومة، ورفض بعض عمليات المقاومة على اعتبارها من أعمال الإرهاب.

وحاولت الحكومة الهندية اختراق المقاومة، وإحداث شروخ بين فصائلها، وبثّ الوقيعة بينها؛ لتشتيت الجهود وتسهيل عملية القضاء عليها، سواء كانت هذه المحاولات بطريقة مباشرة كما حدث في بداية القضية عندما «عمل الهندوس على الوقيعة بين الحزبين الرئيسين للمسلمين، وهما: حزب المؤتمر الإسلامي، وحزب المؤتمر الوطني».[١٦]

يضاف لذلك محاولاتها غير المباشرة لاختراق فصائل المقاومة عن طريق الضغط على باكستان للقيام بهذا الدور بالوكالة، وهذا ما يبدو أن باكستان وقعت فيه مؤخرًا؛ حيث «استطاعت الحكومة الباكستانية لأول مرة أن تُحدِث الشرخ بين اتحاد الأحزاب السياسية الكشميرية الذي يسمى بـ«مؤتمر الحرية لجميع الأحزاب الكشميرية» في كشمير المحتلة.

وكانت الهند قد عجزت عن ذلك مع كل المحاولات، وتمكنت الحكومة الباكستانية من تقسيم المؤتمر؛ لأن قائد المؤتمر (سيد علي جيلاني) الذي يتمتع بشعبية كبيرة في كشمير كان يعارض الخط الذي اختاره الجنرال برويز مشرف (والذي تخلى عن الموقف المبدئي الباكستاني من القضية، ودعا لتقسيم كشمير على أساس جغرافي، ولغوي، وديني، ثم يوافق البلدان: باكستان والهند على الأقاليم التي يمكن أن تكوّن دولة كشمير المستقلة، والأقاليم التي يمكن أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة، والأقاليم التي يمكن أن تبقى تحت سيطرة البلدين).

وكان الشيخ سيد علي جيلاني يعتبر ضم كشمير لباكستان الحل الأمثل حسب الموقف التاريخي القديم لباكستان.

وشجعت الحكومة الباكستانية الأحزاب الأخرى على تتبع الخطّ الذي اختارته حكومة الجنرال برويز مشرف، وبناء على ذلك اختلفت هذه الأحزاب، وانقسم (مؤتمر الحرية لجميع الأحزاب الكشميرية) إلى قسمين: قسم بقي تحت قيادة السيد علي جيلاني، وهذا القسم يمثل في حقيقة الأمر إرادة الشعب الكشميري، وقسم آخر سمي باسم (مؤتمر الحرية مجموعة عباس أنصاري)، وتجمعت فيه الأحزاب التي تتمتع بتأييد الحكومة الباكستانية الحالية لاختيارها خطّ الجنرال برويز مشرف لحلّ قضية كشمير.

وبدأ القسم الأخير من مؤتمر الحرية للأحزاب الكشميرية في خطّ إيجاد العلاقات المباشرة مع

(١٦) كشمير.. مأساة تغذيها الأطماع (مصدر سابق)

الحكومة الهندية، وحصل اللقاء الرسمي بينهم وبين الحكومة الهندية لأول مرة في يناير عام ٢٠٠٤م».[١٧]

استراتيجية الكشميريين لحل القضية:

للوقوف على حقيقة العمل الكشميري المقاوم، وأهم استراتيجيات الكشميريين لحل القضية لا بد من إلقاء الضوء سريعًا على أهم تقسيمات الحركات الكشميرية وفصائلها:

الفصائل والأحزاب الكشميرية:

تضم الساحة الكشميرية عشرات من الفصائل والأحزاب مختلفة الاتجاهات، تتنوع فيما بينها تنوعًا كبيرًا، وتمثل مواقفها من مسألة حق تقرير المصير والانضمام لأي من الطرف الهندي أو الباكستاني الفارق الأهم فيما بينها، والمحدد الرئيس لطريقة عملها الذي يتنوع بدوره ما بين العمل العسكري الجهادي، والمقاومة السياسية، والعمل الدعوي والتوعوي، أو الجمع بين كل ذلك.

ومن تلك الفصائل متعددة الاتجاهات والمشارب تمثل فصائل المقاومة ذات المرجعية الإسلامية بأطيافها المختلفة والمطالبة بالانفصال عن الهند أهم وأوسع الحركات انتشارًا في كشمير.

ويمكن تقسيم تلك الحركات التقسيم التالي:

«القسم الأول: الأحزاب السياسية:

- اتجاه يؤيد الانضمام إلى الهند.
- اتجاه يؤيد الاستقلال.
- اتجاه يؤيد الانضمام إلى باكستان.

القسم الثاني: الجماعات المسلحة:

القسم الأول: الأحزاب السياسية.

وهي ثلاثة اتجاهات:

أ- الاتجاه الأول: أحزاب تؤيد الانضمام إلى الهند، وهي أحزاب يغلب عليها الطابع القومي العلماني، وتهدف إلى الانضمام إلى الهند، ومن أهمها: المؤتمر القومي الكشميري - المؤتمر القومي الهندي: ويلاحظ على هذين الحزبين قلة الشعبية التي يتمتعان بها في الشارع الكشميري.

ب- الاتجاه الثاني: أحزاب ذات رؤية مستقلة، وتنادي بالاستقلال، وعدم الانضمام لا إلى الهند ولا إلى باكستان ومن أبرزها: جبهة تحرير جامو وكشمير- المؤتمر الشعبي- الجبهة الشعبية الديمقراطية.

ج- الاتجاه الثالث: أحزاب تؤيد الانضمام إلى باكستان، وتقوم برامجها السياسية على هذا الأساس، ويعتبر تجمع (تحالف) الأحزاب الكشميرية للحرية أهمها، ويضم هذا التجمع حوالي ٢٦ حزبًا منها:

الجماعة الإسلامية: يترأسها السيد غلام محمد بت، وتركز -إضافة إلى نشاطها السياسي- على التربية والتعليم للحفاظ على الهوية الإسلامية للشعب الكشميري. ولها حضور عبر فروع نشيطة في معظم أنحاء كشمير. ومن أبرز قادتها محمد علي الجيلاني الرئيس السابق لتحالف جميع الأحزاب الكشميرية للتحرير، وعضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة.

مؤتمر مسلمي كشمير- حزب رابطة المجاهدين- الرابطة الشعبية (فاروق رحماني)، الرابطة الشعبية (شيخ عبد العزيز- اتحاد المسلمين: يترأسه السيد عباس أنصاري، وينتسب إليه مسلمون شيعة، وليس له جناح عسكري).

حركة تحرير جامو وكشمير- حركة المقاومة الشعبية: وبالرغم من توجهها العلماني إلا إنها تهدف إلى الانضمام إلى باكستان.

(١٧) كشمير تستلهم الاستقلال من كوسوفا! سمير حسين، الإسلام اليوم، ٢٠٠٨/٢/٢٥م.
http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=37&catid=76&artid=11793

القسم الثاني: الجماعات المسلحة:

وهي تكوينات سياسية انتهجت أسلوب المقاومة العسكرية المسلحة للتخلص من الحكم الهندي والانضمام إلى باكستان. ويوجد لأغلبها قواعد ثابتة في باكستان للتدريب والإدارة، ومن أهمها:

حزب المجاهدين: أُسس عام ١٩٨٩م بقيادة سيد صلاح الدين، ويضم حوالي عشرة آلاف مسلح أغلبهم من الكشميريين.

جماعة عسكر طيبة: جماعة سلفية جهادية أسست عام ١٩٩٥م برئاسة البروفيسور حافظ سعيد، وتضم أكثر من ستة آلاف مقاتل، يطلق عليها أحيانًا «لشكر طيبة»، وبعد أن أدرجتها الولايات المتحدة ضمن قائمة الجماعات الإرهابية أعلنت عن انقسام العمل الداخلي بها إلى قسمين: الأول دعوي بقيادة البروفيسور حافظ سعيد، والآخر عسكري بقيادة عبد الواحد كشميري.

جيش محمد: يقودها مولانا مسعود أظهر، وتضم حوالي ثلاثة آلاف مقاتل، وأدرجتها الولايات المتحدة كذلك ضمن قائمة الجماعات الإرهابية.

حركة الأنصار: أسست عام ١٩٨٦م، وانشقت إلى جناحين.. حركة المجاهدين التي يقودها مولانا فاروق كشميري، تضم حوالي ثلاثة آلاف مقاتل، وحركة الجهاد الإسلامي التي يقودها السيد سيف الله أختر، وتعتبر أقل عددًا من الأولى. (١٨)

استراتيجية المقاومة الكشميرية

١- حروب العصابات:

الفارق العسكري الضخم بين القوات الهندية والمقاومة الكشميرية حتَّم علي المقاتلين الكشميريين عدم الدخول في حرب نظامية ضد جيش بهذا العدد والعتاد؛ لذا فالخيار البديل كان اللجوء إلى حرب عصابات طويلة بهدف الوصول إلى نتيجة واحدة هي إحداث خسائر جسيمة في القوات الهندية، واستنزاف الآلة العسكرية، وقد ساعد على نجاح هذا الأسلوب معرفة فصائل المقاومة بالتركيبة الجغرافية للبلاد معرفة جيدة، والدعم المادي والمعنوي الكبير الذي يجده المجاهدون من بقية الشعب الكشميري.

٢- تنوع العمل المقاوم:

يتميز العمل الكشميري المقاوم بتنوع جبهات العمل، وتجاوز العمل العسكري المنفرد إلى شتى أنواع المقاومة: سياسية وإعلامية، ودعوية ودبلوماسية، وهو ما أثرى المقاومة الكشميرية، وكان أحد أهم أسباب الصمود البطولي للجهاد الكشميري ضد البربرية الهندية.

تتميز المقاومة الكشميرية بطول الجبهة المقاومة، وامتدادها من العمق الكشميري إلى الداخل الباكستاني

٣- امتداد الجبهة المقاومة:

تتميز المقاومة الكشميرية بطول الجبهة المقاومة، وامتدادها من العمق الكشميري إلى الداخل الباكستاني؛ حيث تنقسم المقاومة الكشميرية في غالبها لقسمين رئيسين: مقاومة من داخل الأراضي الكشميرية، وهي في غالبها مقاومة سياسية تطالب بالاستقلال مدعومة بأذرع عسكرية، والجبهة الأخرى تنطلق من الأراضي الباكستانية «وهي موزعة بين عسكرية وسياسية، ودينية وعلمانية، وتتوزعها خريطة حزبية معقدة، ومتشابكة كتشابك الأعراق والقوميات والمذاهب الفكرية في باكستان.

وبصفة عامة يمكن القول: إن معظم الجماعات والمدارس الدينية الباكستانية لها امتداد بشكل أو بآخر داخل كشمير، فالجماعة الإسلامية الباكستانية لها حزب المجاهدين، والذي انشق عنه البدر، والسلفيون

(١٨) خريطة الأحزاب الكشميرية بتصرف -إعداد: مصطفى حميداتو، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/١٠/٣
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5C2021B-45F8-BF5A-DC579779A4CC.htm-6EF7

لهم جماعتا شكر طيبة وتحريك المجاهدين، والمدارس الدينية التقليدية لهم حركة المجاهدين بزعامة فاروق كشميري التي انشق عنها جيش محمد مؤخرًا، وهناك الصوفيون الذين بدءوا لأول مرة تأسيس حركة «انقلابي إسلامي» في كشمير». [١٩]

٣- توحيد الجبهة المقاومة:

نجحت المقاومة الكشميرية إلى حد كبير في اتخاذ خطوة شديدة الأهمية في المحافظة على استمرارية العمل المقاوم، والحفاظ على مكتسباتها، تمثلت في توحيد جهود عدد كبير من فصائل العمل المقاوم تحت مظلة واحدة بهدف تنسيق المواقف وتقوية الجبهة المقاومة، ولتفويت الفرصة على الاختراق، وتجنب حدوث أي تحركات فردية من شأنها إضعاف عمل المقاومة، ومن هنا ففي «سنة ١٩٩٣م اجتمعت الأحزاب الكشميرية على اختلاف توجهاتها في مظفر آباد بكشمير، وأنشأت تحالفًا يضم الأحزاب الكشميرية الداعية للتحرر، والمطالبة بحقوق الشعب الكشميري طبقًا لقرارات الأمم المتحدة، ويتألف التحالف من ٣٠ منظمة، لكن المجلس التمثيلي يتكون من سبعة أحزاب رئيسة فقط. أطلق على هذا التحالف اسم تحالف جميع الأحزاب لتحرير كشمير. ترأس الشيخ سيد علي التحالف سنة ١٩٩٨م في دورته الثالثة التي تستمر سنتين». [٢٠]

نتائج العمل المقاوم:

- لم تنجح السياسات العسكرية، الهندية -بفضل المقاومة البطولية للمجاهدين الكشمير- في القضاء على المجموعات المقاتلة، على الرغم من الفارق الضخم في العدة والعتاد بين طرفي الصراع، وبرغم ضخامة القوات البرية التي يمتلكها الجيش الهندي، إلا إنه فشل في إلحاق الهزيمة بالمقاتلين الكشمير الذين نجحوا في الاستمرار بالهجمات التي يشنونها، والحفاظ على معدل عملياتي مرهق للقوات الهندية؛ حيث تشهد الولاية عمليات مقاومة أخطر بكثير مما يصوره الإعلام الهندي والدولي.

- الاستنزاف العسكري والمادي والبشري للقوات الهندية المحتلة؛ حيث نجحت سياسة حرب العصابات في إلحاق خسائر ضخمة بالقوات الهندية، وتبدو آثار تلك الخسائر واضحة من خلال الضغوط الشديدة التي تمارسها الهند على باكستان لوقف الدعم المقدم للمقاتلين، «وفي كل جولةٍ من مفاوضات السلام مع باكستان تُرَكِّز الهند على مسألة مكافحة الإرهاب -تقصد المقاومة في كشمير-.

لم تنجح السياسات العسكرية، الهندية -بفضل المقاومة البطولية للمجاهدين الكشمير- في القضاء على المجموعات المقاتلة، على الرغم من الفارق الضخم في العدة والعتاد بين طرفي الصراع.

والسبب في ذلك هو حجم الخسائر التي مُنِي بها الهندوس في كشمير، فمنذ بدء المقاومة الإسلامية في كشمير في العام ١٩٩٠م حتى بدء مسيرة السلام بين نيودلهي وإسلام أباد، سقط على يد المقاومة أكثر من ٢٦ ألفًا من الجنود الهندوس، من بينهم أربعة جنرالات، إضافةً إلى تدمير العديد من المعدات العسكرية الهامة كالدبابات والسيارات العسكرية وذخائر الأسلحة، فيما تبتلع مواجهة المقاومة الكشميرية ٢٠٪ من الميزانية العسكرية للهندوس.

وهذا الأمر يُزْعِج الهنود أيّما إزعاج، وبالتالي؛ فإنهم دائمًا يركزون على بند مكافحة الإرهاب، ويتخذونه سبيلاً لوأد المقاومة في الولاية المسلمة، ووَقْفِ أي دعم باكستاني لها، سواء كان دعمًا إعلاميًّا أو دبلوماسيًّا أو أي دعم بأي شكل، بل تريد الهند أن تضرب المقاومة بسلاح باكستاني، وهذا هدف هندي لتطبيع العلاقات الهندية الباكستانية!! [٢١]

(١٩) كشمير.. نصف قرن من الصراع ، إعداد: محمد عبد العاطي، الجزيرة، المعرفة، السبت ١٤٢٩/١/٥ هـ - الموافق٢٠٠٨/١/١٢م.

(٢٠) أهم الوثائق والشخصيات المتعلقة بكشمير، إعداد: قسم البحوث والدراسات، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/١٠/٣م.

(٢١) كشمير.. الملف الضائع بين الهند وباكستان، سمير حسين، الإسلام اليوم، ٢٠٠٨/٦/٢٨م.

استراتيجيات مطلوبة:

يحتاج الكشميريون لتطوير عملهم المقاوم، وتحريك القضية على كافة مستوياتها للوصول إلى حل جذري يتضمن حصول الشعب الكشميري على حق تقرير المصير -أن تُعالج المقاومة نقطة الضعف الأساسية المتمثلة في التراجع الباكستاني ماديًّا ومعنويًّا عن دعم وتبني القضية؛ نتيجة الظروف الدولية التي صبت في غالبها لصالح الهند، بجانب تطوير العمل الكشميري المقاوم، وضمان استمراره بوتيرة يتأكد من خلالها المحتل الهندي أن نزيف خسائره لن يتوقف، وأن كُلفة الإبقاء على القضية دون حل جذري يراعي حق الكشميريين في تقرير مصيرهم ستكون كلفته أعلى بكثير مما يتحملونها.

ويمكن للكشميريين التحرك على عدة مستويات لتحقيق تلك الأهداف:

أولاً: رفع مستوى التنسيق بين الجبهات المقاومة داخليًّا وخارجيًّا:

وذلك بتعظيم جهود التنسيق، واستمرارها بين تيارات المقاومة الأساسية التي تشترك في المطالبة بحق تقرير المصير، خاصة حزب المجاهدين المتميز عسكريًّا، وجبهة تحرير جامو وكشمير البارزة سياسيًّا، وغيرهما من الفصائل المقاومة، فضلاً عن تنسيق جبهة الداخل مع جبهة المقاومة الخارجية على كافة مستوياتها العسكرية والسياسية والإعلامية لضمان تعظيم مكاسب المقاومة، وإفشال المحاولات الهندية للإيقاع بين الفصائل المقاومة، وتفويت الفرصة لصنع جبهة جديدة موالية تعمل بالتنسيق مع الهند على تمثيل الكشميريين، واختطاف القضية من أصحابها، واستلاب حق تمثيل الشعب الكشميري، وإسناد ذلك لجبهة عميلة، كما حاولت الهند دائمًا وكما نجحت في ذلك في بداية تفجر القضية منذ ما يقرب من نصف قرن، حين استقطبت رءوسًا كشميرية لضرب المقاومة، ومساعدة الهند في ترسيخ احتلالها لكشمير.

واستمرار تنسيق الجهود وتوزيع الأدوار بين التيارات لمقاومة من الأهمية بمكان لاستمرار المقاومة -وبرغم وجود بعض التباين بين بعض الفصائل المقاومة، إلا إن مساحات الاتفاق راسخة وواسعة، وعلى رأسها رفض الاحتلال، ورفض الانضمام القسري للمحتل الهندي، مع المطالبة بحق تقرير المصير، سواء أدى ذلك إلى الاستقلال دون الانضمام إلى باكستان أم الانضمام لباكستان.

ثانيًا: تطوير أداء المقاومة العسكري:

تعتبر حرب العصابات هي الدعامة الأساسية التي تعتمدها المقاومة الكشميرية في مواجهة الجيش الهندي كثيف العتاد، وتقوم تلك الحرب على فكرة تكبيد قوات الاحتلال أكبر قدر من الخسائر، واستمرار نزيف القوات الهندية؛ لدفعه إلى مرحلة اليأس من الانتصار، أو القناعة بأن فاتورة الصراع أكبر من أن تتحملها الهند.

ولعل تجارب المقاومة الشبيهة والقريبة في الشيشان وأفغانستان تكون مفيدة في استخلاص دروس هامة لتطوير الأداء العملياتي العسكري للمقاومة من مثل تطوير مستوى الأداء للعمليات العسكرية، والتركيز على العمليات النوعية شديدة الأثر في نفسية الخصم، ومحاول الحصول على أسلحة حديثة لإحداث نقلة في مستوى المواجهة وحجم الخسائر لدى الاحتلال.

ثالثًا: المحافظة على بيئة داخلية متماسكة ودعم شعبي متميز:

لكي تنجح المقاومة في عملها وتصل لأهدافها، وتستمر في ظروف داخلية شديدة الصعوبة متمثلة في مئات الآلاف من الجيش الهندي يقومون بعمليات إبادة واغتصاب وقمع لا مثيل لها، وظروف خارجية لا تقل سلبية؛ بسبب أجواء الحرب على الإرهاب، فمع هذه الأجواء شديدة السلبية لا مفر من صناعة بيئة داخلية متماسكة تضمن بقاء أجواء المقاومة وفاعليتها وتطورها، ويكون ذلك بتغذية الشعور النفسي لدى الكشميريين بأهمية استمرار المقاومة، مهما بلغت التكاليف والتضحيات،

وصناعة بيئة شعبية داعمة للمقاومة ماديًّا ومعنويًّا، ففي مثل هذه القضايا المأساوية، والصراعات طويلة الأمد غير متكافئة الأطراف يصعب تصور استمرار جبهة المقاومة دون دعم والتفاف شعبي قوي، وتبدو أهمية التفات المقاومة لأهمية تجنيب المدنيين ويلات الصراع وخسائرها قدر المستطاع، وإنشاء خلايا تابعة للمقاومة لدعم البعد المعنوي والاجتماعي للكشميريين.

رابعًا: تنشيط العمل الإعلامي والدبلوماسي:

إحدى أهم الساحات التي شهدت تراجعًا على مستوى دعم القضية دوليًّا هي الساحة الإعلامية التي نجحت الهند في كسب الجزء الأكبر منها؛ مستغلة للظروف الدولية والتراجع الباكستاني الذي كان يحمل الجزء الأكبر من الحرب الإعلامية لصالح القضية الكشميرية، ومن ثمَ تبرز أهمية تنشيط الجانب الإعلامي الذي خسرت كشمير بسبب فتوره الكثير، وتحولت في الحسّ الدولي إلى قضية هندية داخلية، أو على أحسن الفروض قضية ثنائية هندية باكستانية، لا يمكن للمجتمع الدولي التدخل لحلها.

ويمثل الإعلام في المرحلة القادمة للمواجهة أهمية خاصة للمقاومة على المستوى الداخلي والخارجي، لدعم ما حققته المقاومة من نجاحات والمحافظة عليها، وضمان تقديم غطاء شعبي ودولي للمقاومة في تحركاتها، فضلاً عن الكشف عن المجازر التي يقوم بها الاحتلال الهندي ضد المدنيين وسط تعتيم إعلامي كبير.

وتستطيع باكستان، بعلاقاتها المتميزة مع دول العالم الإسلامي، صناعة دور إسلامي أكثر إيجابية تجاه مأساة كشمير، وبرغم ضعف دور العالم الإسلامي المنهك حاليًا بالعديد من القضايا الكبرى، إلا إن وضع الدول الإسلامية بما يحتويه من أبعاد استراتيجية وقوة اقتصادية وعلاقات متميزة واسعة مع الهند، إذا أحسن استغلاله قد يكون بُعدًا محوريًّا في التعجيل بتسوية سلمية، أو على الأقل وقف عمليات الإبادة والتعذيب المنظم ضد الشعب الكشميري.

خاتمة:

يبدو بوضوح في قضية كشمير أننا إزاء قضية تمتلك فيها الأطراف الأساسية رؤًى شديدة الاختلاف، ولا توجد مساحات تلاقٍ مشتركة، ولا أرضية كافية من الثقة وحسن النوايا، بما يسمح بتوقع التوصل لتسوية سلمية.

وواقع الحال أن حركة المقاومة تمر بموقف شديد الصعوبة، ومرحلة من أهم مراحل القضية وأشدها خطورة؛ إذ تواجه المحتل الهندي الذي كثف تحركاته لإغلاق الملف الكشميري بلا رجعة مستغلاً الوضع الدولي المعادي، فضلاً عن الموقف الذي لا تحسد عليه بعد أن فقدت أو كادت تفقد أحد أهم روافد دعم القضية، وهو الموقف الباكستاني المبدئي الذي كان يربط الوجود الباكستاني ذاته بقضية كشمير، وكان يسخّر كل إمكانياته من أجل حل القضية حلاً عادلاً يراعي حق تقرير المصير، إلا إن تحولاته الأخيرة أصابت قضية كشمير بضعف شديد.

ويبدو صعوبة تصور حل جذري قريب للمشكلة، أو حتى تحرك حقيقي تجاه خطوات الحل، بل ربما يبدو أن مجرد وقف المأساة التي يعيشها الشعب الكشميري أمر بعيد المنال في ظل وضع دولي لا يشجع في إجماله على وقف الانتهاكات الهندية أو الدفع تجاه الوصول لحل يراعي حق الكشميريين في تقرير مصيرهم، مما دفع بالمحتل الهندي في مفاوضاته مع باكستان تجاه المزيد من التصلب في الرأي والتعنت في المواقف، التي نتلمسها من مجمل تحركاته وتصريحاته التي تصب في اتجاه ترسيخ الاحتلال، وإفشال أي محاولة يمكن من خلالها الوصول للحقوق المشروعة للشعب الكشميري في تقرير مصيره.

وبرغم صعوبة التحديات وقسوتها، ومع وجود بعض المعطيات القابلة للتغير في القضية الكشميرية مع تغير الوضع الدولي الذي يمكن أن يدفع بالقضية للحل النهائي، تبقى المقاومة بكافة أشكالها ومستوياتها

هـي الخيار الأمثل للشـعب الكشـميري، وهي الطريق الوحيد لإجبار الهندوس على الخروج من كشمير.

ومـع ما يبدو من ظلام في نهاية النفق الذي تسـير فيه القضية الكشميرية إلى الآن، إلا إن إيمان الكشميريين بقضيتهـم العادلـة وحقهـم في تقرير المصـير، والتي لم تسـتطع سـتون عامًـا من عمـر القضيـة أن تثنيهم عنها برغم التضحيات التي وصلت لـ٧٠ ألف قتيل كشميريّ، وأكثـر من ٨٠ ألف مصاب، غـير المهجَّرين والمعتقلين، يبقـى هذا الإيمان والثبات على المبدأ هو الداعم الأكبر لاستمرار الصمود البطولي للمقاومة الكشميرية.

معلومات إضافية

أبرز المحطات التاريخية في الصراع الهندي الباكستاني

يزدحم تاريخ العلاقات الهندية الباكستانية بكثير من التوتر، كما اندلعت ثلاث حروب بين البلدين، وشهدت سنوات العلاقة العديد من المحادثات واجتماعات القمة التي يعتبر خط وقف إطلاق النار أهم نتائجها على الإطلاق، ومرت الأوضاع الداخلية لكلا البلدين بمنعطفات عديدة راح ضحيتها الكثير، وكان من بينهم مجموعة من زعماء البلدين السياسيين. وفيما يلي تسلسل بأهم الأحداث في العلاقات الثنائية بينهما منذ استقلالهما:

١٩٤٧م:

حصول باكستان والهند على استقلالهما عن بريطانيا في أغسطس/ آب، واندلاع أولى الحروب الهندية الباكستانية بسبب كشمير في أكتوبر/تشرين الأول.

١٩٤٩م:

إعلان وقف إطلاق النار بين البلدين في كشمير، بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني، والهند تضع دستورًا للبلاد.

١٩٦٥م:

اندلاع الحرب الهندية الباكستانية الثانية، وإعلان وقف إطلاق النار في سبتمبر/ أيلول.

١٩٦٦م:

وفاة رئيس الوزراء الهندي لال بهادر شستري أثناء المحادثات الهندية الباكستانية المنعقدة في طشقند بالاتحاد السوفييتي سابقًا في يناير/كانون الثاني.

١٩٧١م:

اندلاع الحرب الهندية الباكستانية الثالثة في ديسمبر/كانون الأول؛ إثر الدعم الهندي للحركة الانفصالية في باكستان الشرقية (بنجلاديش فيما بعد)، واستسلام ما يقرب من ٩٠ ألفًا من القوات الباكستانية للجيش الهندي، واستقالة يحيى خان، وتولي ذو الفقار علي بوتو الرئاسة.

١٩٧٢م:

وقع رئيسا الوزراء في الهند وباكستان (أنديرا غاندي، وعلي بوتو) في يوليو/تموز على اتفاقية شِملا التي حددت خطًا للهدنة، يفصل بين كشمير الهندية، وكشمير الباكستانية.

١٩٧٤م:

أجرت الهند أولى تجاربها النووية؛ لتصبح بذلك سادس قوة نووية في العالم في مايو/ أيار.

١٩٧٦م:

استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الهند وباكستان على مستوى السفراء.

١٩٨٢م:

وقع كل من رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي والرئيس الباكستاني الجنرال ضياء الحق اتفاقية عدم اعتداء واحترام الجوار بين البلدين في ١٨ مايو/أيار.

١٩٨٦م:

أظهر البلدان رغبة في الوصول إلى اتفاق سلام عقب المحادثات الهندية الباكستانية على مستوى وزراء الخارجية التي عقدت بإسلام آباد.

١٩٨٨م:

توقيع البلدين اتفاقية عدم الاعتداء على المنشآت النووية لكل منهما في ٣١ ديسمبر/كانون الأول.

١٩٨٩م:

قائد الجيش الباكستاني الجنرال ميرزا أسلم بيك أعلن نجاح التجارب الباكستانية في إطلاق صاروخها البالستي الأول حتف (١) وحتف (٢) في أكتوبر/تشرين الأول، وأجرت الهند تجارب لصورايخها البالستية المهيأة لحمل رءوس نووية، وحزب المؤتمر يمنَى بهزيمة في الانتخابات العامة بالهند، وتشكيل حكومة أقلية بقيادة حزب جناتا دل.

١٩٩٢م:

أعلنت باكستان في فبراير/شباط امتلاكها للمعلومات والتقنيات الكاملة لتصنيع القنبلة النووية، لكنها عبرت عن عدم رغبتها في القيام بذلك، ومتطرفون هندوس مؤيدون لحزب بهارتيا جناتا يدمرون مسجد بابري التاريخي في ديسمبر/ كانون الأول.

١٩٩٤م:

فشلت المحادثات الهندية الباكستانية المنعقدة في يناير/كانون الثاني، وباكستان تستبعد أي محادثات قادمة قبل توقف القوات الهندية عن انتهاك حقوق الإنسان في كشمير الهندية، ونواز شريف يعلن امتلاك باكستان للقنبلة النووية، لكن حكومة بينظير بوتو نفت ذلك.

١٩٩٦م:

رئيسة الوزراء بينظير بوتو تدعو الهند في يونيو/حزيران إلى استئناف المحادثات بين البلدين، بشرط أن تجري الهند انتخابات محلية في إقليم كشمير الهندي، وأقال الرئيس الباكستاني فاروق لغاري حكومة بينظير بوتو بتهمة الفساد.

١٩٩٧م:

في مارس/آذار عقدت جولة أولى من المحادثات الجديدة بين البلدين على مستوى وزارتي الخارجية في نيودلهي، والتقى وزيرا خارجية البلدين في نيودلهي في أبريل/نيسان من العام نفسه. وفي مايو/أيار التقى رئيس الوزراء الهندي إندر كومر كوجرال بنظيره الباكستاني محمد نواز شريف إبان اجتماعات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، وتم الاتفاق على أجندة من ثماني نقاط كانت مسألة كشمير إحداها، وذلك في الجولة الثانية من

محادثات وزيري خارجية البلدين في إسلام آباد في يونيو/حزيران على أن يتم تحديد آليات تطبيق الأجندة في لقاءات لاحقة، والهند ترفض وساطة أمريكية لحل الخلاف على كشمير، وتؤكد أن المسألة الكشميرية تُحَلّ بمحادثات ثنائية مع باكستان.

١٩٩٨م:

باكستان تُجري تجارب ناجحة على صاورخها البالستي غوري في أبريل/نيسان، والهند تعلن في مايو/أيار إجراء تجارب نووية جديدة تحت الأرض، وباكستان ترد بإجراء تجارب نووية مماثلة في الشهر نفسه، ورئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي يصرح بأن بلاده مستعدة لإنهاء خلافاتها مع باكستان عبر المحادثات الثنائية، كما صرح بإمكانية إجراء تجارب جديدة على الصاروخ البالستي أغني.

١٩٩٩م:

عقد رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي قمة تاريخية مع رئيس وزراء باكستان نواز شريف بمدينة لاهور الباكستانية في فبراير/ شباط، وفي يونيو/ حزيران اندلعت معارك شديدة بين الطرفين في مرتفعات كارغل.

٢٠٠٠م:

أعلن حزب المجاهدين الكشميري الموالي لباكستان وقف إطلاق النار في يوليو/تموز، وفي أغسطس/آب عقدت محادثات سلام بين الحزب والحكومة الهندية.

٢٠٠١م:

عقد الرئيس الباكستاني برويز مشرف قمة مع رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي في مدينة أغرا الهندية دون أن يصدر عن الزعيمين أي بيان مشترك، ووقع هجوم على البرلمان الهندي في نيودلهي أدى لمقتل ١٤ شخصًا من بينهم منفذو العملية، واتهمت الهند باكستان بدعم منفذي العملية.

٢٠٠٢م:

زاد التوتر بين البلدين، وأعيد نشر القوات العسكرية لكل طرف على خط الهدنة الفاصل بين كشمير الهندية وكشمير الباكستانية.

المصدر:

إسماعيل محمد، محطات في الصراع الهندي الباكستاني، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/١٠/٣م، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79FBBB2F-49AD-4DD3-96E2-B6FF06A9E132.htm

أزمة الجنوب .. القديم الجديد في تقسيم اليمن

أنور قاسم الخضري
رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

ملخص الدراسة

تصاعدت أزمة الجنوب اليمني في الأونة الأخيرة، وصارت حالة الغليان التي تعيشها هذه المنطقة والدعوات المتزايدة لانفصالها عن الوطن الأم حديث وسائل الإعلام المختلفة، واتسعت لتعبّر عن نفسها في قالب سياسي وإعلامي واجتماعي وجماهيري وعمل مسلح، على الصعيدين المحلي والخارجي.

والأزمة الراهنة في الجنوب تشكل تراكمات عوامل سابقة أفرزت الواقع الذي يعاني منه الجنوبيون، والذي لا يجدون منه مخرجًا إلا بالانقلاب على هذا الواقع بالكلية !

وقد تباين تعاطي الأطراف السياسية والقوى الدينية والاجتماعية اليمنية مع الأزمة؛ فالقيادة السياسية حاولت منذ وقت مبكر أن تضع عددًا من المعالجات، تحت ضغط الحراك الجنوبي والضغوط الخارجية، ولكنها كانت معالجات ذات طابع أداء ارتجالي وغير مؤسسي وسطحي.

فيما حفلت مواقف أحزاب المعارضة من الأزمة بتناقضات عدة؛ نظرًا لاختلاف التوجهات بشأن الأزمة حتى داخل الحزب الواحد، فبينما يضم الحزب الاشتراكي في إطاره حاليًا ثلاثة تيارات رئيسة: أحدها انفصالي، وآخر يطالب بتصحيح مسار الوحدة، وثالث وحدوي معارض؛ فإن التجمع اليمني للإصلاح يتوزع بدوره على ثلاثة تيارات رئيسة: السلفي، والقَبَلِيّ، والعقلاني والسياسي.

وكما كان للتيار الشيعي في اليمن تاريخه في التحالف مع الحزب الاشتراكي، فقد أعلن الشيعة مساندتهم هذه المرة أيضًا للحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال؛ في إطار تبادل المنافع القائم بين الطرفين.

وكأي أزمة دولية راهنة اليوم في الساحة العربية والإسلامية، تتخذ الأزمة طابعًا دراماتيكيًّا لها الآليات والمراحل ذاتها، بدءًا من مرحلة الحراك السلمي التي تعتمد على آليات دستورية وقانونية وإعلامية، ثم الانتقال إلى مرحلة العصيان المدني العام، ومخاطبة المجتمع الدولي بالتدخل لتنتقل إلى مرحلة الحراك دوليًّا، أو الانتقال إلى مرحلة الحراك المسلح حال فشل تدويل القضية.

ولا يجب إغفال دور اللاعبين الدوليين، سواء إيران أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، وتأثيرهم في الأزمة؛ فاليمن كانت محل أطماع قوى إقليمية ودولية منذ عهد بعيد؛ لكن هذه القوى استطاعت تحقيق نفوذها ومخططاتها بأيدٍ يمنية.. لذا فمن الضروري أن تبادر قوى جديدة حية ونقية، وذات ولاء حقيقي لمجتمعها، أمينة على مصالحه، ووفية لمبادئه، بتحمل مسئولية الإصلاح والتغيير، مهما كلفها الأمر من تضحيات وبذل.

أزمة الجنوب .. القديم الجديد في تقسيم اليمن

أنور قاسم الخضري
رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

مظاهر أزمة الجنوب اليمني:

نقصد بـ(أزمة الجنوب) في هذه الدراسة حالة الغليان التي بات يعيشها الجنوب اليمني، وتتحدث عنها وسائل الإعلام المختلفة، وتعبّر عن نفسها في قالب سياسي وإعلامي واجتماعي وجماهيري وعمل مسلح، على الصعيدين المحلي والخارجي.

ولهذه الأزمة عدة مظاهر، منها:

أولاً: المظاهر السياسية:

- تشكيل حركات معارضة جنوبية سياسية في الخارج، ووجود حراك سياسي معارض.

- عودة الحديث عن الجنوب والمطالبة بالعودة إلى الانفصال، أو إصلاح مسار الوحدة على أساس وثيقة «العهد والاتفاق»، الموقّعة بين شركاء الوحدة في عمَّان عام ١٩٩٣م. وهذا الحديث أصبح يُدَار في عدة أُطُر: إطار الحزب الاشتراكي، إطار الحراك الجماهيري في الجنوب، بعض أطر المعارضة في الخارج.

- الحراك النشط بين قيادات الجنوب الاشتراكية في الداخل والخارج، مع محاولة بعض هذه القيادات التغطية على خلفيتها الاشتراكية، وظهورها بمظهر غير المنتمي!

- تفعيل منظمات حقوقية ومدنية: جمعيات المتقاعدين برئاسة العقيد ناصر النوبة، جمعيات الشباب العاطلين عن العمل، حركة المتقاعدين العسكريين، ملتقيات المصالحة والتسامح كما في ردفان، ولقاءات الضالع ويافع، وحضرموت وأبين والمهرة، وجمعية المتقاعدين الدبلوماسيين، وحركة المتضررين في قضايا الأراضي بعدن والمكلا.

- القيام بالمظاهرات والاعتصامات، وعقد الدواوين (المجالس) التي يعبّر فيها عن قائمة المطالب والشعارات السياسية.

إبراز قيادات جديدة تدعو لانفصال الجنوب، وتتبنى الحراك لهذا الشأن خارج إطار الحزب الاشتراكي![1]

(١) في فبراير ٢٠٠٨م، وفي أثناء مهرجان لجمعية المتقاعدين، طالب العميد ناصر النوبة باستقلال الجنوب أسوة باستقلال إقليم كوسوفو! وتحدث في الوقت ذاته عن مشروع لفصل شبوة وحضرموت والمهرة! قائلاً: «رهانهم خاسر.. فحضرموت وشبوة والمهرة مع الجنوب». نيوز يمن، في ٢٠٠٨/٢/٢٤م.

ثانيًا: المظاهر الإعلامية:

إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالجنوب، تطرح قضيته بهذا الوصف، وانتشار الكتابات التي تتحدث عن وضع الجنوب ومطالب الجنوبيين، ناقدة نظام صنعاء وحكومة الشمال والشماليين بصفة عامة.

السعي لإنشاء قناة فضائية لخدمة الرموز المطالبة بالانفصال، فالدكتور عبد الله أحمد بن أحمد -رئيس التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)- يرى أن إنشاء قناة فضائية باسم الجنوب «الحلقة المركزية» في نشاط المعارضة، و«أن قيامها سوف يُحدِث تحوُّلاً جذريًّا في عملنا، وفي استيعاب العالم لقضية الجنوب العادلة.. أعطوني قناةً جنوبية أعطيكم وطنًا جنوبيًّا محررًا». [٢]

الحديث في الصحف عن قضية الجنوب، وأوضاع الجنوب، ومساوئ الوحدة التي تُوصَف بأنها (وحدة ضم وإلحاق)، وآثار حرب ١٩٩٤م (التي توصف بأنها احتلال شمالي)! وإثارة الموضوع بصورة أو بأخرى!

رفع شعارات مناوئة للوحدة المفروضة بالقوة والدعوة للانفصال، وإخراج الشماليين، وعودة الجنوب للجنوبيين، وغيرها من اللافتات التي تُرفَع في المظاهرات، والتجمعات العامة ضد الدولة!

رفع علم الجنوب العربي، أو علم دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في المظاهرات والمسيرات والفعاليات الجماهيرية.

التعبير بالمصطلحات التالية: «شعب الجنوب»، و«دولة الجنوب» و«قضية الجنوب» و«الجنوب المحتل».. بشكل يُمَحْور الاهتمام حول الجنوب في الخطابات والتصريحات والمقالات الصحفية.

ثالثًا: المظاهر الاجتماعية:

الدعوة إلى تجمع قبائل الجنوب، والتي تبناها مندعي العفيفي، وهي محاولة لرصّ صفوف أبناء الجنوب في إطار مناطقي.

أحاديث الجنوبيين التي تعبر عن تململهم من الأوضاع التي جاءت بها الوحدة، وتمنيهم لعودة أيام الحزب، والرجوع إلى سابق العهد!

تعبير الجنوبيين عن تذمرهم من هيمنة أبناء الشمال على المناصب الإدارية العليا، وأغلب الوظائف المهمة في الدوائر الحكومية، وانتشار الأيدي العاملة الشمالية في كافة المهن والأسواق، وهذا التعبير يأخذ عدة صور: منها النكت السياسية والاجتماعية الساخطة على الشماليين وعلى سلوكياتهم! ومنها القصائد والزوامل الشعبية! ومنها رفضهم لبقاء الشماليين في هذه الوظائف والمناصب والمهن، والمطالبة بإعادتها إلى الجنوبيين؛ عوضًا عن معاملتهم وفق سياسة (خليك في البيت)! الحديث عن (الدحابشة) [٣] كوصف منفّر للشماليين، والتندر بهم في المجالس.

تهديد بعض جهات الحراك الجنوبي لأبناء الشمال الذين عملوا أو توطنوا في الجنوب للعودة إلى الشمال.

رابعًا: المظاهر العسكرية:

بروز حركة سعيد بن شحتور، وهي حركة مسلحة تطالب بالانفصال والرجوع عن الوحدة، وطرد الشماليين عن الجنوب.

وجود حركة تسلّح غير مبررة، وتوزيع سلاح في الأوساط الاجتماعية الرافضة للواقع الراهن والمطالِبة بالانفصال! إلى درجة أن هناك عروضًا على تيار الجهاد في هذا الشأن أيضًا!

هناك حديث عن تشكيل لجان عسكرية، وعمل سري مسلح (ميليشيات)! وهناك لقطات تُبَثّ على الشبكة الإلكترونية بهذا الشأن.

(٢) رسالة رئيس (تاج) إلى التجار والميسورين الجنوبيين، موقع صوت الجنوب، في ٢٠٠٧/١/١٥م.

(٣) وصف دحباشي مستقى من مسلسل يمني، قدمته الفضائية اليمنية، وكانت أبرز شخصية فيه (دحباش)، وهي شخصية تمثيلية ساخرة!

أسباب الأزمة ودوافعها:

الأزمة الراهنة في الجنوب لها أسباب عدة وهي تشكّل تراكمات عدة عوامل سابقة أفرزت الواقع الذي يعاني منه الجنوبيون، والذي لا يجدون منه مخرجًا إلا بالانقلاب على هذا الواقع بالكلية!

ومن هذه الأسباب:

اقتناع شريحة من أبناء الجنوب بأن حرب ١٩٩٤م كانت حربًا استأثر الشماليون بها على مقدرات الجنوب وممتلكاته، ومارسوا في ظل نتائجها سياسة الاحتلال؛ بإقصاء الجنوبيين وإحلال الشماليين في إدارة الجنوب، واستثمار مقدّراته. وهي قناعة أوجدتها ممارسات الحكومة تجاه الجنوب عقب حرب الانفصال في سبيل إقصاء كوادر الحزب، وتمكين الدولة من الأوضاع هناك؛ بحيث لا يتم الرجوع بها مرة أخرى إلى رفض الوحدة. وهذه السياسات فيما يبدو غالت في التخوف، وذهبت بعيدًا في الإجراءات التعسفية ضد أبناء هذه المناطق بدافع القلق.

الأزمة الراهنة في الجنوب لها أسباب عدة وهي تشكّل تراكمات عدة عوامل سابقة أفرزت الواقع الذي يعاني منه الجنوبيون، والذي لا يجدون منه مخرجًا إلا بالانقلاب على هذا الواقع بالكلية!

ذهاب أحلام الكثير من أبناء الجنوب بشأن تحسُّن الأوضاع بعد حرب ١٩٩٤م اقتصاديًّا، مع توقع عودة أراضيهم وممتلكاتهم التي أُمِّمَت زمنَ الحزب الاشتراكي أدراج الرياح، فقد أثقلت الحرب كاهل الدولة، ولم تفلح جهود الحكومة في حل الأزمات المتتالية، وتحسين مستوى المعيشة.

استهداف نظام صنعاء -حسب رؤية الجنوبيين- لقبائل الجنوب من خلال تهميشها وتفريقها، وإشعال فتيل الصراع بينها. فقد حاولت القيادة السياسية تذكير أبناء الجنوب بالصراعات التي جرت في السبعينيات والثمانينيات في إطار التنافس على السلطة؛ من خلال تنبيش بعض المقابر الجماعية التي اكتُشِفت في عدن، كما أعادت الحديث عن ملفات قديمة في وسائل الإعلام.

بطء وتيرة العمل في مجال تأسيس البنى التحتية، وقيام المشاريع الاستثمارية، وتوظيف عائدات البترول لصالح مناطق الاستخراج الجنوبية بالدرجة الأولى.

فقدان العديد من الرموز السياسية والاجتماعية والقَبَلِيّة الجنوبية لمصالحها، وتغييبها عن الشأن العام مقارنة برموز الشمال! حسب وصف بعض الجنوبيين.

ضياع حقوق الجنوبيين، والاعتداء على ممتلكاتهم، والتعدي عليهم، وممارسة المتنفذين الشماليين سلوكيات الإذلال والإهانة ضدهم - حسبما يردّد العديد من أبناء الجنوب، وهو ما عكس انطباعًا عن كون هذه الممارسات سياسة ممنهجة للحكومة ضدهم.

إفراط الحكومة في قمع الحريات، ونزع الثقة، والنظر إلى الجنوبيين بعين الريبة ومعاملتهم وفقًا لهذا الأساس. وذلك نتيجة ارتباط أغلب العناصر المتحركة بالحزب الاشتراكي، فعلى الرغم من ظهور (موج) و(حتم) و(تاج) وغيرها من الملتقيات والجمعيات إلا أنها لم تتوجه بخطاب حقوقي عام، بل اصطبغت في معظمها في حدود جغرافية الجنوب، مؤكدة بذلك -وفقًا لرؤى في السلطة- وجود نوايا حقيقية للانفصال تحت مبررات الحقوق والمطالب.

انفراد الشماليين بالقرار السياسي مع غياب الجنوبيين عنه، فحضورهم على مستوى سلطات الدولة: الرئاسية والنيابية، ومجالس الشورى، والوزراء والمحليات، والقضاء والدفاع الوطني ضعيف جدًّا أو مهمَّش -وفق رؤية الجنوبيين!

الحديث عن (عائلة حاكمة) و(توريث الحكم)، مع غياب مشروع (نظام ديمقراطي)، يأَّس الكثير من تغيير الأوضاع وتصحيح المسار، مع قيام الحكومة المتكرر بتزوير إرادة الناخبين، ومقاومة جهود المعارضة والمستقلين للوصول للحكم أو المشاركة في السلطة.

التعبئة الإعلامية والسياسية لأحزاب المعارضة، والذي دفع المجتمع اليمني -والجنوبيين خاصة- للتطلع إلى التغيير والبحث عن مخرج. فقد استطاع الاشتراكي ترسيخ رؤية مغايرة لحرب عام ١٩٩٤م في أذهان الجنوب مستغلاً أخطاء الحزب الحاكم وسياساته تجاه الجنوبيين.

فشل المؤتمر في كسب ثقة المجتمع الجنوبي، وتفعيل نشاطه في مناطق الجنوب، بل على العكس من ذلك يعبّر الجنوبيون عن امتعاضهم من لغة الخطابات الدونية التي يتخاطب بها المؤتمريون مع أبناء الجنوب، والتي يسودها لغة المنَّ والأذى! حسب تعبيرهم.

سوء أداء الدوائر الحكومية في الجنوب، وهيمنة الشماليين عليها! ورغم اعتماد حكومة المؤتمر على مبدأ انتخاب المحافظين ومديري المديريات كجزء من المعالجات، إلا أن ما جرى في هذا الجانب خيَّب آمال أبناء الجنوب.

إعلان القيادات الجنوبية في السلطة عن تذمّرها من تعمد سياسة تهميش دورها في المشاركة بالقرار والتخطيط، وإدارة البلاد في المحافل الخاصة مع أبناء الجنوب، وفقًا لبعض التسريبات.

فشل القيادة السياسية في الحفاظ على حلفائها، وممارسة سياسة الإقصاء إزاءهم: إسلاميين، قوميين، اشتراكيين، وطنيين[٤]! الأمر الذي أكسبها عداوة هؤلاء.

تعامل القيادة السياسية مع رموز وقيادات الجنوب وفق لغة الترغيب والترهيب للعمل لصالحها بعيدًا عن دورها السياسي والاجتماعي لمناطقهم!

لعب بعض الأطراف الإقليمية والدولية بملف الجنوب، وهناك حديث عن مساهمة إقليمية وبريطانية وأمريكية في تحريك الأزمة، وإبقائها فاعلة في الساحة. كما أن هناك حديثًا عن دور إيراني في سبيل التخفيف عن حركة الحوثي.

فشل الدولة في مواجهة تمرد الحوثي، والقضاء عليه، حفّز البعض لتبني العمل المسلح لنيل مطالبهم في الانفصال، والعودة إلى حكم مستقل، خاصة مع وجود دعم وتدخُّل خارجي في القضية، كما أسلفنا في النقطة السابقة.

غياب رموز بديلة عن رموز الحزب الاشتراكي تتبنى هموم المواطنين في الجنوب وتعمل لحلها بحق، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والألفة الاجتماعية، إسلاميين أو وطنيين!

هذه الأسباب وفَّرت أرضية خصبة لبذر روح التمرد، والثورة على الأوضاع في نفوس كثير من أبناء الجنوب، وهو ما دفع بتيار الانفصال في الحزب الاشتراكي للعمل على جني ثمار هذا الوضع من خلال إدارة وتوظيف الطاقات، وتنظيم القدرات، وتوفير الإمكانيات، والاتصال مع قوى الداخل والخارج، وترتيب الأدوار بين أطياف العمل الحالي، فالتيار الانفصالي يدفع بهذا الوضع باتجاه تحقيق أهدافه للعودة إلى السلطة من بوابة الثورة الأهلية، بعد أن خسر حرب ١٩٩٤م نتيجة غياب الدعم الأهلي له في حينها!

تعاطي الأطراف السياسية والقوى الدينية والاجتماعية مع الأزمة

موقف النظام الحاكم من الأزمة:

القيادة السياسية ومنذ وقت مبكر حاولت أن تضع عددًا من المعالجات لآثار حرب ١٩٩٤م، تحت ضغط الحراك الجنوبي، وضغوط خارجية بهذا الشأن. من ذلك الإعلان عن عفو عام عن قيادات الحزب الاشتراكي التي شاركت في الانفصال، ودعوة الفارين منهم للعودة إلى بلادهم، وفتح حوار مع قيادات الحزب الداخلية، وإعادة مقراته الرسمية وممتلكاته، في سبيل إغلاق أيّ مطالب للحزب.

كما أنها عملت على تعيين شخصيات جنوبية في مناصب قيادية في الوزارات والمحافظات وأجهزة الدولة، ومؤسساتها المختلفة لإظهار حسن النوايا تجاه أبناء الجنوب. إلا أنها لم تهتم بشأن إصلاح أوضاع القاعدة

(٤) عبّرت شخصيات ورموز عدة عن تهميش الرئيس لها، وتغيبهم عن صنع القرار من بينهم: الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وسنان أبو لحوم، وغيرهم.

العريضة من منسوبي الجيش والأجهزة الحكومية من المدنيين الذين سُرِّحوا أو أُحيلوا إلى التقاعد؛ ومعظمهم كان يعتمد بالأساس على المرتبات التي يتقاضونها من الدولة؛ وهم في مقابل ذلك لا يجدون مصدرًا للدخل؛ نتيجة ندرة الوظائف الحكومية وضعفها في القطاعين العام والخاص، وعلاوة على ذلك فإن مناطقهم تعيش فقرًا مدقعًا، وغيابًا للبنى التحتية لأيّ تنمية اجتماعية.

وما يلاحظ على هذه المعالجات غلبة طابع الأداء الارتجالي وغير المؤسسي والسطحي، واستبداد القيادة السياسية في إدارة أزماتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية بشكل منفرد، ودون إشراك للقوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

عمد النظام مؤخرًا إلى توزيع أموال وأراضٍ ووظائف حكومية في سبيل استقطاب عناصر المعارضة الداخلية وتغيير مواقفها.. لكنه فشل في استيعابها! كما عمد على نبش جراحات الماضي بين أبناء الجنوب وتيارات الحزب الاشتراكي اليمني؛ من خلال التذكير ببعض الأحداث والكشف عن مقابر جماعية، وهي محاولة فيما يبدو لزعزعة وحدة جبهة الجنوب، لكنها لم تفلح أيضًا!

عمد النظام مؤخرًا إلى توزيع أموال وأراضٍ ووظائف حكومية في سبيل استقطاب عناصر المعارضة الداخلية وتغيير مواقفها.. لكنه فشل في استيعابها!

ومن ذلك تعيين لجان حكومية واجتماعية لحل الإشكالات التي يطالب بها الجنوبيون لتسكين الحراك الجنوبي؛ من بينها لجنة حل مشاكل المتقاعدين، ولجنة حل مشاكل متضرري الأراضي والعقارات، ولجان حل أوضاع المؤسسات الصناعية المتردية، وغيرها.

أما من الناحية الاقتصادية فقد ظل النظام الحاكم عاجزًا أمام حل مشكلة البطالة والفقر التي يعاني منها كثير من أبناء الجنوب في ظل حركة الاستثمار البطيئة، وغياب فرص العمل والبنى التحتية للإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي!

وتعمل الدولة حاليًا على تحسين البنى التحتية للكهرباء والهاتف، والطرق والماء إلى حد ما، كما أنها تحث المانحين وصناديق التنمية لبناء المدارس والمستوصفات الصحية، وحفر الآبار في المناطق الجنوبية، وإضافة إلى ذلك فقد تمَّ فتح فروع عديدة للمؤسسة الاقتصادية في مدن ومناطق الجنوب لتوفير السلع الغذائية الضرورية.

كما تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى الجنوب؛ لتشغيل وتوظيف القوى العاملة والكوادر الفنية في المشاريع المقامة. إضافة إلى سعيها في حلِّ القضايا العالقة بشأن الممتلكات والأراضي والعقارات والأحكام القضائية المتعلقة بالخلافات القائمة فيها –وهي من ميراث النظام الاشتراكي البائد. لكن هذه الحلول لا تزال تعاني من البطء وتلاعب المنفذين مما يؤدي إلى فشلها!

وقد وجَّه رئيس الجمهورية مؤخرًا بإعادة كافة المتقاعدين والمنقطعين عن العمل منذ عام ١٩٩٤م إذا كانوا قد أُحيلوا إلى التقاعد أو انقطعوا عن العمل بطريقة غير قانونية، مع منحهم كافة مستحقاتهم المالية أو الترقية، والاستفادة من كافة التخصصات الفنية في إطار القوات المسلحة والأمن، وبما يحقق المصلحة العامة. كما وجَّه بحل مشكلة الأراضي الخاصة بالعسكريين والأمنيين التي سبق منحها لهم.

إن توجّه الدولة للمعالجات الأمنية بشكل طاغٍ في مقابل الحراك الجماهيري، من خلال الاعتقالات التعسفية، وعسكرة المدن، ومنع المطالب الحقوقية، ومواجهة المظاهرات السلمية بالعنف والنار، مع تشكّي الناس من ظاهرة الفساد الإداري والمالي المتفشية في مرافق الدولة، أصَّلت لنظرة كرهٍ وعداء، وغذّت حالة الغضب في الجنوب!

ومن ثمَّ فإن التعاطي الأمني والإعلامي والاقتصادي للنظام الحاكم مع الأزمة لا يرقى إلى مستوى المعالجة والحل لها، بل على العكس من ذلك هناك قصور وخلل

وتصعيد أحيانًا لأسباب الأزمة. ويبدو أن الحل المنظور للنظام الحاكم في الوقت الراهن هو الحل الأمني والعسكري، وفقًا لمعطيات ومؤشرات الواقع. فالمؤتمر حريص على إقرار «قانون حماية الوحدة»، وهو قانون بحسب المعارضين له سيكون سيفًا مصلتًا على أيّ حراك حقوقي ونشاط شعبي مدني في الجنوب. فهو يجرّم الإخلال بالوحدة الوطنية، أو الخروج عن الثوابت «أو الدعوة إلى السلالية والمناطقية وإثارة النعرات»، دون وضوح في توصيف هذه الجرائم!

ويتردد في الجنوب أن معسكرات الدولة تشهد حركة تنقل وإمداد، وشراء للأسلحة وتخزينها في مقابل ما تقوم به مجاميع المعارضة المسلحة -كحركة سعيد بن شحتور[٥]، وهذا ما يثير المخاوف من اشتعال شرارة المواجهة ودخول البلاد في حرب استنزافية مدمرة!

البعض يتحدث عن وجود من يدفع القيادة السياسية والأوضاع للاشتعال، وأن هؤلاء يحققون من وراء ذلك إعادة هيكلة القوى التقليدية النافذة في الحكم.

البعض يتحدث عن وجود من يدفع القيادة السياسية والأوضاع للاشتعال، وأن هؤلاء يحققون من وراء ذلك إعادة هيكلة القوى التقليدية النافذة في الحكم، والتي أعاقت مشروع التحديث واللبرلة في اليمن! وهم يتوزعون على مؤسسات الدولة ومفاصل الحزب الحاكم!

موقف أحزاب المعارضة من الأزمة

الحزب الاشتراكي اليمني:

يضم الحزب الاشتراكي في إطاره حاليًا ثلاثة تيارات رئيسة:

تيار انفصالي: يدعو إلى الانفصال ويطالب بالرجوع عن الوحدة، ويترأسه الرموز الفارة منذ حرب ١٩٩٤م، والتي لا تزال ترفض العودة إلى الوطن. ويضاف إلى هذا التيار الداعون إلى إقامة الجنوب العربي والمدعومين من بريطانيا، وهم التيار الغالب في الحزب.

التيار المطالب بتصحيح مسار الوحدة وفق وثيقة العهد والاتفاق، ويرأسه حيدرة مسدوس وحسن باعوم.

التيار الوحدوي المعارض: والذي يرأسه ياسين سعيد نعمان، إلا أنه التيار الأضعف، كما أن أغلب رموزه شمالية في الأصل.

وحاليًا هناك خلاف بارز بين هذين التيارين، فقد صرّح ياسين سعيد نعمان -لقدس برس- بأن حزبه سيتصدى لـ«كل المشاريع الصغيرة، والصغار الذين يحملونها»، موضحًا أن قصده بالصغار جناح الحزب الاشتراكي الذي ينتقد أداء قيادة نعمان للحزب، وأبرز رموزه حسن باعوم. وحمّل السلطة مسئولية تنامي هذا التيار داخل الاشتراكيين؛ متهمًا إياهم بأنهم «لا يدافعون إلا عن أنفسهم»، وأنهم يأخذون من معاناة الناس وسيلة لتحقيق مصالحهم، ويبتزون السلطة، في حين أن الحزب «يدافع عن قضايا هؤلاء في إطار خياراته الوطنية».

في المقابل سبق لحسن باعوم -عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني- أن اتّهم في تصريح مماثل لـ«قدس برس» قيادة نعمان ومن معه بما أسماه «اختطاف الحزب الاشتراكي»، مشيرًا إلى أنه يعبّر عن قطاع عريض داخل الحزب الاشتراكي، وأنهم يدعون «إلى حوار بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية اليمنية في صنعاء»! وأن يأخذ هذا الحوار بعين الاعتبار قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عشية الحرب. مشيرًا إلى أن نعمان والقيادة التي حوله لا تمثّل إلا نفسها، وأن «هناك قيادات شرعية للحزب، أما هؤلاء الذين هم في الواجهة فلا يمثلون إلا أنفسهم»!

وهناك شخصيات ورموز اشتراكية أخرى في الداخل والخارج لها تأثيرها وحضورها في المشهد، إلا أن موقفها من الانفصال غامض، فالرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر، والمقيم في دمشق، له صلة ببعض الرموز

(٥) تشير بعض المصادر أنه سبق لابن شحتور، وهو من الضباط المتقاعدين، أن التحق بجهاز أمن الدولة، بعد أن قضى ثلاث سنوات في السجن بإيران على خلفية اختطاف طائرة سعودية إلى طهران إبان فترة حكم الشاه، بحجة أن السلطات السعودية كانت قد صادرت عليه شحنة دجاج ولم تعوضه عنها! الميثاق نت، في ٢٠٠٧/٦/٤م.

الداعية للانفصال في الغرب، إلا أنه لا يعلن موقفًا واضحًا من القضية! كما أن سالم صالح محمد، القيادي الاشتراكي البارز الذي عاد من الخارج وعُيِّن مستشارًا للرئيس صالح، لا يزال يحتفظ بعضويته في الحزب وصلته بقياداته، وإن كان قريبًا من النظام الحاكم، وهو ما يفسره البعض بدور «الطابور الخامس» لصالح المعارضة!

وبغض النظر عن هذا التفصيل يجب التذكير بأن الحزب له تاريخ من التآمر ودورات العنف المتكررة، وهو من أشعل حرب الانفصال عام ١٩٩٤م، وأن غالبية رموز المعارضة في حركة (موج) و(حتم) و(تاج) وغيرها هم من كوادر الحزب السابقة، وبأن رموز الحراك الجماهيري والعمل المسلح اليوم هم أيضًا من المنتسبين للحزب!

فقيادات الحزب ورموزه لم تأتِ للوحدة طيّعة مقتنعة، وهذا ما أشار إليه حيدر أبو بكر العطاس –رئيس الوزراء السابق والقيادي الاشتراكي البارز– في حواره مع قناة «الحرة»، وأعادت نشره صحيفة الثوري، حين أشار إلى أن الوحدة تمت بقرار سياسي لا باستفتاء شعبي! وأنه عارض الوحدة الاندماجية في حينه!

ومن هذا المنطلق يرى البعض أن هذا التباين في الحزب ناشئ عن اختلاف المصالح بين هذه التيارات، ويرى آخرون أن هذا التباين ما هو إلا توزيع للأدوار؛ وأن ما يؤكد هذا بقاء هذه التيارات رغم تناقض أفكارها وآرائها بهذا الشأن في إطار حزبي واحد وتحت مظلة قيادة تنظيمية واحدة فيها كافة الأطياف!

يقول أبو بكر باذيب –الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني–: «الحزب الاشتراكي اليمني لم يدَّعِ أنه صاحب هذه الحركة، لكن لا شك في أنه مؤثر أساسي في هذه الحركة، مثله مثل غيره من الأحزاب، السمة الرئيسة في هذه الحركة هي السمة الجماهيرية، وهذه ميزة تنفرد بها هذه الحركة منذ وقت طويل، فنحن لم نشهد مثل هذه الحركة، ونتمنى أن تستمر في هذا التوجه على أن تُرشِّد من أهدافها وأساليبها مستقبلاً»؛ ويضيف: «هذا المزاج الحادّ موجود داخل الحزب الاشتراكي أيضًا، لا أريد أن أغطّي على هذا الأمر». [٦]

إن الحزب اليوم حاضر بقياداته وكوادره وشعاراته ضمن حراك الاحتجاجات في الجنوب ظاهرًا، كما أصبح الحديث عن قضية جنوبية وجنوب متأزم هو السمة الغالبة على عناصره. فأقل ما يمكن أن يكسبه الحزب الاشتراكي اليمني من هذا الحراك هو بناء استحقاقات سياسية في ظل هذا الأزمة تحت ذريعة أن ما يجري اليوم في الجنوب هو انعكاس لنتائج حرب ١٩٩٤م التي يصفها بالإقصائية. فقد دعا ياسين سعيد نعمان إلى دعم احتجاجات الجنوب، وألَّا يفرض أشخاص أنفسهم أوصياء عليها حتى لا يقتلوها، كونها ستفرض زعامتها من داخلها، وأن على المشترك ألا يقف بعيدًا عنها، بل عليه أن يدعمها، وبدلاً من قيادتها بشكل مباشر، لا بد من تنسيق فعاليات مختلفة شعبية واجتماعية يكون المشترك طرفًا فيها!

ويضيف وهو يعبر عن اطمئنانه لـ«تماسك الحزب»: «أين هي هذه الدولة (الجنوبية)؟ وما الذي جرى لها؟ حرب ٩٤ أرادت أن تنهيها من الذاكرة التاريخية بشكل عام، وحوّلتها إلى مجرد جغرافيا. هذا ما دفع إلى طرح القضية الجنوبية من جديد، بمعنى أن الدولة الوطنية الديمقراطية اليمنية التي نتطلع إليها لا بد أن تقوم على جناحين، ولا تستطيع أن تقلع بجناح واحد».. ويضيف: «نحن في الاشتراكي والمشترك نرى اليوم أن حلّ القضية الجنوبية هو مفتاح الحل للإصلاح الشامل. وأن الجنوب هو البوابة التي يجب أن يبدأ منها الجميع لإصلاح أحوال البلاد». [٧]

التجمع اليمني للإصلاح:

يتوزع التجمع اليمني للإصلاح على ثلاثة تيارات رئيسة:

(٦) أبو بكر باذيب –الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في حوار مع صحيفة «الخليج» الإماراتية، نقلاً عن www.alwatanye.net ، في ٢٠٠٨/٤/١٠م.

(٧) ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي، في حوار مع صحيفة النداء، في ٢٠٠٨/١/٢٥م.

التيار السلفي: وهو تيار يقوده العلماء والدعاة. وهذا التيار مع بقاء الوحدة، ولا يزال يتبنى التصدي لأيّ نية للانفصال، وقد كان حاضرًا بفاعلية في حرب ١٩٩٤م، إلا أنه لم يعد هو الموجّه الحقيقي لفكر التجمع وقراره التنظيمي في الوقت الراهن.

التيار القَبَلِيّ: وهو يتخذ موقف المساندة للوحدة من منظور بقاء مصالح نفوذ هذه القبائل سياسيًّا واقتصاديًّا، وهو ما دفعها في حرب ١٩٩٤م للوقوف إلى جانب نظام صنعاء، حيث تعاملت مع قضية الجنوب من منطلق (ثقافة الفيد)!

التيار العقلاني والسياسي في التجمع: والذي تغيّرت لديه النظرة الإسلامية للحكم والسياسة والاجتماع، وأصبح يسيطر عليه منطق النظرة الغربية لهذه المسائل، فهو يحاول مسايرة الإرادة الدولية، وفي ظننا أن هذا التيار سوف يتبنى مواقف غير متصادمة معها، من باب إثبات حسن النوايا، والتماشي مع مقررات المجتمع الدولي، وهو يتعاطى مع قضية الانفصال وفق سياسة الممكن! وهناك تسريبات تفيد بأن القيادة التنظيمية للإصلاح أوعزت لقيادة التنظيم في الجنوب بترتيب أوضاعها؛ تهيئًا لأيّ تغيّر في واقع البلاد وتوجهها إلى الانفصال! وهذا الترتيب يعني اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع الانفصال كواقع قائم!

وحاليًا تقف قيادة حزب «التجمع اليمني للإصلاح» إلى جانب بقية أحزاب اللقاء المشترك، وهي: الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب الحق، وحزب اتحاد القوى الشعبية، والتنظيم الوحدوي الناصري، في موقفه من أزمة الجنوب.

يقول الدكتور محمد السعدي -الأمين العام المساعد لحزب «التجمع اليمني للإصلاح»: إن «أوضاع الجنوب الحالية هي نتيجة لتراكم سياسات الحكومات المتتالية للمؤتمر الشعبي العام».. ويضيف: وآراء الحزب في هذا الشأن واضحة ومعلنة، ولا تخرج عن موقف «اللقاء المشترك» الذي يمثل الإصلاح جزءًا منه. وإن رؤية الحزب لتهدئة الاحتقان القائم في الجنوب تقوم على «الاعتراف من قبل النظام بوجود أزمة»، و«دعوة القوى السياسية المؤثرة لتشخيص هذه الأزمة، ووضع الحلول بشراكة وطنية بين كل القوى المؤثرة بما فيها الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية».[٨]

لكن الإصلاح بدون شك لا يقر الدعوات القائمة للانفصال، يقول الأستاذ عبدالوهاب الآنسي، الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح: «نحن في التجمع اليمني للإصلاح، وكأحزاب اللقاء المشترك للمعارضة، نجرّم ونُدين وسنقف ضد أيّ تصرف تم في السابق، أو تصرفات قد تتم لاحقًا قد تؤدي إلى إخراج هذه القضية من إطارها الوطني إلى إطار خارجي، إقليميًّا كان أو دوليًّا».[٩] لكنه في المقابل لن يكرر موقفه الذي أبداه في حرب ١٩٩٤م بعد أن تنكَّر الرئيس صالح لدماء مقاتلي التجمع وجهود رموزه الدينية والاجتماعية لتجييش الشعب إلى جانبه! وقد يحدث في وسط الإصلاح تصدّع جديد في حال كان لزامًا عليه اتخاذ موقف محدد من الأزمة إذا ما بلغت حدَّ السعي إلى الانفصال.

موقف الشيعة من الأزمة:[١٠]

للتيار الشيعي في اليمن تاريخه في التحالف مع الحزب الاشتراكي، فقد تبادلوا التأييد والنصرة في قضاياهم، ففي حين ساند الاشتراكيون الملكيين في حربهم ضد الجمهورية، وقف الشيعة إلى جانب الحزب الاشتراكي في أزمة عام ١٩٩٣م وحرب ١٩٩٤م.

وعلى هذا الأساس فإن الشيعة يساندون الحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال؛ لعدة أسباب:

- كونه سيُضعِف من قوة حكومة صالح، الأمر الذي يمدّهم بقدرة على التمرد، واستمرار مشروع الثورة الشيعية في اليمن.

---

(٨) الدكتور محمد السعدي الأمين العام المساعد للإصلاح، في حوار لصحيفة «الخليج» الإماراتية، نقلاً عن www.alwatanye.net في ٢٠٠٨/٤/١٠م.

(٩) عبدالوهاب الآنسي، الأمين العام للإصلاح، في حوار مع صحيفة «الراية» القطرية، نقلاً عن www. al-islah.net، في ٢٠٠٧/٠٤/٢٧م.

(١٠) تجدر الإشارة هنا إلى أن نظام الجنوب الاشتراكي كان يقف إلى جانب إيران في حربها ضد العراق، في حين أنَّ نظام صنعاء كان يقف إلى جانب بغداد ويمدها بالمقاتلين!

- كونه سيقلّل من نسبة التعداد السكاني للسُّنّة في الشمال لصالح المد الشيعي، فالجنوبيون جميعهم سُنّة.
- كونه سيعزّز من مكانة حليفهم السياسي (الحزب الاشتراكي)، ومن ثمَّ سيقوّي من الحلف القائم بينهما.

هذه الحقيقة تؤكدها مواقف الحزب الاشتراكي المدافعة عن تيار الحوثي، ورؤيته للحرب في صعدة، وهي جميعًا تعكس تلاحمًا بين هذين التيارين؛ كما يؤكدها دخول الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي يساري) مع حزب الحق (شمالي مذهبي) مع اتحاد القوى الشعبية (شمالي مذهبي ليبرالي) في مظلة «اللقاء المشترك»، واتفاق هذه الأحزاب في ظل أزمة ١٩٩٣م على حكم اليمن بصيغة فدرالية أو كنفدرالية، وهذا الاتفاق قائم حتى اليوم، فقد أشار محمد عبدالملك المتوكل نائب الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية، في مقابلة له مع صحيفة «الشارع»، في ٢٠٠٧/٨/٤م، إلى أن الحكم اللامركزي هو الطريق الأفضل لحماية وحدة اليمن من التمزق والتفتت.

أسباب مساندة الشيعة للحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال

آلية عمل الأزمة ومراحلها:

إن تفنن الحزب الاشتراكي في إدارة الأزمات أكسبه الخبرة والقدرة على تطوير أساليبه والتأني في قطف الثمرة، كما أنه تأكد له أن المراهنة على موقف القيادات الشمالية الحزبية والقبلية لن يجدي نفعًا في إعادته إلى السلطة والحكم، وأن الرهان الحقيقي هو البقاء على خط الجنوب الساخن، والذي يشكّل أرضية حاضنة للحزب.

وكأي أزمة دولية راهنة في الساحة العربية والإسلامية حاليًا، تتخذ الأزمة طابعًا دراماتيكيًّا لها الآليات والمراحل ذاتها، وهو ما يلاحظه المتابع لقضية دارفور مثلاً في السودان!

أزمة الجنوب تعمل من خلال هذه المراحل تحديدًا:

مرحلة الحراك السلمي: وتعتمد على آليات دستورية وقانونية وإعلامية، فالمظاهرات والاعتصامات والخطابات والبيانات، وتشكيل الجمعيات واللجان الشعبية الداعية لنَيْل الحقوق والمطالبة بالحريات، ونقد الأوضاع والحديث عن ممارسات الدولة في الجنوب.. تشكِّل -في نظرنا- خطوة أولى في حراك الجنوب منذ عام ١٩٩٤م، وأصبحت أحزاب اللقاء المشترك -والحزب الاشتراكي بشكل أخص- تعتبر ما تقوم به الدولة ضد هذا الحراك بأنه مواجهة مسلحة لمطالب حقوقية وحراك سلمي! وقد اعتبر ياسين نعمان أن هذه الأساليب «باعث على اللجوء لخيارات أخرى لا يحتملها البلد الذي يواجه تداعيات في كل مكان».[11]

مرحلة العصيان المدني: وهنا يتم إعلان حالة العصيان المدني العام ومهاجمة السلطة عبر وسائل الإعلام بنبرة أعلى ومطالب سياسية أكبر مع مخاطبة المجتمع الدولي بالتدخل. يقول الدكتور صالح باصرة -وزير التعليم العالي: «هناك اتجاه الآن يريد أن يحرّف هذه المطالب ويحولها إلى شيء من العنف» ويضيف: «ويبدو أن هناك من يريد أن يدفع بالوطن إلى أتون صراع، ومن ثم يتحول

(١١) مأرب برس، في ٢٠٠٧/٨/٢م، كما أنه اعتبر في حوار له مع قناة «دبي»، أن هناك خيارين لا ثالث لهما: إما الحفاظ على الوحدة والنظر إليها «باعتبارها شراكة وطنية»، وإما مواجهة هذه الاحتجاجات، ما يعني تعقيد المشكلة وإكثار اللاعبين. نقلاً عن صحيفة «أخبار اليوم»، في ٢٠٠٨/١/٢٩م.

الصـراع إلى حـرب، بمعنـى أن هـذا الوطن سـينتهي، وسيسقط في مستنقع الصراعات والتجزئة».[١٢]

مرحلـة الحـراك دوليًّـا: وفيهـا ستنشـط المعارضـة الخارجيـة في تصويـر أيّ قمع قـد تقوم بـه الدولة ضد العصيان المدني على أنها حرب، أو إبادة جماعية، أو ما إلى هنالك من الأوصـاف التي قد تدفع بالمجتمع الدولي للتدخـل في الوضع، واتخاذ قرارات أممية بشـأنها! وقد يطرح الحكم المسـتقل كأحد الحلول، وقد يطرح حل الاسـتفتاء، وهو مـا يراهن عليه رموز الأزمـة [١٣]. وهذا ما هو جارٍ بالفعل في لندن ونيويورك وواشـنطن من قبل حركة «تاج» والمعارضة الموجودة هناك. بل هي تصف ما يجري في صعدة بأنه «جرائم حرب»! و«إبادة جماعية»!

مرحلة الحراك المسـلح: وهي مرحلـة قد تضطر إليها رمـوز الأزمـة في حـال لم يتم تدويل القضيـة [١٤] بمجرد العصيـان المدنـي، أو في حـال مـا إذا دُوِّلَـت ولكن لم تسـتجب قيادة صنعاء للقرارات الدولية. وعندها بحسب عناصـر في التيـار الانفصالي سـيعلن عن معسـكرات وتشـكيل مليشـيات مسـلحة، وسـيتم تنفيـذ حـرب عصابات، والدخول في مواجهة شرسـة مع معسكرات الدولة وأجهزتها الحكومية ومصالحها الرسمية. [١٥]

ورموز الأزمة حاليًا تجري اسـتعدادها في هذا الشأن، فهنـاك ترتيـب لوضـع المعارضـة الخارجيـة، وهنـاك تدفـق للأموال لتحريك النـاس للمطالبة بحقوقهم ونقد الأوضاع، وتشـكيل حراك جماهـيري منظم كاللجان والجمعيـات وغيرها، وكذلك يجري العمل على شـراء الأسلحة وتوزيعها، والتواصل مع الأطراف المحلية وجسّ مواقفهم مـن الانفصـال[١٦]، ويجري حاليًـا فتح المواقع الإلكترونية، والإعداد لإذاعة وقناة في الخارج، وكلها توحي بوجود إعداد نشـط لمشـروع الانفصال في المنظور القريب.

يقـول الأسـتاذ فيصل بن شملان –مرشـح الانتخابات الرئاسـية ٢٠٠٦م عن أحزاب اللقاء المشترك-: «بالنسبة للجنوب، تعرف أن مجموعة في الاشتراكي تنشط تحت اسـم (تيار إصلاح مسـار الوحدة) أعلنت أن الانتخابات لا تعـني لها شـيئًا. هذا التيار موجـود، والناس لم تقتنع بالنتائج، والمتقاعدون بدءوا بمطالب حقوقية، ثم أعلنوا مطالب سياسـية؛ ولأن النظام سـدَّ الطريقَ أمام التغيير بدأت حركة الاحتجاجات في الجنوب كنتيجة مباشرة لاهتـزاز الثقة في الانتخابات».. ويضيف: «اسـتمعت قبل يومـين من قيادي في حركـة الاحتجاجات عن تصورات قيد الإقرار، تمكن من تشـكيل هيئة جنوبية عليا عبر تمثيل تصاعدي يبدأ من المديريات، مرورًا بالمحافظات، وبلوغًـا إلى هيئـة قيادية عليا يُناط بهـا تمثيل الجنوب».. وذلك بالطبع في حال اشتعال أزمة وغياب السلطة!

اللاعبون الدوليون وتأثيرهم في الأزمة:

يحـاول اليمنيون في مجمل خلافاتهـم تعليق أخطائهم على الخارج؛ بحيث يظن السامع لأحاديثهم أن ما يجري في اليمن إنما هو (قدر الخارج)! وينسى الجميع أن تدخل الخارج ما كان ليكون لولا إرادة داخلية وبيئة قابلة!

فاليمن كانـت محل أطماع قوى إقليميـة ودولية منذ عهـد بعيد؛ لكن هذه القوى اسـتطاعت تحقيق نفوذها ومخططاتها بأيدٍ يمنية..

يقـول سـالم صـالح[١٧]: «نحـن في اليمن بيئـة عجيبة

(١٢) صحيفة الغد، في ٢٠٠٨/٤/١٣م.

(١٣) في سبيل إقناع المجتمع الدولي بمسألة الاستفتاء على الوحدة، أعلن حيدر العطاس عن أن الاشتراكي أخطأ بإقدامه وتوقيعه على اتفاق الوحدة دون الرجوع إلى الشعب عبر استفتاء عام، وهو الشيء ذاته الذي أشار إليه سالم صالح محمد في برنامج (زيارة خاصة للجزيرة)، وتعلو حاليًا تصريحات زعامات الحراك الجنوبي النابذة للوحدة باعتبارها وحدة بين حزبين لم تكن فيها الإرادة الشعبية متوفرة!

(١٤) تطالب المعارضة الخارجية برعاية إقليمية ودولية لأي جهود لحل أزمة الجنوب، أو الحوار بشأنها مع السلطة، على غرار رعاية قطر للوساطة بين الدولة والحوثيين!

(١٥) سبق للنائب صلاح الشنفرة –قيادي جنوبي- أن هدّد –في اتصال هاتفي لأخبار الساعة- بإعلان الثورة والكفاح المسلح في كل جبال الضالع وردفان ويافع، في ظل الحصار الذي وقع عليها! انظر: www.soutalgnoub.com، في ٢٠٠٨/٤/٤م.

(١٦) إن أكثر ما يتخوف له الحزب الاشتراكي موقف الحركات الإسلامية السلفية والجهادية من إعلان أيّ بوادر عمل مسلح باتجاه الانفصال، وقد تواصل مع عناصر مختلفة من هذه التيارات لاستبانة مواقفها من القضية.

(١٧) برنامج زيارة خاصة، الجزيرة، في ٢٠٠٦/١/١٣م

في تقبّل أية أفكار جديدة، خذ حتى الواقع الحالي.. الديمقراطية؛ نحن مع الديمقراطية، ما هي؟ وكيف هي؟ نحن نتبنى كل شعاراتها، لكن ما هو الواقع؟!».. «اليمن تقبلت وتتقبل دائمًا الأفكار الجديدة وتتعامل معها، بعدين ما هو الذي ينطبق على الواقع؟ هذا موضوع آخر»!

وهذا ما عكسته قائمة الأحزاب التي تقدمت بطلب الترخيص لها عام ١٩٩٠م، والتي جاوزت الأربعين حزبًا، من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار!

وهنا يمكن أن نؤكد أن هذا التنوع في الأحزاب السياسية فتح المجال للقوى الخارجية للاصطياد في الماء السياسي العكر. بما فيها بالطبع القوى الإقليمية؛ فإيران استطاعت أن تجد لها قدماً عبر بوابة التشيع لـ(آل البيت).

وقد أشارت صحيفة «الشموع» شبه الرسمية، في ٢٠٠٧/٤/٢١م، إلى حصولها على معلومات خاصة تشير إلى وجود تحرك نشط لجهات إيرانية في الأوساط السياسية، من أجل إعادة فتح ملف الوحدة اليمنية عبر وسائل الإعلام، وتصوير الأوضاع الراهنة بأنها تمثل خطرًا يهدد مستقبل الوحدة، وأن هذا التوجه -حسب الصحيفة- يأتي في سياق «توافق عمل استخباراتي، وبتنسيق عالي المستوى بين الاستخبارات البريطانية والإيرانية من جهة والصهيو- أمريكية من جهة أخرى».. وأنه ورد إلى علم الصحيفة «من مصادر خاصة، أن السفير الإيراني عقد اجتماعًا مهمًّا بقيادي في تيار إصلاح مسار الوحدة احتضنته السفارة الليبية بصنعاء».

كما ذكرت بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٤م عن مصادر في كل من العاصمة البريطانية لندن ومدينة ديترويت في ولاية ميتشجن الأمريكية، قولها: إن مجموعة من التجار الشيعة من دولة الكويت عقدوا سلسلة اجتماعات مع قيادات (تاج)، في لندن وديترويت وليبيا والبحرين وسوريا.. وأن تلك الاجتماعات صبَّت في سياق مضامينها على ضرورة تحريك ملف ما يسمى (القضية الجنوبية وأبناء الجنوب)».

وإذا صحت هذه الأخبار؛ فإن إيران تهدف من وراء هذا الدعم إلى التخفيف من الحملة العسكرية على المتمردين الحوثيين، كما تهدف إلى معاقبة نظام صنعاء على وقوفه إلى جانب العراق في حربه مع إيران، وأخيرًا إلى إضعاف القوى السُّنّية في المنطقة من خلال غياب الاستقرار عن مناطقهم الآمنة، وإشغالهم بالصراعات البينية.

ولم يستبعد عبدالله غانم رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام، والعضو السابق في الحزب الاشتراكي، في حوار لصحيفة «الخليج» الإماراتية،[١٨] وجود قوًى خارجية ترتمي كوادر الحزب الاشتراكي المنفصلة عنه في أحضانها لتحقيق عودة الأمور إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م كما هي رغبة هذه القوى. مؤكدًا أن نشاط المعارضة الخارجية مؤثر في توجيه الحراك الداخلي ومساندته بالمال؛ وأن هناك أدلة عديدة لا يريد المؤتمر الكشف عنها حاليًا. لكنه لم ينفِ في المقابل ارتباط دول كبريطانيا بما يجري في الجنوب. رغم تأكيده على وجود «مخطط خارجي» لإبقاء اليمن تغلي تحت موقد الأحداث.

التنوع في الأحزاب السياسية فتح المجال للقوى الخارجية للاصطياد في الماء السياسي العكر، بما فيها بالطبع القوى الإقليمية؛ فإيران استطاعت أن تجد لها قدماً عبر بوابة التشيع لـ(آل البيت)

إذن بريطانيا هي المتهم الثاني في تحريك ملف الجنوب، مستعمرتها السابقة، واليمنيون الشماليون ينظرون بعين الشك إليها، خاصة وأنها تستضيف حركة (تاج)، وتستضيف بعض قيادات الانفصال الهاربة، وترعى حاليًا أبناء المناطق التي كانت تحتلها سابقًا تحت غطاء تقديم الحقوق لعوائل وأبناء الأفراد الذين عملوا تحت ظل حكومة التاج الملكي في فترة الاستعمار! ورعاية شئونهم باعتبار الخدمات التي قدّمها أجدادهم لحكومة جلالة الملكة!

(١٨) صحيفة الميثاق، في ٢٠٠٨/٤/١١م.

كما أنها لا تزال تطالب باستعادة نفوذها في عدن بشكل أو بآخر! فعدن لا تزال تملك بريقًا جذابًا؛ نظرًا لموقعها المتميز، والذي يؤهلها أن تكون ميناءً عالميًّا يجتذب إليه الاستثمارات، ويشكّل قاعدة متقدمة للاقتصاد البريطاني في المنطقة.(١٩)

بريطانيا ليست الدولة الغربية الوحيدة اللاعبة باليمن، فقد صرَّح السفير الأمريكي السابق بصنعاء «أدموند هول» في إحدى زياراته لحضرموت، وأثناء اجتماعه مع قيادات حزبية ووجاهات اجتماعية من المنطقة بأن حضرموت «تمتلك مقدرات دولة»! وهو ما اعتبره بعض المحللين ضوءًا أخضر لانطلاق المارثون باتجاه تصعيد القضية والسير بها في هذا المنحى!

سبق ذلك نشاط استخباراتي محموم للسفارة الأمريكية، وبصورة سافرة؛ حيث نشرت أكثر من مرة إعلانًا -في صحيفة (الأيام) الجنوبية- تدعو فيه الأشخاص الراغبين في التعاون معها للقبض على المطلوبين لها للاتصال بها وزيارة مقرّها في صنعاء. كما عملت على فتح مكتب لـ(سي آي أيه) والـ(إف بي آي) داخل مقرها في صنعاء.

وهي تستضيف كذلك قيادات اشتراكية معارضة، ونشاطًا لحركة (تاج). وتنتقد عبر تقاريرها الدورية الصادرة عن وزارة الخارجية ممارسات اليمن في مجال حقوق الإنسان، والتمييز ضد أبناء الجنوب!

ولا ينسى اليمنيون موقف الإدارة الأمريكية من حرب الانفصال، وأنه كان للولايات المتحدة رغبة في إقامة قواعد عسكرية باليمن؛ حيث تكررت مطالبها للقيادة السياسية بهذا الشأن عدة مرات؛ إلا أن القيادة السياسية أعلنت رفضها لمثل هذا الأمر.

إن نظرة بريطانيا والولايات المتحدة إلى الجنوب تأتي في إطار عدة ملامح منها أن:

الجنوب اليمني هو الأكثر مساحةً، والأقل سكانًا، والأوفر ثروة. فهو يمثل ثلثي مساحة اليمن تقريبًا، في حين يمثل سكانه الربع تقريبًا، ويمتلك مخزونًا مهولاً من النفط ومقومات المنطقة الحرة بعدن!

يمثل أبناء الجنوب نهجًا مختلفًا باعتبار غياب مظاهر التسلح عنهم وضعف البنية القبلية؛ بالإضافة إلى وجود أرضية اشتراكية (علمانية) صالحة لأن تكون شريكًا فاعلاً ضد الوجود الإسلامي أو للحدِّ من نموّه وانتشاره.

فكفكة اليمن، وعزل الجنوب عن الشمال، سيُضعِف بنية التركيبة السكانية السنية التي باتت تمثل الغالبية العظمى في اليمن الموحد.

يقع الجنوب على امتداد الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، وقريبًا من باب المندب، وهو ما قد يؤهله ليكون مستضيفًا جيدًا لقواعد عسكرية في المنطقة.. أمريكية أو بريطانية -تحت مسمى الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، والتي باتت الغطاء السياسي للاحتلال العسكري في الوقت الراهن.

فكفكة اليمن، وعزل الجنوب عن الشمال، سيُضعِف بنية التركيبة السكانية السنية التي باتت تمثل الغالبية العظمى في اليمن الموحد. ومن المعلوم أن المجتمعات السنية محضن خصب لحركات المقاومة بكافة أطيافها: السياسية، والدعوية، والعلمية، والمسلحة.

ومن ثمَّ فإن فتح ملف الجنوب والدعوة للانفصال يهدف إلى عدة أمور منها:

(١٩) لقد كانت اليمن على قائمة الدول المضيفة للإرهاب، وكانت فيما يبدو الهدف التالي لواشنطن بعد أفغانستان، فقد ذكرت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٥م أن الولايات المتحدة وبريطانيا تنويان «توسيع حربهما ضد الإرهاب إلى الصومال والسودان واليمن، بعد انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان». ونقلت الصحيفة الأسبوعية عن مصادر رفيعة المستوى ومسئولين في واشنطن ولندن «أن أهدافًا ذات صلة بأسامة بن لادن في هذه البلدان تأتي على رأس القائمة السوداء المعرَّضة للضرب»، في حين ألمح وزير الدفاع البريطاني إلى احتمال شن هجوم على هذه الدول بالقول أمام لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني: إنه في دولة لا تمارس سيطرة قوية داخل حدودها، قد يكون الرد العسكري ملائمًا!!

زيادة الضغط على نظام صنعاء، ودفعه إلى تقديم تنازلات أكبر في ملفات مختلفة: الحرب على الإرهاب، التطبيع مع إسرائيل، التغيير السياسي لصالح قوى أكثر ليبرالية، مكافحة القوى الإسلامية.

وضع السلطة في اليمن تحت التهديد الدائم، لتهميش أي دور إقليمي لليمن.

خلخلة البنى الاجتماعية بالمزيد من مظاهر الارتماء في أحضان الغرب والعمالة له.

إضعاف الدول المجاورة (خاصة السعودية) بما يسهل مستقبلاً توجيه أيّ تهديد لها في ظل غياب الحلفاء الأقوياء لها. مع ظروف الصراع مع إيران، واحتمال إغلاق خليج عُمان إذا نشبت الحرب، سيبرز جنوب اليمن والبحر العربي باعتباره المنفذ الأنسب لنفط الخليج.

ويذهب البعض إلى أن الجنوب لن ينفصل وأنه مجرد ورقة ضغط، يقول أحد قيادات اللقاء المشترك في معرض تحليله للأوضاع في البلاد: «إن الجنوب لن ينفصل، والحوثيون لن ينتصروا، فالقوى الخارجية التي تساند الطرفين ترغب في إبقاء الوضع ملتهبًا داخل اليمن؛ لأن عدم استقراره يؤثر سلبًا على المنطقة الإقليمية، كما أنه يحُدّ من تصدير خلايا الداخل إلى الدول المحيطة»[٢٠]

وهنا تجب الإشارة إلى أن النظام الحاكم في شمال اليمن، رغم تعامل الأطراف الدولية معه، إلا أنه غير مرغوب لعدة أسباب، منها: تشكّكها في طبيعة علاقته بالتيار الإسلامي، وهويته الاجتماعية المحافظة، وميوله القومية.

التقسيم كمطلب داخلي وخارجي:

نص القراران المتعلقان بحرب الانفصال عام ١٩٩٤م، واللذان صدرا عن مجلس الأمن (٩٢٤ في ١ يونيو- و٩٣١ في ٢٩ يونيو)، على استنكار ما وصفاه بـ«استخدام القوة»! في حل «الخلافات السياسية»! في حين وصف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المرفوع لمجلس الأمن في ٢٧ يونيو قيادات الانفصال بـ«زعماء الجنوب»! وأشار إلى أن مواقف الدول المجاورة والإقليمية متفقة على «أن الخلافات السياسية لا يمكن أن تحل بالقوة»، وأن موقفهم من الصراع «يتوقف على الشعب اليمني، وعلى زعمائه الذين هم أطراف في النزاع لكي يقرروا بأنفسهم عن طريق الحوار السلمي ما إذا كانوا سيعيشون في دولة موحدة أو يعودون إلى الحالة التي كانت قائمة قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، عندما كانت هناك دولتان مستقلتان»!

هذه العبارات في أعلى هيئة دولية، ومن أمينها العام، عكست رؤية دولية لليمن بفعل قوى كبرى ودول مؤثرة في صنع القرار. وهي رؤية ترسِّخها تصريحات عدة لقوى الانفصال في الخارج والداخل. وسبق أن أشرنا إلى تصريح حيدر العطاس لقناة «الحرة»، أن فكرة الوحدة الاندماجية كانت من قِبَل نظام صنعاء، وأنها لم تكن طرحًا للحزب الاشتراكي في الجنوب![٢١]

والذي عاد ليقول في تصريحات أخرى: إنَّ «أكبر خطأ ارتكبه الحزب أنه لم يستفت الشعب، أي على الوحدة!».. مشيرًا إلى أن الحزب تفرد بالقرار! وهو يستنكر رفض السلطة المطالبة بالفيدرالية كـ«نظام راقٍ من أنظمة الحكم، معمول به في أكثر الأنظمة تقدمًا، وكانت ستفضي إليه وثيقة العهد والاتفاق»، حسب تعبيره!

وفي بيان لحركة (تاج) بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال الوطني للجنوب (٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م)، أكدت أن «الجنوب يقع تحت الاحتلال الكامل لنظام الجمهورية العربية اليمنية منذ ٧ يوليو ١٩٩٤م».. وأن المهمة المباشرة التي تقف أمام أبناء الجنوب هي العمل بكل أشكال وأساليب النضال السلمي للتخلص من الاحتلال، وتحرير الشعب منه، واستعادة السيادة، وإقامة الدولة الحرة المستقلة على أرض الجنوب؛ وفقًا لوثائق الاستقلال الأول عن بريطانيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م. وأن (تاج) تتعاطى مع أيّ مشاريع مقدمة من أيّ فصيل جنوبي، طالما حافظ على استقلال الجنوب وهويته، وأن المشاريع المطروحة حاليًا أو في المستقبل كالفيدرالية وفيدرالية المحافظات، أو القبول بالحكم المحلي في إطار الجمهورية اليمنية؛

(٢٠) موقع القناة، في ٢٠٠٨/٧/١١م.

(٢١) صحيفة الأيام، في ٢٠٠٧/٧/١٨م.

هي تفريط بالوطن وبحقوق الشعب وحريته واستقلاله وأنها «جريمة لا تغتفر». وأن «أي مفاوضات تتم مع نظام الاحتلال لا بد أن تكون تحت إشراف دولي، وأن تضمن الحقوق الشرعية.. وفقًا لمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي».[٢٢] وهناك عدة شخصيات تدعو للعودة بالوحدة اليمنية إلى نظام الفيدرالية، فقد طالب عبدالله الأصنج، المقيم في السعودية والمطلوب أمنيًّا لليمن، في مقال له بصحيفة «الأيام» اليمنية بنظام فيدرالي يضمن حقوق أبناء الجنوب.[٢٣]

وأشار عبدالرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن (رأي)، في بلاغ صحفي في ٢٠٠٨/٤/١١م من مدينة هانوفر بألمانيا، إلى أنه اتفق مع الرئيس صالح في ١٤٢٨/٩/٩هـ على قضايا رئيسة من ضمن قضايا الإصلاحات الشاملة: اعتماد نظام الحكم الرئاسي الكامل- ونظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات- ونظام الانتخابات بالقائمة النسبية- ونظام السلطة التشريعية بمجلسين منتخبين- واستقلالية القضاء. وهو ما تقدم به حزب الرابطة كمقترح من شأنه حل الأزمة عبر تقسيم اليمن إلى عدة مخاليف كحل للاحتقانات القائمة.

كما أن عبدالله سلام الحكيمي، وهو سياسي كان في الحزب الناصري، وترشح عام ٢٠٠٦م للرئاسة، صرح لصحيفة «البلاغ»[٢٤] عن نيته لإقامة نظام اتحادي فيدرالي في اليمن؛ بحيث يتم تقسيم اليمن لعدة أقاليم لكل منها برلمان وحكومة محلية!

وفي ظل التهديد بالانفصال داخليًّا وخارجيًّا جاءت مبادرة رئيس الجمهورية لتعديل الدستور عام ٢٠٠٧م متضمنة وصفًا لحكم محلي واسع الصلاحيات، أشبه ما يكون بنظام فيدرالي. ما يعني أن القيادة السياسية قد تقبل بأنصاف الحلول، لكن من غير المعلوم ما إذا كانت ستقبل بحلول كاملة (انفصال)؟

(٢٢) صوت الجنوب، في ٢٠٠٧/١١/٢٥م.
(٢٣) اليمن ومعركة التمديد للرئيس... ثلاث رؤى تتصارع على المستقبل!، نقلاً عن صحيفة الأهالي، في ٢٠٠٧/١٠/٢٣م.
(٢٤) عدد ٦٥٥، في ٢٠٠٦/٢/٢٨م.

يقول العميد محمد صالح الحدي، قائد الميليشيات اليسارية في المناطق الوسطى، وذو الخبرة التاريخية في قضايا الصراع: «اليمن تتعرض لموجات من التآمر داخلية وخارجية تستهدف النَّيْل من وحدتها وأمنها واستقرارها.

وما يقلقنا أن المطالب الحقوقية التي يقف معها كل أبناء شعبنا خرجت عن طورها إلى حدّ رفع شعارات انفصالية، وترديد أن دم الجنوبي على الجنوبي حرام! علمًا أننا نبارك المصالحة وتصفية رواسب الماضي، لا على مستوى شطري، وإنما على مستوى اليمن الواحد. ليكن شعار الجميع أن دم اليمني على اليمني حرام. هناك مظلومون ومحرومون في مختلف المناطق، ومنها المناطق الوسطى ومأرب والبيضاء وذمار وريمة وإب وتعز والضالع؛ حيث حُرموا من أبسط حقوقهم المكتسبة وبتآمر من قبل البعض في صنعاء وعدن».[٢٥]

احتمالات سير الأزمة:

بالرغم مما سبق هناك عدة احتمالات لسير الأزمة:

الاحتمال الأول: بقاء هذه الأزمة بوتيرة واحدة قابلة للاشتعال والتصعيد، أو الانطفاء والتراجع، بحسب إرادة اللاعبين الكبار فيها، وذلك من أجل التأثير على القرار اليمني وممارسة الضغوط على القيادة السياسية، ومن ثمَّ ستظل الدولة عاجزة عن حل الأزمة بصورة حاسمة لعلمها المسبق بوجود جهات خارجية داعمة ولاعبة في الموضوع، وهذا الواقع بحد ذاته كفيل بالتأثير على الوضع الاقتصادي والسياسي، وسيحُدّ من قدرة الحكومة على المناورة تجاه مطالب الخارج في شأن التغيير وقضايا الإرهاب!

الاحتمال الثاني: تصعيد الأزمة إلى حدِّ المواجهة المسلحة، وقد ينشأ ذلك عن دعم خارجي أو فلتان داخلي من بعض الأطراف الموتورة في الجنوب؛ سعيًا وراء إبراز الأزمة وإحالتها إلى قضية حرب أهلية وجرائم إبادة، أو نتيجة ثوران شعبي عفوي!

(٢٥) صحيفة النداء، في ٢٠٠٧/١٢/١٣م.

وهذا الاحتمال له عدة سيناريوهات:

ترتيب عناصر من الحزب الاشتراكي لصفوفها في الداخل، وتشكيل جبهة مسلحة مماثلة لجبهة الحوثي، والبدء في مشروع تحرير الجنوب.

دخول الجنوب في حرب أهلية عارمة، وفوضى قتال داخلي خارجة عن السيطرة، بفعل بعض الأطراف المتربصة بالوضع.

وفي المقابل يتوقع أن:

يدخل النظام في مواجهة مسلحة جديدة مع التيار الانفصالي، والذي قد يجد له سندًا ودعمًا شعبيًّا في محافظات الجنوب، ومن ثمَّ دخول البلاد في حرب استنزافية. يقول محمد المتوكل -نائب الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية، لصحيفة «الشارع»، في ٢٠٠٧/٨/٤م-: إن «استخدام هذا الأسلوب ضد أبناء الجنوب سيقود إلى حرب عصابات، كان لها دور في الماضي بهزيمة بريطانيا العظمى»، و«إن السلطة في عام ١٩٩٤م واجهت ثلث أبناء الجنوب لكنها في أيّ مواجهات قادمة سوف تواجه الجنوب كله».[٢٦]

يشكل النظام تحالفًا جديدًا وجبهة شعبية ضد حالة الحراك المسلح في الجنوب على غرار ما حدث في عام ١٩٩٤م، وإن بصورة أضعف!

أن يسعى النظام إلى تسكين الأمر بحلول تُبقي الجنوب في إطار الوحدة بحكم ذاتي! في حال شعر بوجود سند ودعم خارجي قوي لمشروع الانفصال! وهذا ما بدت بوادره تتجلى في قانون انتخاب المحافظين ومديري المديريات، وطرح تعديل الدستور وإعطاء صلاحيات أكبر للمحافظات.

الاحتمال الثالث: تراجع الأزمة وعودة الأمور إلى الاستقرار في حال تمَّ تلبية مطالب الخارج، واستحقاقات الداخل، وتقاسم المصالح مع القيادات الفاعلة في القضية.

ولكل من هذه الاحتمالات حظّ من الوجاهة وقدر من الواقعية، إلا أن الاحتمال الأقرب هو تصعيد الأزمة؛ كونه يخدم مصالح عدد من اللاعبين داخليًّا وخارجيًّا.

وهناك تخوّف من أن ينهار النظام السياسي بصنعاء بشكل مفاجئ، وبالتالي تتحول البلاد بصورة عامة إلى حالة من الفوضى والقتال، وضياع الأمن وانهيار الاقتصاد، كما حصل في بعض الدول الأخرى!

ختامًا..

فإن اللافت للنظر في أحوال اليمن غياب دور القوى الوطنية الحقيقية في تشخيص البلاء وتوصيف الواقع، والخروج بحزمة من الحلول والمعالجات التي يجب أن تتبناها القيادات السياسية والدينية والاجتماعية، وتحيلها إلى مشروع جماهيري يلتف حوله كافة أبناء الشعب اليمني، بحيث يراعي مصالحهم العامة ويدافع عن حقوقهم، ويرد المظالم إلى أهلها، ويفسح المجال لحياة كريمة آمنة، ومجتمع متحد يسوده العدل، وتحكمه الشريعة، ويكون الأمر فيه شورى.

اللافت للنظر في أحوال اليمن غياب دور القوى الوطنية الحقيقية في تشخيص البلاء وتوصيف الواقع، والخروج بحزمة من الحلول والمعالجات.

إن جميع الأحزاب الحالية كانت جزءًا من الأزمات المتتالية، قديمًا وحديثًا، وهي التي أوصلت اليمن إلى هذا المستوى من التمزق والتشرذم الفكري والسياسي والمذهبي، وأضعفت أداء الدولة في ظل الكيد المتبادل، وأكلت مقدراتها في ظل التنافس المحموم بينها، وأفسدت عملية النمو والتطوير بصرف الطاقات البشرية إلى جهود عابثة وصراع لا نهاية له، وأدخلت البلاد في أزمات حصدها المجتمع كوارث وفقر ودماء.. ومن

(٢٦) الشورى نت، في ٢٠٠٧/٨/٥م.

غـير المؤمـل أن تكون جزءًا من الحـل ما لم تتراجع عن أفكارها الماضوية وأساليبها العتيدة!

لـذا فمن الضروري أن تبادر قـوى جديدة حية ونقية، وذات ولاء حقيقي لمجتمعها، أمينة على مصالحه، ووفية لمبادئه، تتحمل مسئولية الإصلاح والتغيير، مهما كلفها الأمر من تضحيات وبذل.. وليس لديّ شك في أنها ستجد في أهل اليمن قلوبًا (لينة) وعقولاً (حكيمة).

ويمكن لهذه القوى القيام بما يلي:

الإعلان عن مبادرة جديدة تحمل بذور مشروع إصلاحي شامل وعميق، وتراعي الظروف التي تمر بها اليمن داخليًّا وخارجيًّـا. وأن تعمل علـى إقناع صانعي القـرار والنخب الاجتماعية والثقافية به ليحمل طابع الإجماع الوطني.

تقديم حلول مستعجلة للدولة تلامس القضايا الخطيرة المطروحة ضدها، كالفساد المالي والإداري والقضائي. من خـلال تقديم رؤية موضوعية لحجـم هذه الظواهر، وأسـبابها والمتسـببين فيهـا، وتحديـد آليـة مناسـبة للمعالجة.

أن تمثل هذه القوى طرفًا موازنًا بين كافة الأطراف، بحيث تكون شـاهدة على الجميع، مساندة للحق حيث كان ومـع أيّ طـرف، دون تحـزّب مقيـت أو عصبيـة عمياء.

التأكيد في هذه الأثناء على الثوابت التي يجب أن يلتزم بها أطـراف الأزمة جميعًا (سـلطة، ومعارضة، وحراك شـعبي)، وأن تشـمل هذه الثوابـت التصـورات العقدية والأخلاقيـة والسـلوكية والمنطقيـة. مـع التأكيد على أهميـة الوحـدة والاجتماع، وتغليب المصالح المشـتركة على المصالح الخاصة.

القيام بمخاطبة الأجهزة الحكومية للقيام بواجباتها وأمانة المسـئولية مهمـا كلفهـا الأمـر: فمجلس النـواب، ومجلس القضـاء، ومجلـس الـوزراء، والإعلام، والجيـش، جميعها مؤسسات يجب عليها أن تُساهم في الحل لا في الأزمة!

التحذيـر مـن أيّ تدخل خارجي تحـت أيّ غطاء وفوق أيّ مبرر، والإشـارة إلى خطر الأعداء على الأمة وطبيعة التآمر الذي يحيكونه بها لنيل مصالحهم.

إعداد خطة عمل (تستند لنظرة شرعية) تواجه أيّ خلل قد يقع في البلاد، ويؤدي إلى زوال السلطة وفراغ الدولة، بحيث يكون المجتمع قادرًا على التلاحم، وإدارة ظروفه في الفتنة بشـكل آمن وسـليم، وبعيد عن الانجرار إلى صراعات دموية، وعنف طائفي أو مناطقي أو سياسي.

والله يتـولى أهل اليمن بحفظه وعنايته من كل سـوء ومكروه.

معلومات إضافية

تاريخ التآمر الدموي لليساريين في اليمن:

قامت الثورة الشعبية ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، وبدعم من نظام الشمال، وبمشاركة يمنيين شماليين. وعقب تضحيات كبيرة وجهاد متواصل نال الجنوب استقلاله في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، بعد احتلال بريطاني دام لأكثر من ١٢٠ عامًا.

مع إعلان الاستقلال، الذي شاركت فيه قوى سياسية وفكرية مختلفة، أُعلن عن قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، وعاصمتها عدن. إلا أن البلاد دخلت في صراعات دامية بين تياري الثورة: «الجبهة القومية» - وهي ذات توجه يساري متطرف - و«جبهة التحرير»، حُسمت لصالح الأولى، حيث عملت حكومة بريطانيا على تسليمها مقاليد الحكم وتهميش جبهة التحرير.

أدارت «الجبهة القومية» البلاد بفكر يساري، لكن سرعان ما دبَّ الصراع داخلها وأطيح بأول رئيس للبلاد (قحطان الشعبي) في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، بقيادة سالم ربيع علي (سالمين). بعد ذلك بسنوات قُتل (سالمين) من قبل الرفاق في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م؛ وهو العام ذاته الذي أعلن فيه عن قيام الحزب الاشتراكي اليمني.

ولم ينته الصراع بين الرفاق على السلطة، حتى توج بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدموية، والتي قُتل فيها الآلاف من قيادة الحزب وكوادره، في مقدمتهم عبدالفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، وعلي شايع هادي، في حين غادر علي ناصر محمد وزمرته الجنوب نازحًا مع كافة العناصر الموالية له إلى الشمال الذي استضافهم، وقدَّم لهم التسهيلات. وكانت التصفيات الدموية خلال الأحداث تتم وفق فرز مناطقي. ولا يزال أبناء الجنوب في عدن يحتفظون بصور في ذاكرتهم لهذه المجزرة الوحشية التي قُتل فيها ما يزيد عن ١٢ ألف قتيل بما فيهم من المدنيين! (لا توجد إحصائيات رسمية معلنة حتى الآن، وإنما هي تقديرات لبعض من شاركوا في هذه المجزرة أو حضروها. انظر: تصريح سالم صالح محمد لبرنامج زيارة خاصة، الجزيرة، في ٢٠٠٤/١/١٣م.)

لم يكن الصراع فقط على مستوى الداخل، بل كان التيار اليساري يسعى إلى تصدير الثورة في المنطقة، من ذلك عُمان والسعودية، الأمر الذي وتَّر علاقة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بدول الجوار، وعزّز من قبول المملكة العربية السعودية بنظام صنعاء الجمهوري والاعتراف به.

الأمر ذاته لم يتوقف على دول الخليج، بل توسع ليشمل نظام صنعاء الشمالي؛ فقد سعت قيادة الجنوب لدعم الثورة ضد النظام الجمهوري الذي تشكل في الشمال، باعتباره عميلاً لليبرالية الغربية؛ بغية إسقاطه، وضم الشمال إلى الجنوب في كيان يساري واحد؛ وكانت هذه هي نظرة قادة الحزب الاشتراكي للوحدة «وحدة ضم وإلحاق»، وهو ما ينتقدونه اليوم على حرب ١٩٩٤م!

بدأ الصراع منذ عام ١٩٧٢م واستمر إلى منتصف الثمانينيات، رغم محاولات الوساطة العربية في أكثر من مرة لحل الأزمة، والعمل على لقاء النظامين في دولة واحدة. وعاشت المناطق الوسطى خلال تلك الفترة فصول صراع دموي. وعملت القوى اليسارية في الشمال بدعم من النظام الجنوبي بأعمال تخريب وتفجير وقتل روّعت الآمنين، وقوضت استقرار الأمن، وهددت في فترة من فترات عنفوانها العاصمة صنعاء، ومن ثمَّ السلطة الحاكمة.

وبلـغ الأمر أن هددت القوى اليسـارية مدعومة بقـوات جنوبية العاصمة صنعاء عام ١٩٧٩م؛ حيث اسـتطاعت هذه الميليشـيات والقـوات المسـلحة التوغل في عدد من المحافظـات والوصول إلى قرب العاصمـة، إلا أنَّ تدخل دول عربية وتوسـطها حـال دون ذلـك، فجرى إيقاف الحرب، واسـتضافة قيادة البلدين في الكويت عـام ١٩٨١م، حيث وُقِّعَت اتفاقيـة علـى توحيد البلدين بين علي عبدالله صـالح وعبدالفتاح إسماعيل. وهو الاتفـاق الثاني عقب اتفاق طرابلس (١٩٧٢م) بهذا الشأن.

لقـد كان الحزب الاشـتراكي اليمني يبشـر بحراك ثوري علـى صعيد الجزيرة العربية، وبِقُربِ سـقوط الأنظمة (الرجعية) (البائدة) المتمثلة في الإمارات والممالك والسـلطنات، وقيام ثورات شـعبية مسلحة هنا وهناك. وهذا ما حدا بالمملكة العربية السـعودية وبعض دول الخليج بمسـاندة اليمن الشـمالي في صراعه مع نظام الجنوب الاشـتراكي والقوى اليسـارية الشـمالية الموالية له. خاصة مع ارتماء الحزب الاشـتراكي في أحضان المعسـكر الشرقي، وإنشاء أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة في حينه قرب عدن (قاعدة العند)، والتي مثلت تهديدًا لأمن الدول المجاورة.

أمـا الأوضـاع في الجنوب فقد كانت غاية في السـوء مـن حيث البنى التحتية وحركـة التنمية، فقد عمل الحزب الاشـتراكي وفقًـا لمبادئه وفلسـفته السياسـية والاقتصادية على محاربة مـا يوصف بالطبقـة البرجوازية، والقضاء علـى رجال الدِّين ومشـايخ القبائل، باعتبارهـم يمثلون زعامات «رجعية»، كما أمـم الممتلكات الخاصة والعقارات والأراضـي وحـارب الملكية الخاصة. هذه الظروف دفعت بأبناء الجنوب للهروب والفرار باتجاه اليمن الشـمالي الذي كان أفضـل حالاً، فقد شـهد نمـوًّا اقتصاديًّا وتغيرًا في تطور البنـى التحتية، وحراكًا اجتماعيًّـا ودينيًّا وتنوعًا في المناشط الاقتصادية.

الاتجاه إلى الوحدة:

مع نهاية الثمانينيات وسـقوط الاتحاد السـوفييتي، وتفكك المعسكر الشـرقي، وجد الحزب الاشتراكي نفسه مكشـوفًا في العراء، فهو منبوذ اجتماعيًّا وإقليميًّا، ولا يمتلك الموارد الكافية لإدارة الدولة ومعالجة الأوضاع التي بدت متأخرة بالنسبة للشمال. كما أنه خرج من أحداث ١٩٨٦م الدموية خائر القوى، ومحملاً بثارات قبلية واجتماعية نتيجة موجات الصراع التي أدارها في البلاد.

هذا الحال عزَّز رغبة قيادة الحزب في التعجيل بوحدة سياسية مع الشمال.

وقامـت الوحـدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، في حين كانت القـوى المحافظة والدينية والقبلية تمانع من قيام وحدة كهذه مع نظام دموي بحجم الحزب الاشـتراكي اليمني، دون أن يقدم أي تراجع عن أفكاره اليسـارية ومبادئه الشيوعية، ويبدي اعتذارًا عن تاريخه، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح ضرب صفحًا عن هذا الرأي.

وكانت الوحدة للحزب الاشتراكي بمثابة استراحة المحارب الذي لا تزال في جعبته بقايا تآمر، وفي صدره تعطّش للدماء؛ فلم تمض ثلاث سـنوات على الوحدة حتى شـهدت الساحة اليمنية مجددًا صراعًا بين أطراف الحكم، وأزمة سياسية حادة انتهت بمؤامرة للانفصال والعودة بالجنوب إلى قيادة الحزب، التي مثلت قوة علمانية بإمكانها الوقوف أمام المدِّ الإسلامي الأصولي الذي بات يتنامى في اليمن على خلاف قيادة الشمال التي ظهرت كحليف معه!

فوضى الفترة الانتقالية واندلاع «حرب الانفصال»

شهدت الفترة الانتقالية فوضى سياسية وانفلاتًا أمنيًّا، وغلاء في الأسعار. وبرز على السطح خلاف سياسي بين شريكي السلطة المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني. فقد بدأ الحزب الاشتراكي باتهام المؤتمر الشعبي العام بتحالفه مع التيارات الإسلامية الأصولية المتطرفة التي يتهمها الحزب باغتيال كوادره القيادية في ظل غطاء القيادة السياسية له.

واندلعت المواجهات المسلحة بين قوات الطرفين واستمر التوتر حتى شهر أبريل ١٩٩٤م حيث خاض الطرفان مواجهات عسكرية شاملة عُرفت بحرب الانفصال. وقد وقف التجمع اليمني للإصلاح في هذه الحرب إلى جانب المؤتمر الشعبي العام ضد خصمه التقليدي.

وفي ٢١ مايو ١٩٩٤م أعلن علي سالم البيض -نائب الرئيس اليمني في ذلك الوقت- من عدن عن انفصال الجنوب وقيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية». كما جرى الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسة وحكومة مؤقتة.

وشهدت الحرب شراسة في القتال، وعكست عن إرادة لدى الحزب الاشتراكي شعارها غير المعلن: «الانفصال أو الموت»!

لكن ورغم قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر عدن خطًّا أحمر لقوات الشمال، إلا أن القيادة السياسية التي أعلنت التزامها بالقرار علنًا دفعت على أرض الواقع لحسم المعركة، وإنهاء الانفصال، لكي لا تظل القضية ورقة معلقة بيد أطراف خارجية يتم مقايضة النظام السياسي بها. وبالفعل استطاعت قوات الحكومة اليمنية، والتي عرفت حينها بقوات الشرعية، من دخول عدن، ومن ثمَّ المكلا، وإنهاء الانفصال كليًّا في يوليو ١٩٩٤م. وبذلك عطلت مشروع الانفصال.. وربما أخَّرته!

تدويل قضية الانفصال

لقد أُريد لقضية الانفصال بفعل دول عربية وأجنبية أن تُطرح للتدويل عبر تبني طرحها للنقاش في مجلس الأمن، تحت إلحاح من قيادة الحزب الاشتراكي للتدخل الدولي لإيقاف الحرب. إلا أن مسيرة الحرب التي كانت لصالح الحكومة الشرعية أثرت في طرح قرار دولي مؤيد للانفصال أو مجرم لصنعاء.

إن اليمن الموحد بكثافته البشرية وأرضه الشاسعة وسواحله الممتدة لأكثر من ٢,٤٠٠كم على بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، وتنوع ثرواته وموقعه الجغرافي، وتنامي القوى الإسلامية فيه، لا يُطمئِن بعض القوى الدولية والإقليمية، كما أن مواقفه السياسية تجاه قضايا قومية وإسلامية لا تريح القوى الصهيونية والمعادية للأمة، وترى فيها تجاوزًا للحدود المرسومة للأنظمة. وعليه فإن الانفصال يمثل عامل إضعاف وإشغال، وخطوة نحو تهديد دول أخرى لن تجد لها في ظل الدول المجاورة الضعيفة حليفًا يقف إلى جانبها.